



PROVISIONAL

A/33/PV.82

22 December 1978

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والثمانين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ، ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، الساعة ١٥ / ٠٠

(كولومبيا)	السيد لبيفانو	: الرئيس
(قطر)	السيد جمال	: ثم
(كينيا)	السيد ماينا	: ثم

أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي [٩٥]

المحتويات / . .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza , مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر

78-72886/A

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بدراسة موضوع تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

(ب) تقرير اللجنة الرابعة

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : [١٦] و [١٢] (تابع) :

(أ) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

(ب) تقرير اللجنة الرابعة

برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبى للجنوب الأفريقي [٩٢] (تابع) :

(أ) تقرير اللجنة الرابعة ؛

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى : تقرير اللجنة الرابعة [٩٨] (تابع)

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [٢٤] (تابع) :

(أ) تقرير اللجنة الخاصة ؛

(ب) مشروعا قرارين ؛

(ج) تقرير اللجنة الخامسة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٣٥مواصلة نظر البنود ٩٥ ، ٩٦ ، ١٢ ، ٩٧ ، ٩٨ منجدول الأعمال

أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي ؛ تقرير اللجنة الرابعة (A/33/408) .

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : تقرير اللجنة الرابعة (A/33/459) .

برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي :

(أ) تقرير اللجنة الرابعة (A/33/456) ؛

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/33/489) .

التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة (A/33/449) .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : سوف تستأنف الجمعية الآن بحث البند ٩٥ من

جدول الأعمال .

والآن ادعو المندوبين الذين يرغبون في تحليل تصويتهم قبل التصويت ، حول مشروع القرار

حول هذا البند ، والوارد في تقرير اللجنة الرابعة (A/33/408) .

السيد اولريكسين (الدانمرك) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى ينوى الاجتماع

عن التصويت على مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/33/408 والذي تنوى الجمعية ان تقوم بالتصويت عليه الان .

لقد امتنعت الدانمرك ايضا عن التصويت على مشروع القرار هذا عندما اجرى التصويت عليه في اللجنة الرابعة . وفي هذا الوقت فقد اتحت لنا الفرصة كي نحدد موقف حكومتنا بالنسبة لهذا المشروع . ومع ذلك ، ومن أجل ان نؤكد على التحفظات الشديدة التي تبديها حكومتى بالنسبة لبعض عناصر مشروع القرار هذا فانني أود ان اؤكد على موقف حكومة بلادى امام الجمعية العامة ايضا . ان الدانمرك لديها تقاليد طويلة لتأييد اية خطوات عملية تتشى مع ميثاق الامم المتحدة ، من أجل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في كافة المناطق الواقعة تحت الاستعمار بما في ذلك رودسيا الجنوبية وناميبيا والجهود الخاصة بالقضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والعنصرية في الجنوب الافريقي .

لقد أوضحنا موقفنا في العديد من المناسبات ، ولذلك فاننا لن نتردد في رفض الانشطة الخاصة بالمصالح الاقتصادية الاجنبية والتي تعوق تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

ان اهم جزء في مشروع القرار هذا هو الموقف الخطير الذى لايزال سائدا في الجنوب الافريقي . وكما أشرنا الى ذلك في العديد من المناسبات فان جمهورية جنوب افريقيا مسؤولة مسؤولة كاملة بالنسبة للموقف الناجم في هذه المنطقة . وان سياسة حكومة جنوب افريقيا غير الانسانية التي تقوم على الفصل العنصرى تؤيد نظام الاقلية في روديسيا مخالفة بذلك الحقوق التي فرضتها الامم المتحدة ضد روديسيا ، كما انها تحتل ناميبيا بطريقة غير مشروعة ومؤخرا فقد رفضت التعاون مع الامم المتحدة في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) هذه فقط بعض الامثلة .

وان اقول هذا ، فان حكومة بلادى تأسف لان المسألة الهامة التي تتناولها الوثيقة A/33/408 ، قد قدمت لهذه المنظومة من واقع نص الوثيقة المعروضة علينا . لقد أوضحت موقفنا بالنسبة للمشاكل الاساسية ، ولكنني أود أن أوضح ايضا اننا نعتقد بقوة بأن الاتهامات التي لا يؤكد لها أى دليل ضد بعض الدول بعينها ، لا يمكن الا ان تسيء الى تحقيق الاهداف الخاصة

بهذا البند الذى نتناوله الان . ومثال الاتهامات العامة الواردة في الفقرة ٦ من المنطوق والسبب تتعلق في حقيقة الأمر بكافة اعضاء هذه المنظمة بما في ذلك بلادى . ومثل العديد من الدول الاعضاء ، ان الدانمرك ترفض تلك الاتهامات ، ولذلك فقد رفضت مثل هذه العبارات وعملت بنشاط من اجل استبعادها من مشروع القرار المعروض علينا . ان حكومة بلادى تأسف كل الاسف لان جهودها هذه لم تكلل بالنجاح . ولذلك فقد فكرنا في التصويت ضد المشروع .

ان حكومة بلادى تقدر كل التقدير وتؤيد الجهود الهامة التي تقوم بها الدول الخمس الاعضاء في مجلس الامن وهي كندا ، المانيا الغربية ، فرنسا ، المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة من أجل التوصل الى حل سلمي في ناميبيا . وذلك تمشيا مع قرار مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) . واننا تأسف كل الاسف لان الالتزام النشط من أجل ايجاد حل سلمي لمشاكل الجنوب الافريقي قد تعيقها التنديدات التي لا تستند الى أى اساس والموجهة للعديد من الدول التي يمكن ان تكون اداة معاونة في مثل هذه الجهود .

السيد بفرتر (الارجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : كما فعلنا في اللجنة الرابعة،

فاننا سوف نصوت لصالح مشروع القرار حول البند ٩٥ ودون الساس بهذا الموقف فاننا ننوى ان نعرب عن عدم موافقتنا على ذكر بعض الدول بعينها في المشروع حيث ان ذلك يقلل من التأييد الذى كان سيحظى به هذا القرار ، وبذلك فان فعاليته سوف تتأثر من جراء ذلك ، ويبدو لنا ان هناك تجاهلا لجهود بعض الدول الواردة اسماؤها هنا ، والتي كان يمكنها ان تلزم جنوب افريقيا على تنفيذ قرارات هذه المنظمة .

وبعد ان قلت ذلك فاننا لا نشك على الاطلاق في انه من حق الجمعية العامة ان تنتقد التعاون مع جنوب افريقيا ، حيث ان ذلك يشكل انتهاكا للقرارات ذات الصلة ، ولذلك فاننا نتفق مع المبدأ الوارد في الفقرة ٦ من المنطوق واننا نعتقد انه عندما تتعدى العلاقات مع جنوب افريقيا المجال الدبلوماسي ، وتصبح علاقات خاصة قائمة على التعاون السياسي أو الاقتصادي ، وتنتهك القرارات الخاصة بهذا الامر ، فان النقد يبدو وفي موضعه وان ذلك صحيح ، لانه عن طريق هذه العلاقات الخاصة فان هناك مساهمة للابقاء على الفصل العنصرى وعلى الاحتلال غير المشروع لنااميبيا والحكم غير الشرعي في جنوب رودسيا .

وأود أن اذكر ان هناك فرقا كبيرا بين أن تكون هناك علاقات دبلوماسية مع بلد ، وبين أن يتم التعاون معه . ان العلاقات الدبلوماسية مع أى بلد من البلدان لا تعني اننا نعطي تأييدا سياسيا لهذا البلد . ان القانون الدولي والعرف ونمط التفكير ، تدل على ان هذا الفارق يمد من السمات الاساسية للعلاقات الدولية . ان العلاقات الدبلوماسية بين الدول ذات النظم المختلفة في التفكير هي من الامور السائدة ولا يمكننا ان نقول ان أياً يؤول بالان هناك علاقات دبلوماسية بينهما . ومن جانب آخر فليست هناك قرارات ملزمة من قبل الامم المتحدة تجبرنا على قطع العلاقات الدبلوماسية مع جنوب افريقيا . ولذلك فان التنديد الوارد في الفقرة ٦ من المنطوق ليست موجهة الى مجرد وجود علاقات دبلوماسية مع بريتوريا ، ولكنني اقول مرة اخرى انها تستهدف التنديد بالتعاون معها ، ومع تعميق العلاقات الثنائية والمتعددة الاطراف التي تنطوي على علاقات في مجالات محددة ، والتي تمنح التأييد لهذا النظام . ولذلك يمكننا تأييده .

السيد فونا كاسيم (تايلند) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد تايلند يود ان يعلل

تصويته بالنسبة لمشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة تحت البند ٩٥ .

ان وفد بلادي يود ان يؤكد اننا نتفق تماما مع الفلسفة والمبادئ الواردة في هذه الوثيقة ، وتايلند كانت دائما تندد بالترفة العنصرية والفصل العنصري والاستغلال الاقتصادي في جنوب روديسيا وناميبيا . وكنا نؤيد دون هوادة كافة جهود الامم المتحدة للقضاء على تلك المظاهر . ان وفد بلادي كان ليصوت بطريقة عادية لصالح هذا المشروع ، الذي يتناول تلك المسائل ، الا أن النص الوارد في الفقرتين ٦ ، ٧ هو مع الاسف انتقائي للغاية وينطوي على التفرقة والتعسف ، عندما يندد بدول معينة ، في الوقت الذي يتجاهل فيه دول اخرى . وحيث ان وفد بلادي لديهم تحفظات شديدة بالنسبة لهاتين الفقرتين ، فكنا نود أن يجرى تصويت مستقل على هاتين الفقرتين حتى نتمكن من الامتناع عن التصويت فيما يتعلق بهما . ونظرا لعدم وجود اقتراح بهذا الصنف ، فان وفد بلادي مضطر لعدم تأييده لمشروع القرار ككل . وبالتالي فاننا نأسف للامتناع عن التصويت عليه .

السيد فرناندو (سرى لانكا) (الكلمة بالانكليزية) : عند النظر في مشروع القرار الوارد تحت البند ٩٥ من جدول الاعمال والوارد في الوثيقة A/C.1/33/L.1 ، يبدو وفدى أن يعكس في ايجاز تصويته الذي يؤيد هذا المشروع تماما . وعلى أية حال ، فانه من واجبي أن أقدم بعض الملاحظات الموجزة بشأن هذا التصويت .

فيما يتعلق بالفقرتين ٦ و ٧ من المنطوق يود وفدى أن يذكر ان سرى لانكا ترى أنه من غير المشر ذكر اسما بلدان بعينها ، كما ورد في هاتين الفقرتين . فضلا عن ذلك ، فان وفدى يرى أن التهديد بالتهديد هو أكثر فعالية عادة من التهديد الفعلي . ومن ثم فاننا غير مقتنعين بالاسلوب الذي صيغت به الفقرتان ٦ ، ٧ من المنطوق .

وفيما يتعلق بالفقرة ١٣ من المنطوق ، يرى وفد سرى لانكا أن هذه الفقرة قد جاءت مرتكزة على تقرير واحد . وتدرك حكومتي أن حكومة المملكة المتحدة تقوم باجراء تحقيق بشأن هذا الامر . وفي هذه الظروف ، لو أن تصويتا منفصلا قد اجري على الفقرة ١٣ من المنطوق ، لكان وفدى قد امتنع عن التصويت عليها . ورغم الملاحظات التي قدمتها ، فانني أود أن أوضح أن وفد سرى لانكا يؤيد تماما جميع الاهداف الواردة في مشروع القرار وعناصره الاخرى ، وسوف تصوت تأييدا له .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : سوف نشرع الآن في اتخاذ قرار بشأن مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٨ من تقريرها (A/33/408) . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، البحرىــــن ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الاخضر ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، فيجي ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ،

الكويت ، جمهورية لا والديمقراطية الشعبية ، الجماهيرية العربية الليبية ،
مدغشقر ، ماليزيا ، مدريد ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،
المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، النيجر ، نيجيريا ، باكستان ، بنما ،
بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، سان تومي وبرينسيبي ، سيراليون ،
الصومال ، سرى لانكا ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، ترينيداد
وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ،
جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، يوغوسلافيا ،
زامبيا .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايرلندا ،

اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، المملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون : النمسا ، جزر البهاما ، امبراطورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الدانمرك ،

الجمهورية الدومينيكية ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، اليونان ، ايسلندا ،
ايران ، ساحل العاج ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، ملاوي ، نيبال ،
النرويج ، عمان ، البرتغال ، رواندا ، ساموا ، السنغال ، سنغافورة ،
اسيانيا ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توغو ، تركيا ، جمهورية الكاميرون
المتحدة ، فولتا العليا ، زامبيا .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٨٣ صوتا مقابل ١٤ وامتناع ٣٤ عن التصويت (القرار ٤٠ / ٣٣)*

* ثم بعد ذلك ابلغ الامانة وفد العربية السعودية انه كان ينوى التصويت مؤيدا .
وأبلغ وفد غواتيمالا الامانة أنه كان ينوى التصويت ضد مشروع القرار .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : سوف اعطي الكلمة الآن لتلك الوفود الراغبة في
تعليق تصويتها بعد التصويت .

السيد سالسيد و (الفلبين) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوت وفدى لصالح
مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/408 تمشيا مع سياسة الفلبين المستمرة بتأييد تصفية الاستعمار
ولكن لوان تصويتنا منفصلا قد اجرى على الفقرتين ٦ و ٧ من المنطوق اللتين تذكران بلدانا مختلفة
بالاسم تزدد بها الجمعية العامة ، فان وفدى كان سيمتنع عن التصويت على هذا التذييل ،
لأننا بالطبع نعتقد أنه لن يخدم هدفا مفيدا .

السيدة ريبانيرا (اكوادور) (الكلمة بالاسبانية) : تنتهز اكوادور هذه المناسبة
لتعديد تأكيد رفضها التام لانشطة المصالح الاقتصادية الاجنبية وغيرها التي تحول دون الشعوب
الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والتخلص من القهر وبصفة خاصة من أشنع أنواع التمييز العنصرى
الذى عرفه العالم ألا وهو الفصل العنصرى . وبهذه الروح ، فقد أيدنا تماما أى اجراء من شأنه
وضع حد للتعاون من أى نوع يمكن أن يساعد على استمرار الاستغلال للموارد البشرية والطبيعية
للاراضي المستعمرة .

ومن أجل ذلك ، فقد صوت وفد بلادى تأييدا لمشروع القرار A/33/408 ، الذى يشير على
وجه الخصوص الى الموقف السائد في الجنوب الافريقي ، والذى يشكل تهديدا خطيرا على السلم
والامن الدوليين ، ويمثل وصمة في كرامة الانسان واحترام مبدأ المساواة بين الافراد .
ورغم ذلك ، فان اكوادور تأسف لأن البيانات المتكررة التي قدمتها بعض البلدان الواردة
اسماؤها في التذييل ، بأنه ليس لديها أى تعاون عسكري أو نووى مع جنوب افريقيا لم تؤخذ في
الاعتبار من قبل المشتركين في تقديم المشروع . ونحن نعتبر أن المعلومات المتوفرة غير كافية في كل
حالة فيما يتعلق بالدول المذكورة في الفقرة ٦ من المنطوق . وبالفعل ، فان بعضا منها قد أعرب
عن اصراره على التعاون عن طريق اتخاذ مبادرات جديدة بالاشادة ، وترمي الى تحقيق حل مقبول
دوليا لمشكلة ناميبيا .

السيدة دويرا (أوروغواي) (الكلمة بالاسبانية) : ان حكومة أوروغواي كانت دائماً تعارض أية علاقة أو أى عمل يمكن أن يضر بمصالح الشعوب في المناطق غير المستقلة أو يحد من تنميتهم الاجتماعية والاقتصادية أو بممارسة حقوقهم في تقرير المصير، والاستقلال والقضاء على أى نظام للتمييز القائم على الجنس أو اللون أو الدين .

لهذه الأسباب ، فان بلادى قد صوتت مؤيدة لمشروع القرار المقدم تحت البند ٩٥ لأننا نؤيد الروح السائدة فيه . واننا مع ذلك نأسف لأن النص الذى وافقنا عليه توا لم تتم صياغته باتسزان كاف لكي يحظى بالاجماع الذى كنا نرجوه .

اننا نشعر أن الفقرتين ٦ و ٧ من المنطوق قد صيغت بلغة غير ملائمة بالاشارة الى بعض البلدان . ان حقيقة قيام علاقات دبلوماسية مع بلد ما لا تعني في حد ذاتها تأييد سياساته أو التعاون معه في الحفاظ على هذه السياسات أو النظم . ولو أن الفقرات ٦ و ٧ و ١٣ طرحت وحدها للتصويت عليها لما كنا استطعنا تأييدها . ولقد أردنا أن نوضح ذلك تماما .

السيد سيكساس كوريبا (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : بالاشارة الى القرار الذى اعتمده توا تحت البند ٩٥ ، أود أن أوضح أن وفد بلادى يرى أن اللغة التي صيغت بها الفقرتان ٦ ، ٧ من المنطوق مهالغ فيها وتتجاوز ما هو قائم فعلا من حقائق .

السيد ييو (ماليزيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى صوت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/408 للأهمية التي نوليها لأهدافه ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل انهاء كل تعامل مع النظامين العنصريين في جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية . وقد كان رأى حكومتى دائما أن مثل هذا التعامل يؤدي الى دعم النظم العنصرية ويشجعها على تحدى قرارات الأمم المتحدة . وبينما تعتبر هذه هي السياسة الدائمة لحكومتى ، فاننا مع ذلك لدينا تحفظات فيما يتعلق بالاشارة الى بلدان معينة ، كما هو وارد في الفقرتين ٦ و ٧ من المنطوق . اننا لا نشعر بأن هذا يمكن أن يساعد على حل المشكلة . ولهذا ، لو أن هاتين الفقرتين قد طرحتا لتصويت منفصل ، لكان وفد بلادى قد امتنع عن التصويت .

السيد ريفاس (كولومبيا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد كولومبيا ، كما أوضح في

مناسبات سابقة عندما قدمت مشروعات القرارات تحت البند ٩٥ ، ووفاء بموقفه التقليدي في الدفاع عن البلدان والشعوب التي تكافح من أجل استقلالها ، قد صوت لصالح مشروع القرار A/C.4/33/L.1 المعروض في الفقرة ٨ من تقرير اللجنة الرابعة (A/33/408) ومع ذلك ، فان وفد بلادي كان يفضل أن تطرح الفقرتان ٦ ، ٧ من المنطوق لتصويتين منفصلين . ولو أن ذلك قد حدث ، لامتنع وفد بلادي عند التصويت على هاتين الفقرتين لأن الادانات الواضحة الواردة فيهما لم يكن لها صبر كما أنها مميزة ، في رأينا .

السيد سبيتسيوس (اليونان) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادي سبق أن علل في اللجنة الرابعة أن امتناعنا عن التصويت على مشروع القرار الذي اعتمد الآن هو نظرا لصياغة الفقرات ٦ و ٧ و ١٣ من المنطوق . وفيما يتعلق بالفقرة ٧ نود أيضا أن نشير الى أن بعض المزاعم بشأن بعض البلدان لم تثبت صحتها .

ومع ذلك ، فان وفد بلادي يرغب مرة أخرى أن يعلن تأييده المستمر لكل السياسات والمفاهيم التي يتضمنها القرار .

السيد جوانا (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الوفد الاندونيسي يجد من الضروري أن يوضح موقفه المتعلق بالقرار حول الانشطة المتعلقة بالمصالح الاقتصادية الاجنبية وغيرها الذي تمت الموافقة عليه .

ان اندونيسيا قد صوتت للموافقة عليه ، لأننا نوافق على مبادئه العامة بالاضافة الى أهدافه ومبادئه . ونود مع ذلك أن ننتهز هذه الفرصة لنعبر عن تحفظنا بأننا لا يمكن أن نقبل تماما صياغة الفقرتين ٦ ، ٧ من المنطوق الواردة في القرار ، لأن هذا يبدو على أنه ادانة لبعض البلدان . وفي هذا الاطار فان وفد بلادي كان سيمتنع عن التصويت على هاتين الفقرتين اذا ما طرحت مشروع القرار للتصويت فقرة فقرة .

السيدة أونايدين (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادي قد امتنع عند التصويت على مشروع القرار المتعلق بالبند ٩٥ من جدول الأعمال ، الوارد في الوثيقة A/33/408 رغم تأييدنا الكامل لروحته ومفهومه .

وكما قلنا في عدة مناسبات سابقة ، فان الحكومة التركية سوف تظل معارضة تماما لأنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية وغيرها التي تهدف الى تدعيم المواقف الاستعمارية . وعلاوة على ذلك ، فاننا نؤمن بأن وضع حد لهذه الأنشطة من الأهمية بمكان من أجل التوصل الى حلول سياسية للمسائل المتعلقة بآفريقيا الجنوبية . ولهذا فاننا نرى أن القرار الذي وافقنا عليه الآن كما هو ، في حد ذاته ، يناهض مثل تلك الأنشطة .

وعلاوة على ذلك ، فان تركيا تعتبر أحد البلدان التي ليس لديها أية علاقات مهما كانت مع نظامي جنوب آفريقيا وروديسيا الجنوبية في المجالات الثقافية أو الاقتصادية أو العسكرية ، أو الدبلوماسية ، أو السياسية . وبعبارة أخرى ، ليس في نصوص هذا القرار ما يقصدنا أو يهمننا مباشرة .

وفي هذه الحالة فان امتناعنا عن التصويت ينبع من أننا نرفض ، من حيث المبدأ ، الادانات الموجهة الى بلدان معينة بالاسم . ان الفقرتين ٦ ، ٧ من المنطوق في القرار الذي اعتمدناه الآن تتضمنان مثل تلك اللهجة كما تتسمان بالتعميم . وفي الحقيقة ، لولا تلك اللهجة التي صيغت بها هاتان الفقرتان من المنطوق ، لصوت وفد بلادى مؤيدا لمشروع القرار .

السيد بوزا (بيرو) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد بيرو قد صوت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/408 لأنه يؤكد الحقوق الثابتة للشعوب في تقرير المصير والاستقلال والتمتع الكامل بمواردها الطبيعية ، ولأنه يندد بأنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية في الأراضي المستعمرة والتي كانت بيرو تعارضها دائما في مختلف المحافل الدولية بما يتفق وسياستها الدولية الثابتة . ان مثل هذه الأنشطة تعرقل تنفيذ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة . ان بلادى تؤيد هذا الاعلان لأنها تعتبره حجر الزاوية في عملية تصفية الاستعمار ، وهي من الأهداف التاريخية لمنظمتنا .

ومع ذلك ، وكما قال وفدى في اللجنة الرابعة ، فاننا نرى ان علينا ان نعرب عن معارضتنا لجوهر بعض الفقرات الواردة في منطوق هذا القرار ، ولهذا فقد كنا سنمتنع عن التصويت اذا جرى التصويت على كل فقرة على حدة . وعلاوة على ذلك ، فان الصياغة لا تبدو ملائمة على الاطلاق بالنسبة اليها حيث ان تلك الفقرات تقوم على التفرقة بين بعض البلدان ، وفي اعتقادنا انها لا تعزز المصالح الحقيقية التي يجب علينا ان ندافع عنها وان ندعمها من أجل استراتيجية سياسية معينة .

السيد اكوا (توغو) (الكلمة بالفرنسية) : من المؤكد ان بلادى تولي أهمية كبيرة للقضاء على جميع آثار الاستعمار وحماته وعلى الامبريالية . واننا نعارض بشدة أى نهج للموارد الواقعة تحت الاحتلال الاجنبي ، وخاصة موارد شعب زمبابوى . واننا نندد بأعمال التواطؤ مع سميت المتمرد العنصرى من أجل استغلال زمبابوى .

ومع ذلك وحيث ان المجتمع الدولي ينبغي عليه ان يندد بكل شدة بجميع السلطات والأعمال التي تعرقل الحصول على الحرية ، لذلك فاننا نشعر بأن هذه الادانة يجب ان تكون عامة ومطلقة . وبعبارة أخرى فان وفد بلادى يعتقد انه يجب ألا تكون هناك تفرقة عن طريق اختيار بعض البلدان لكي تكون موضع التنديد ، لأنه اذا ما سلطت الأضواء على بلدان بذاتها فما من شك في ان السراى العام العالمي سوف يتركز على هذه البلدان ، مما يتيح الفرصة لبلدان أخرى ان تعمل على الافلات من العقوبة في الخفاء .

ومن أجل تجنب مثل هذا الموقف ، فان بلادى ينذر نفسه أساسا لادانة الأعمال والتصرفات الاجرامية ايضا تحدث . وعن طريق ادانة هذه الأعمال ، فاننا ندين القائمين بها بطريقة تلقائية . ولهذه الأسباب ، فقد امتنع وفدى عن التصويت على هذا القرار .

السيد مونيان (ليسوتو) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادي كان يود ان يكون في موقف يمكنه من ان يصوت لصالح مشروع القرار الذي اعتمد منذ لحظات . ومع ذلك فقد اضطررنا الى الامتناع عن التصويت حيث ان هناك العديد من الفقرات التي تتطوى على عقوبات غير عادلة . واننا للأسف لأننا امتنعنا عن التصويت على المشروع رغم اننا نوافق عليه عموما من حيث الجوهر .

السيدة دى باريش (كوستاريكا) (الكلمة بالاسبانية) : لقد صوت وفدي لصالح مشروع القرار الوارد تحت البند ٩٥ المعنون " أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي " .

لقد صوتنا لصالح ذلك القرار لأننا نؤيد روحه ، وبصفة خاصة الفقرة الاولى من منطوقه والتي تقول :

" تؤكد من جديد حق شعوب الأقاليم التابعة ، غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفي التمتع بالموارد الطبيعية لأقاليمها ، وكذلك حقها في التصرف في هذه الموارد بما يحقق مصالحها على خير وجه " . (A/33/408)

ومع ذلك ، فقد كنا سنمتنع عن التصويت اذا ما أجرى تصويت منفصل على الفقرتين ٥ و ٦ من المنطوق لأنهما تنددان وتنتقدان بلادا بعينها . واننا نعتقد ان هذه الصياغة لا تخدم أهداف هذا القرار . ومع ذلك فاننا نؤكد تأييدنا لهذا القرار ونرفض أى تعاون سواء أكان اقتصاديا أم عسكريا أم نوويا أم من أى نوع آخر مع نظم الأقلية العنصرية التي تواصل حرمان ناميبيا وزمبابوى من حقهما في تقرير المصير والاستقلال والتمتع بمواردهما الطبيعية .

السيد رياض الرحمن (بنغلاديش) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بنغلاديش يود ان يعلل باختصار تصويته بشأن القرار الذي اعتمده الجمعية في اطار البند ٩٥ من جدول الأعمال . ان بنغلاديش قد صوتت لصالح هذا القرار تمشيا مع تأييدها المستمر للعناصر الأساسية الواردة فيه . ان وفد بلادي كان يفضل ، مع ذلك ، ان تتسم كل من الفقرتين ٦ و ٧ بمزيد من الاعتدال وألا تعين بلاد بعينها ، حيث اننا نعتقد ان ذلك يتطوى على انتقاء وتحديد ، وانه سوف يكون غير مثمر ويحول دون تعبئة التعاون الدولي الضروري بالنسبة الى تعزيز أهداف هذا القرار .

السيد سوي (بورما) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوّت وفدى لصالح مشروع القرار A/33/408 . ومع ذلك ، فاننا نود أن نؤكد التحفظ الذي تقدمنا به في اللجنة الرابعة على الفقرتين ٦ و ٧ من منطوق القرار .

السيد فونتيس ايبانيز (بوليفيا) (الكلمة بالاسبانية) : لقد صوّت وفدى لصالح مشروع القرار في الفقرة ٨ من الوثيقة A/33/408 لأننا نشترك تماما في الروح الواردة فيها . ولكن ، بالرغم من تضامننا المطلق مع شعبي ناميبيا وزمبابوي ورفضنا المطلق للفصل العنصري وجميع أشكال التمييز العنصري ، فانه اذا كان قد أجرى تصويت منفصل على الفقرتين ٦ و ٧ كنا سوف نمتنع عن التصويت لأن هاتين الفقرتين تشيران الى سلوك دولة ثالثة ، ووفدى يشعر بأنه غير قادر على الحكم على الموقف في تلك البلاد . ورغم ذلك فانه يندد بأى تعاون من شأنه أن يساعد في تدعيم النظام العنصري في جنوب افريقيا . ولا يمكنه أن يحكم على مزاعم من هذا النوع .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : هكذا تكون الجمعية العامة قد انتهت من بحث البند رقم ٩٥ من جدول الأعمال . وسوف نتناول الآن تقرير اللجنة الرابعة بشأن البندين ٩٦ و ١٢ من جدول الأعمال والمعنون : " تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي " . (A/33/459)

وسوف نتخذ الآن قرارا بشأن مشروع القرار الموصى به من قبل اللجنة الرابعة في الفقرة ١٠ من تقريرها .

طلب اجراء تصويت مسجل .

تم اجراء تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البعرب ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، اسرطورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ،

كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ،
 الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،
 غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ،
 غينيا ، غينيا بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ،
 ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ،
 ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية
 لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية
 العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،
 مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ،
 نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ،
 عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،
 البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ،
 المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ،
 اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ،
 الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،
 تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد
 الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية
 الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواى ،
 فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : استراليا ، كندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غواتيمالا ،
 اسرائيل ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
 الولايات المتحدة الامريكية .

ووفق على مشروع القرار بأغلبية ١٣٣ صوتا مقابل لا شيء واستناع ٨ أعضاء عن التصويت

(القرار ٣٣ / ٤١) .

الرئيس (الكلمة بالأسبانية) : لقد انتهت الجمعية العامة من دراستها للـبند ٩٦ من جدول الأعمال .

وسوف نتناول الآن تقرير اللجنة الرابعة بشأن البند ٩٧ من جدول الأعمال المعنون : " برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبى للجنوب الافريقي " . (A/33/456)

والآن ، سوف نتخذ قرارا بشأن مشروع القرار الموصى به من قبل اللجنة الرابعة في الفقرة ١ من تقريرها . وتجدر ان تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار الادارية والمالية المترتبة على تنفيذ مشروع القرار ، وهو وارد في الوثيقة A/33/489 .

وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار دون معارضة . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو ونفس الحذو

ووفق على مشروع القرار (القرار ٤٢ / ٣٣) .

الرئيس (الكلمة بالأسبانية) : وهكذا ، فان الجمعية العامة قد انتهت من دراستها للـبند ٩٧ من جدول الأعمال .

وسوف تدرس الجمعية العامة الآن تقرير اللجنة الرابعة بشأن البند ٩٨ من جدول الأعمال ، المعنون : " التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي " . (A/33/449)

وسوف نتخذ الآن قرارا بشأن مشروع القرار الموصى به من قبل اللجنة الرابعة في الفقرة ٨ من تقريرها .

لقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار دون معارضة . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو ونفس الحذو .

ووفق على مشروع القرار (القرار ٤٣ / ٣٣) .

الرئيس (الكلمة بالأسبانية) : وهكذا ، فان الجمعية العامة قد انتهت من دراستها للـبند ٩٨ من جدول الأعمال .

مواصلة نظر الهند ٢٤ من جدول الأعمال

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة (A/33/23 و Add.1-9) .
 (ب) مشروعا قرارين (A/33/L.16 و A/33/L.17) .
 (ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/33/400) .

السيد نيتشيف (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الاعلان الخاص بمنح الاستقلال

للدول والشعوب المستعمرة ، والذي اعتمد رغم المقاومة المبررة من جانب القوى العنصرية والاستعمارية والامبريالية ، قد ظل على مدى عقدين يلعب دورا هاما في النضال العادل لشعوب الاقاليم المستعمرة وغير المستقلة لتحقيق الحرية والاستقلال . ان الوثيقة هذه التاريخية تؤكد من جديد الحق المتساوي لجميع شعوب العالم من أجل تحديد وضعها السياسي على أساس ارادتها واختيارها الحر ، واقتفاء سياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية في دولها . وهكذا فقد أصبح دافعا سياسيا ومعنويا هاما للنضال من أجل التحرير الوطني .

وفي سياق تلك الفترة الوجيزة من الناحية التاريخية ، فان نضال الشعوب من أجل تصفية

القمع الاستعماري ، قد حقق نجاحات هامة كبيرة .

ان عدد الدول الأعضاء للأمم المتحدة قد نما بصفة مستمرة . ان تأثير هذه الدول ، وحتى

تلك التي كانت منذ فترة قريبة مستعمرات أو نصف مستعمرات ، قد ازداد كثيرا . ان تلك الدول ،

مع دول المجتمع الاشتراكي وجميع الدول المحبة للسلام والدول الديمقراطية ، تقوم باسهام كبير من

أجل القضاء النهائي على الاستعمار والعنصرية وسياسة الفصل العنصري . ان الدول الاشتراكية ،

التي تحاول — من حيث المبدأ — أن تقضي على القمع الاستعماري والاستغلال المقيت ، قد قدمت

دوما التأييد السياسي والأدبي والمادي للشعوب الخاضعة للاستعمار وللقمع العنصري في نضالها

العادل .

ان هذا الموقف قد تأكد من جديد في اعلان الدول الأعضاء في حلف وارسو ، والذي اعتمد

في مؤتمر اللجنة الاستشارية السياسية الذي عقد في موسكو في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ .

ان هذا الاعلان يقول بين أشياء أخرى :

" ان الدول الاشتراكية تؤكد من جديد تضامنها مع نضال الشعوب ضد الامبريالية والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، وضد جميع أشكال السيطرة والقمع . انها تقدم وسوف تقدم التأييد للقوى التي تناهض من أجل التحرر القومي ، ولشعوب الدول التي تحررت ، والتي تعيش في ظروف من النضال العصيب من أجل الحصول على استقلالها وحريتها بما في ذلك حق الاختيار الحر لطريق التنمية الاجتماعية ، ومن أجل ضمان الوحدة الترابية لبلادها وكذلك استقلالها وسيادتها . . .

" ان الدول الاشتراكية تؤيد بحزم شعبي زمبابوي وناميبيا في نضالهما من أجل نيل استقلالهما الوطني في أقصر وقت ممكن . كما أنها تتضامن أيضا مع النضال العادل لشعب جنوب افريقيا من أجل القضاء على الفصل العنصري وجميع أشكال التمييز العنصري ، وضد فرض قرارات الاستعمار الجديد والتي يمكن أن تخلق خطر نزاعات جديدة تنجم في المنطقة " . (A/33/392 Annex p.10)

وهناك قلق متزايد بشأن الموقف في الجنوب الافريقي ، حيث نجد أن النظم العنصرية في جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية تزيد من التوتر في المنطقة نتيجة للأعمال الوحشية لقمع السكان المحليين ، وبالأعمال البربرية العدمية وانبية ضد الدول الافريقية المستقلة وبتدعيم بعض دول الغرب لها بمساعدات سخية أدبية ومادية ودبلوماسية ، فان النظم العنصرية في سالزبورج وبريتوريا تواصل تجاهل الرأي العام وكذلك قرارات الأمم المتحدة في ذلك الصدد . وأكثر من ذلك فانها تزيد دوما من اجراءات القمع ضد السكان المحليين ، وتستخدم القوة المسلحة الفاشمة لمحاولة خنق التحرر القومي ونضاله ، ونضال الشعوب في زمبابوي وناميبيا .

وفي وقت قريب ، فان وكالات الأنباء العالمية قد أذاعت أنباء تشير الانزعاج وهي أن العنصريين في جنوب افريقيا يعدون لتدخل عسكري آخر ضد شعب انغولا الباسل . لقد كان هذا تأكيدا آخر لتلك الحقيقة الذائعة ، وهي أن النظام العنصري في جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية يمثل خطرا كبيرا على السلم والأمن ، ليس في ذلك الجزء من افريقيا فحسب ، بل كذلك في العالم بأسره . وفي الوقت الراهن لا يزال ذلك تحذيرا لأولئك الذين يساعدون العنصريين ، كما أنه تذكرة لنا

بضرورة وجود ارادة سياسية أقوى ، والالتزام بتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) والقضاء على الآثار الأخيرة للنظام الاستعماري المخزي .

ان محاولات زعيم العنصريين في روديسيا الجنوبية - ايان سميث - من أجل أن يضيف على حكومته صبغة ديمقراطية بمساعدة ما يطلق عليهم الزعماء الأفارقة المعتدلين ، قد أوضحت للعالم النوايا الحقيقية التي تجيش بها نفوس قدامى المستعمرين والمستعمرين الجدد ، من أجل تشكيل حكومة تضمن ، من ناحية ، الحفاظ التام بل وتوسيع نطاق التفوق السياسي والاقتصادي والاجتماعي للأقلية البيضاء ، ومن ناحية أخرى تضع من حيث المظهر فقط ، واجهة لها بريق خارجي وأود أن تؤكد على هذه النقطة الأخيرة - باسهم ممثلي السكان الافريقيين في ادارة الدولة .

ان اقتناعنا عميق بأن ذلك كان هو الاتجاه الاخير لجهود ايان سميث خلال زيارته الأخيرة للولايات المتحدة .

في هذا الصدد ، أود أن أقتبس من خطاب مجموعة الدول الافريقية فيما يتعلق بزيارة ايان سميث للولايات المتحدة ، والواردة في الوثيقتين A/33/291 و S/12886 في ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٨ :

” من الواضح أن الزعيم المتمرد يفسر تلك الائمة كبرهان على قبول نظامه غير المشروع واخفاف التزام المجتمع الدولي حده . كما أن هذه الائمة سوف تكون بمثابة تشجيع للزعيم المتمرد لمضاعفة أعماله العدوانية ضد الدول الافريقية المستقلة في موزامبيق وزامبيا وبوتسوانا“ .
(A/33/291, annex, Para.5)

ان الأعمال العدوانية الأخيرة ضد موزامبيق وزامبيا تتمشى مع مخاوف الدول الافريقية . ان غارة فدائي روديسيا الجنوبية على زامبيا وموزامبيق ، تدفعنا - مرة أخرى - الى اشارة قضية المرتزقة الذين يشكلون - عمليا - عماد جيش روديسيا الجنوبية . وطبقا للبيانات الواردة في قرار اللجنة الاربعة الخاص بالمؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية بشأن اتخاذا اجراءات ضد الفصل العنصري ، والذي عقد في الفترة من ٢٨ آب/ اغسطس الى أول ايلول/ سبتمبر ١٩٧٨ في جنيف ، فان روديسيا الجنوبية بها الآن ١٥٣٥٥ من المرتزقة من بين الدول على النحو التالي : ٢٠٠٠ من المملكة المتحدة و ٢٣٠٠ من الولايات المتحدة و ٤٦٠٠ من جنوب افريقيا و ١٨٠٠ من فرنسا

و ١٠٥٥ من جمهورية المانيا الاتحادية و ٢٨٠٠ من البرتغال و ٨٠٠ من اسرائيل . ولا يتضمن ذلك المرتزقة من بلجيكا وعدد هم ليس صغيرا ، وكذلك المرتزقة من بعض الدول الغربية الأخرى . لقد آن الأوان لدول الغرب أن تهدي أكبر قدر من الارادة السياسية ، وأن توقف استخدام مواطنيها كمرتزقة في جيش روديسيا الجنوبية .

اننا لا نتمسك ولا نؤيد الخطة الانجلو / أمريكية لروديسيا الجنوبية ، ولكننا لا نستطيع الا أن نشير الى أن ذلك الموقف الشان قد نشأ بسبب خطة التنفيذ . ان المملكة المتحدة والولايات المتحدة قد اعتمدتا اتجاها ايجابيا نحو خطط ايان سميث التي تهدف الى حل داخلي للمشكلة ، وقد شرعتا في التخلي عن مقترحاتهما السابقة من أجل تسوية المشكلة ورفض اعطاء السلطة لايان سميث . وفي مقابل ذلك ، فان الدول الغربية قد ضاعفت من ضغطها على الجبهة الوطنية ، محاولة بشكل أو بآخر ، أن تشرك الجبهة في تنفيذ الصفقات الجارية مع ايان سميث من أجل حل المشكلة على أساس ما يمليه الاستعمار الجديد .

ان وفد بلغاريا يؤيد فكرة أنه من الضروري أن نعيد القوة والنفوذ والسلطة لشعب زمبابوى في أقرب وقت ممكن . اننا نختتم هذه الفرصة لكي نؤكد من جديد أن جمهورية بلغاريا تؤمن بأن الجبهة الوطنية هي الممثل الوحيد الشرعي لشعب زمبابوى . وفي الوقت ذاته ، فاننا نصر عن اقتناعنا الثابت بأن أفضل طريقة لتسوية مشكلة روديسيا الجنوبية هي أن نؤكد دوما على التنفيذ الدقيق للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكذلك على التنفيذ غير المشروط للعقوبات برمتها ضد نظام سالزبورى وحليفه النظام العنصرى في جنوب افريقيا .

وفيما يتعلق بالوضع في الجزء الجنوبي من افريقيا ، فانه لا يسعنا الا أن نعرب عن قلقنا العميق بشأن الموقف في ناميبيا . ان الاحتلال غير المشروع لهذا الاقليم من جانب جنوب افريقيا ، وسياسة النهب المتعمد لموارد الثروة التي يقوم بها نظام بريتوريا ، والاستغلال غير الانساني للسكان الأصليين ، كل ذلك لا يشكل الا جزءا من الأعمال الاجرامية التي يقوم بها النظام العنصرى لجنوب افريقيا في ناميبيا . ومن ثم فان السكان الافريقيين في هذا الاقليم قد حرما دوما من وطنهم الذى احتله المستعمرون من جنوب افريقيا بالقوة ، كما حرما من الموارد الغنية التي كانوا يملكونها لسنوات عديدة ، حيث كانوا يعيشون مع الدوائر الاحتكارية الأجنبية .

وكما حدث في روديسيا ، فاننا نرى هنا أيضا تواطؤا إجراميا بين العنصريين وساداتهم الامبرياليين ، الهدف منه أن ينشروا في ناميبيا النظام العنصري ، وأن يقسموا هذا الاقليم عن طريق اقامة البانتوستانات ، ولكي يؤثروا على الوحدة الاقليمية وذلك عن طريق الضم غير الشرعي لخليج والفيس . ان هدف نظام بريتوريا هو أن يخلق نظاما عميلا في ناميبيا يعمل وفقا لارادة جنوب افريقيا ، وهي مجرد محاولة لكي يقيم في هذا الاقليم نظاما استعماريا جديدا يظل تحت لوائه لاستغلال هذا الاقليم وسكانه الأفاقة دون عائق .

وكما هو معروف ، فقد حدث في الآونة الأخيرة ، أن أولئك الذين يؤيدون نظام بوثا ، قد أخذوا يبذلون محاولات لتنفيذ الخطة التي تتضمن التسوية السلمية لمشكلة ناميبيا . الا أن رأينا الثابت هو أن مثل هذه الجهود ينبغي أولا أن تأخذ في الاعتبار مصالح السواد الأعظم لشعب ناميبيا . ان هذه الجهود ينبغي أن تساعد في ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال ، وهذا لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق اشراك مجلس ناميبيا ، وكذلك بالاسهام المباشر والمتساوي لمنظمة جنوب غرب أفريقيا " سوابو" وهي الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا .

وفضلا عن ذلك ، فان استقلالا حقيقيا لناميبيا يمكن ان يتحقق فقط وفقا لقرارات الامم المتحدة اذ ما سحبت جنوب افريقيا قواتها من هذا الاقليم . وعندما يغادر ناميبيا جميع أولئك الذين ظلوا على مدى أعوام عديدة يعتبرون ناميبيا منطقة خاصة بهم ومخزنا يحصلون منه على مكاسب طائلة ، وأولئك الذين بالتواطؤ مع العنصريين في بريتوريا يواصلون نشر الجرائم ضد السكان الاصليين ، حينئذ فقط يمكن أن تحل هذه المشكلة بطريقة سلمية ، ولكن باسهام منظمة سوابو وعلى أساس المقترحات التي تقدم عن طريق تلك المنظمة . ان الأمم المتحدة ينبغي أن تساعد في مثل هذا الحل لمشكلة ناميبيا .

وبينما نشيد بالقرارات التي اعتمدها مجلس الأمن هذا العام بشأن جنوب افريقيا ، فاننا في الوقت ذاته نعتبرها غير كافية . ان الحقائق تؤكد ان نظام بريتوريا قد تجاهل جميع هذه القرارات ، وهذا هو السبب الذي من أجله ينبغي استكمال هذه التدابير بعقوبات اقتصادية . وفي ضوء كل ما ذكرته ، فان وفد جمهورية بلغاريا الشعبية يرى ان العزل الدولي التام والمقاطعة العامة للنظام في جنوب افريقيا وجنوب روديسيا والمراعاة التامة للقرارات ذات الصلة الصادرة عن كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن من جانب جميع الدول الاعضاء دون استثناء ، يمكن أن تسهم اسهاما فعالا في القضاء على البؤر الأخيرة للاستعمار والعنصرية والفصل العنصري في جنوب افريقيا . وسيكون لذلك أهمية بالغة في المساعدة على القضاء على العقبات التي تقف في طريق السلم في هذه المنطقة وفي تحسين المناخ الدولي ككل .

ان اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، قد نددت بحزم هذا العام بالأنشطة العسكرية والاقتصادية وغيرها التي تقوم بها السـدول

الاستعمارية في الاقاليم التي تحت ادارتها ، وكذلك تجنيد المرتزقة في جيش روديسيا . كما أن اللجنة قد زادت أيضا بالمساعدة التي تقدمها الدوائر الاقتصادية الاجنبية ، وغيرها من الدوائر الى النظام العنصرى حتى يمكن أن ينفذ محاولته من أجل مواصلة نهب الثروات الطبيعية والبشرية في زمبابوى .

وننتقل الان الى ما يسمى بالاقاليم الصغيرة ، وأود أن أشير الى أن هناك العديد من الأمثلة التي توضح أن الحقوق المشروعة لشعوب هذه الاقاليم في تقرير المصير والوجود المستقل تنكر عليها تحت ذرائع مختلفة .

وعلى نقيض ما يمليه المنطق والتعقل ، فان السلطات الحاكمة في حالات كثيرة ، قد قالت ان الشعوب نفسها لا تريد الاستقلال وتفضل الارتباط أو حتى الاندماج مع الدول الاخرى . ولكن هذه الدول لا تجرؤ أن تقول بوضع هذه النظريات موضع الاختبار في ظروف من الحرية التامة ، وتحت رقابة ورعاية الأمم المتحدة والسبب في هذا الموقف من جانب الدول الاستعمارية هو قبل كل شيء ما لها من مصلحة في استخدام الاقاليم الصغيرة في تنفيذ أهدافها الاستراتيجية الشاملة . ان القواعد العسكرية في المحيطات الهادى والهندي والاطلسي ، وفي الكاريبي ، تشكل شبكة شاملة للقلاع العسكرية ، وتشكل مواضع ومراكز قوى لا بقاء الكثير من شعوب افريقيا وغيرها تحت قبضتها ، ومن أجل قمع حركات التحرر القومي وغير ذلك من الاهداف العدوانية الاخرى ضد الدول المستقلة في جميع أنحاء العالم .

ان القضاء على الاستعمار وتصفيته في الاقاليم الصغيرة لا يقل الحاحا عن تصفيته في أى مكان آخر . ان شعوب هذه الاقاليم لها الحق الثابت مثل شعوب الاقاليم الكبيرة ، وان اعلان تصفية الاستعمار ينبغي أن يطبق عليها أيضا دون شروط .

ونحن نعتقد أنه يتعين على الجمعية العامة هذا العام أن تحت مرة أخرى السلطات الحاكمة المعنية على أن تتخذ التدابير العاجلة من أجل نقل جميع السلطات الى شعوب تلك الاقاليم ، والى الاجهزة التي أنتخبت في حرية في كل من المجال التشريعي والادارى والقضائي . ومرة أخرى ، فان السلطات الحاكمة ينبغي أن تحت كذلك على القضاء على قواعدا ومنشآت العسكرية في هذه الاقاليم حيث أنها تعتبر عائقا خطيرا في سبيل التنفيذ السريع لهذا الاعلان .

ان احدى النواحي الهامة الأخرى التي ينبغي أن نشير اليها في أعمال هذه اللجنة ، هي تعبئة السراى العام العالمي تأييدا للنضال من أجل التحرر القومي ، ودفاعا عن حق الشعوب المستعمرة الثابت في تقرير المصير والاستقلال . ان اللجنة الخاصة قد حققت نتائج طيبة أيضا في الجهود الخاصة بتوسيع علاقات التعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية ، وكذلك لاشراكها في تقديم مساعدات أكثر فاعلية لحركات التحرير .

وفي رأى وفد بلادى ، فان اللجنة الخاصة قد اقترحت هذا العام أيضا تدابير ملائمة وفعالة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . وآخذا بهذا الفهم في الاعتبار ، فان وفد بلادى يسعده أن يرى أن الجمعية العامة سوف تؤيد تقرير اللجنة وكذلك توصياتها . وبينما تؤكد على النشاط المثمر للجنة الخاصة ، فان وفد جمهورية بلغاريا الشعبية يود ان يشيد بالقيادة الماهرة لرئيسها ممثل جمهورية تنزانيا السيد سالم . ان اسهامه في تلك النتائج الباهرة لجهود الشعوب المستعمرة من أجل تحقيق تقرير المصير والاستقلال ، لمعروفة للجميع ، ومن ثم فانه يستحق شكرنا وامتناننا .

وختاما أود أن أؤكد مرة أخرى أن وفد بلادى كعضو في اللجنة الخاصة سوف يواصل جهوده في هذه اللجنة . ان هذا الموقف من جانب وفد بلادى ينبع من سياستنا الدائمة - في نطاق امكاناتنا وقوتنا - لتقديم التأييد الكامل لنضال الشعوب في جنوب افريقيا وناميبيا وزمبابوى ، وجميع الاقاليم الاخرى المستعمرة من أجل القضاء النهائي على الاستعمار والعنصرية والتمييز العنصرى والفصل العنصرى .

ان هذا المنهج الرئيسى الذى تنتهجه بلغاريا في سياستها الخارجية ، قد تأكد من جديد خلال الزيارة الأخيرة لرئيس مجلس الدولة في بلغاريا والسكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الاشتراكي البلغارى تيودور زيفكوف ، لعدد من الدول الافريقية وهي نيجيريا وانغولا وموزامبيق واثيوبيا وغيرها ، كما انعكس في المعاهدات المشتركة الخاصة بالصدقة والتعاون مع بعض من تلك الدول . وخلال زيارته لنيجيريا قال تيودور زيفكوف :

” ان موقفنا واضح وقد تجسد في اقتناحاتنا المخلصة وفي أعمالنا الملموسة . وان جمهورية بلغاريا تنادى بتنفيذ اعلان الأمم المتحدة الخاص بتصفية الاستعمار ، والقضاء على الآثار

الأخيرة للاستعمار والعنصرية في جنوب افريقيا ، وحق شعب زمبابوى في تقرير مصيره
في حرية ، ومنح الاستقلال التام لناميبيا .
”أنا نؤيد شعب جنوب افريقيا في نضاله ضد الفصل العنصرى وحق الاغلبية فيها في
ادارة بلادها .

” ومع الدول الاشتراكية الأخرى ، فاننا نساعد بفاعلية الشعوب الافريقية في نضالها
من أجل التحرر الوطني والاستقلال . ان مساعدتنا لا تستهدف أية مصلحة ذاتية كما يحاول
أعداؤنا أن يوصمونا بها ، ولكنها نابعة عن اقتناعنا الاساسي ، وكذلك عن وعينا بواجبنا
الدولي ومن تضامننا الدولي من أجل قضية البشرية والديمقراطية والتقدم ” .

السيد روا كورى (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد بلادى يرغب في أن يبدى
بعض الملاحظات الخاصة على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة ، وفي اطار القرار الذى اعتمده اللجنة الخاصة بحالة الاستعمار القائمة فى
يو رترىكو في ١٢ أيلول / سبتمبر من هذا العام .

وكما نعلم ، فان مسألة بورتوريكو كانت تحت نظر هذه المنظمة في مناسبات ومحافل مختلفة . ان مواصفات هذه المسألة وما تتميز به ، قد جعلتها ضمن الاقاليم التي ينطبق عليها هذا الاعلان . ولهذا السبب بالذات ، فان رئيس اللجنة الرابعة قد أعلن في سنة ١٩٧٣ أنه طالما تعتبر بورتوريكو حالة استعمارية ، فسيكون " من المنطقي " ان يقوم السادة الاعضاء بذكر حالة بورتوريكو عند دراسة الحالات الاستعمارية الاخرى في هذه اللجنة .

ومنذ بضعة ايام طلب الامين العام للحزب الاشتراكي في بورتوريكو أن تستمع اليه اللجنة الرابعة ، وان وفد امريكا الشمالية الذي رفض بشدة الاعتراف بما قالته اللجنة الخاصة والجمعية العامة وأقرته وأعلنته جميع الاحزاب السياسية في بورتوريكو وهو ان بورتوريكو مستعمرة امريكية ، معبعا كل جهودهم ومستخدما كل نفوذهم وجميع اصدقائهم من أجل رفض طلب الحزب الاشتراكي في بورتوريكو . وان المستشار القانوني للامانة قد اوضح بأنه وان كانت مسألة بورتوريكو لم تعرض على اللجنة الرابعة ، فهي تظهر مع ذلك تحت بند مستقل تحت الفصل ١ تحت عنوان مفصل " و " مسألة قائمة " الاقاليم التي ينطبق عليها اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " . الا ان احدا لم يعترض على هذا القرار ولم يكن ثمة محل في ذلك الوقت لبحث القرار الذي اتخذه رئيس اللجنة الرابعة في سنة ١٩٧٣ .

وعليه فاننا نود أن نضيف ان المناورات التي تقيمها الولايات المتحدة قد كللت بالنجاح ، لان اللجنة قد أنهت أعمالها دون ازالة العراقيل الاجرائية التي اثيرت لمنع الامين العام للحزب الاشتراكي في بورتوريكو من التحدث امام اللجنة .

ولذلك يجب ان نتساءل ، لماذا نجد أن اقوى دولة غربية تلجأ الى مثل هذه الاستراتيجيات ، وترفض الاستماع الى ملتمس من بورتوريكو يطلب الكلمة امام اللجنة الرابعة ؟ أليس هذا بمثابة آخر لسياسة النعامة المشهورة التي قد أدانها العالم ؟ تلك السياسة التي تدعي أن مسألة بورتوريكو التي تناقش سنة بعد سنة في لجنة تصفية الاستعمار ، مشكلة غير قائمة ، وتحاول ان تجعل الامم المتحدة تغفل وجود هذه المشكلة وألا تأخذ علما بما يريد ان يدلي به ممثل حزب من احزاب بورتوريكو .

ان مسألة بورتوريكو سواء أراد ذلك من حاولوا غزوها أو لم يريدوا ، هي بلد في امريكا

اللاتينية تم غزوها في القرن الماضي على ايدي من يحاولون ضمها اليوم . وان مسألة بورتوريكو قد أدرجت في جدول أعمال المنظمة ويمكن ادراجها تحت اي بند ، وتجمع بشأنه الجمعية العامة معلومات مباشرة عن طريق شعب هذه الجزيرة المستعمرة حاليا . وعلى هذا الاساس فان وفد بلادى قد نقل طلب الامين العام للحزب الاشتراكي في بورتوريكو الى اللجنة الرابعة . وعند انتهاء أعمال هذه اللجنة دون استطاعتها حل المشاكل الاجرائية المتعلقة بهذا الطلب فان وفد بلادى طلب من الامين العام للامم المتحدة أن يوزع النص الذي كان سكرتير عام الحزب الاشتراكي في بورتوريكو سيقراه امام اللجنة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة .

لقد اشرت الى كل هذه التفاصيل لانني اعتقد انه من المفيد أن نعرف الطريق الاجرائي الذي تلجأ اليه قوة استعمارية لمنع اللجنة المعنية بتصفية الاستعمار من الاستماع لممثل شعب خضع لاشع الممارسات الاستعمارية الخبيثة والفادرة لطمس معالمه الثقافية والتاريخية ، ولاجل ان يحيا شعب بورتوريكو تحت وطأة الرأسمالية الامريكية ، فقد اضطر الى ان يصدر .٥ في المائة من ابناءه كأيدى عاملة في وظائف لا يقبلها المواطن الامريكي من الدرجة الاولى ، وهذا اذا لم يستخدم رعايا بورتوريكو كجنود في حروب استعمارية همجية ، أو في هجوم تشنه تلك الدولة الاستعمارية ضد شعوب اخرى تعتبرها الولايات المتحدة في مرتبة أقل .

وبمرور السنوات ، فان مأساة بورتوريكو يتفهمها اعضاء هذه المنظمة بصورة اكبر ، ولقد اعتمدت اللجنة الخاصة عدة قرارات ، وكذلك ، فان مجموعة دول عدم الانحياز قد اعترفت بأن بورتوريكو مستعمرة ، وطالبت بحقها الثابت في تقرير المصير والاستقلال . ان القرار الذي اعتمد في هذا العام - ويجب ان نؤكد ذلك - هذا القرار قد ابرز المفاهيم الاساسية المبدئية التالية في الفقرة الثانية من منطوقه :

” ان شعب بورتوريكو ينبغي ان يحدد مصيره ووضعه السياسي ومستقبله بكل حرية

ويجب ان تتاح له الفرصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ” (A/33/23 (Part I))

. (p. 35

وفضلا عن ذلك فان حق تقرير المصير ينبغي ان ينفذ :

” عن طريق اجهزة حره يختارها شعب بورتوريكو في سيادة تامة وفقا للقرار ١٥١٤

(د - ٥) الذى اورد ضمن أمور اخرى نقل السلطات كاملة الى شعب الاقليم ، وان أى قرار

بتعلق بوضعه يجب ان يحظى بموافقة شعب بورتوريكو " (Ibid.) .

ثانيا ، ان اللجنة الخاصة :

" تعتبر أن اعمال الاضطهاد والقمع التي تمارس دائما ضد من يناضلون

من أجل الاستقلال ، تمثل انتهاكا للحقوق الوطنية لشعب بورتوريكو ، وحقه في تقرير المصير

والاستقلال " (Ibid., p. 36) .

ثالثا ، وهي ترى :

" انه اذا قرر شعب بورتوريكو أى ينشئ جمهورية مستقلة ، يكون من حقه ان يستعيد

كل اراضيه بما في ذلك تلك التي تستخدمها حاليا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية "

(Ibid.) .

رابعا ، وترى ان :

" اى وحدة حرة بين بورتوريكو والولايات المتحدة ، يجب ان تتم على قدم المساواة

سياسيا بين الدولتين وهذا تنفيذا لقرارات ومقررات الجمعية العامة الملائمة ، واحكام

القانون الدولي ، ويجب ان يتم الاعتراف بسيادة شعب بورتوريكو " (Ibid.) .

خامسا ، وأخيرا فان هذا القرار :

" يدعو حكومة الولايات المتحدة الى احترام المبادئ الاساسية للقرار ١٥١٤

(د - ١٥) عن شعب بورتوريكو " (Ibid.) .

ومن خلال هذا العرض الموجز تتضح الاسباب التي من أجلها دعت القوة المستعمرة بكل

الوسائل الممكنة الى تجنب مناقشة مسألة بورتوريكو في الامم المتحدة . واذ ما قارننا بين أقوال

هذه القوة وأفعالها ، فاننا نلاحظ التناقض بينهما خاصة اذا ما علمنا ان لوليتا لبيرون ، رفائيل

كانسيل ميراندا ، وايرفنج فلورز ، واوسكار كولا زو مازالوا نزلاء سجون امريكا الشمالية ، يقضون

فيها أطول فترة قضاها السجناء السياسيون في هذه المنطقة من العالم .

اذا ما لاحظنا النفاق والخديعة في البيانات التي اعلنتها الولايات المتحدة اليوم وبالأمس عن الوضع الهائل في بورتوريكو نتوصل الى نتيجة واضحة وهي أن بورتوريكو كانت ولا تزال مستعمرة للولايات المتحدة الامريكية .

بل واكثر من ذلك ، فلقد اعترف بذلك أمام اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار من جانب كافة الاحزاب السياسية وزعماء جزيرة بورتوريكو ومنهم الحاكم المتعلق روميرو بارسيلو الذي كان يهود أن يضم بورتوريكو الى الولايات المتحدة ، وكذلك من كانوا ينادون "بدولة حرة مشتركة" وكذلك هؤلاء الذين ناضلوا وأراقوا دماءهم من اجل استقلال وحرية بورتوريكو وتقرير مصيرها . ان وفد بلادي يود أن يعلن بكل وضوح أنه يؤيد بكل حزم قضية شعوب هوستوس وبويتانيسز وألبيزو كامبوس العادلة .

وكذلك ، أود أن أؤكد على أن مسألة بورتوريكو مسألة امريكية لا تينية صميمة ، وهي مسألة قد أعربت جميع الشعوب الواقعة جنوب نهر ريو برافوان الوضع فيها يؤثر فيها . وهذا أمر طبيعي لنذكر بوليفار ، وخواريس ، وسان مارتين اوهينغيز ومارتي ، فقد كانوا جميعا زعماء الاستقلال الذين تركوا لنا تراثا لن يكون عبارة عن رسالة تغل حبرا على ورق ولا يذكر الا في كل ذكرى وطنية . بل ينبغي ان يذكر هؤلاء كأثلة حية تحثنا على التضامن مع اخوتنا في امريكا اللاتينية .

ان كوبا تبرر وتعيد تأكيد تصويتها في صالح القرار الخاص ببورتوريكو والوارد في الوثيقة (جزء أول) A/33/23 وتكرر ثقتها في نصر أبناء بورتوريكو الذين يزدرون كما قال مارتى نسيير الاستعمار الذي يملطخنا بالمار وان كان يسمن ويفضلون راية الحرية والاستقلال التي تعطينا ضوءا وخلصا .

السيد روز (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالانكليزية) : بفضائل جهود القوى التي تناضل من أجل السلام ونزع السلاح والعلاقات الاقتصادية الدولية العادلة ، ومن أجل التحرر الوطني والاجتماعي للشعوب ، فان عملية الانفراج السياسي قد بدأت تتحرك . ان تحرر الشعوب من نير الاستعمار والعنصرية كان ولا يزال جزءا لا يتجزأ من هذه العملية .

ان الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة والذي اعتمده الامم المتحدة في عام ١٩٦٠ بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي قد دعم الى حد كبير من هذا التصور . ان الامبراطوريات الاستعمارية القديمة قد انهارت وان شعوب مايقرب من مائة دولة قد قررت مصائرهما بأنفسها وتتقدم على طريق التطور والتنمية المستقلة ، لقد انضمت الى تلك الحركة الواسعة النطاق للمناضلين من أجل السلام والانفراج ونزع السلاح ، وان هذه الحركة سوف تطيح بأغرب بقايا الاستعمار والعنصرية ، والفصل العنصري .

وان ما هو ضروري هو تنفيذ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للشعوب والدول المستعمرة بجميع نواحيه . ان الاستعمار والعنصرية يعني أن يتم استئصالهما في جميع اشكالهما وبظاهريهما في أقرب وقت ممكن ، سواء في جنوب افريقيا أو في أي أقاليم أخرى لم تستطع الشعوب فيها حتى الآن نيل حقوقها الوطنية . ان الاهداف والواجبات الواردة في القرار ١٥١٤ (د-١٥) تقوم أساسا على مبادئ ميثاق الامم المتحدة . ان هذا القرار يعني ان يكون بمثابة نبراس لأعمال الدول جميعها ، ووفقا له ، فان القضاء على الاستعمار والعنصرية يتضمن بالضرورة الالتزام بمساعدة الدول المتحررة قويا في دعم سيادتها ضد اجراءات وممارسات الاستعمار الجديد .

وفي الدورة الاخيرة للجنة الاستشارية السياسية فان الدول الاعضاء في حلف وارسو قد اكدوا من جديد :

” . . . تضامننا مع كفاح الشعوب ضد الامبرالية والاستعمار والاستعمار الجديد ، وضد أي شكل من اشكال السيطرة والاضطهاد . وقد أيدت وستظل تؤيد القوى التي تحارب من أجل التحرر الوطني ، وكذلك شعوب البلدان المحررة حديثا ، فيما تشنه من كفاح شاق لدعم استقلالها وحريتها ، بما في ذلك حقها في أن تختار بحرية طريقها في التنمية الاجتماعية ، وضمان السلامة الاقليمية لبلدانها وكذلك استقلالها وسيادتها . (A/33/392,P.10) .

اننا نعلن تضامننا مع شعوب جنوب افريقيا ، وينبغي أن نضع نصب اعيننا أن هذه الشعوب لا تخوض فقط نضالا غير اناني من أجل تنفيذ حقوقها غير القابلة للتصرف ، بل في الوقت ذاته ، فانها تسهم الى حد كبير في تحقيق السلام والعدالة في جميع أرجاء العالم .

ان قيام النظم العنصرية في جنوب القارة الافريقية ، وأعمالها الارهابية والعدوانية تشكل خطرا داعما ومتزايدا على السلام . اننا نستعري الانتباه الى ذلك البيان الذي صدر من جانب مكتب التنسيق لدول عدم الانحياز في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ في الوثيقة (A/33/390) والذي يقول من بين أمور أخرى :

" فقد خططت القوى العنصرية في جنوب افريقيا ، خدمة منها لقوى الامبريالية والاستعمار وتواطؤا معها ، لشن هجوم آخر واسع النطاق ضد انغولا ، وهي الان قيد تنفيذه " (A/33/390) ينفذي ألا نسمح بذلك ولا أن نتهاون فيه .

ان كثيرا من الناس يتساءلون باستمرار لماذا لم نتمكن حتى الآن أن نضع حدا لتلك الاعمال

الشريرة لحفنة من المفارمين العنصريين في جنوب افريقيا ، وهذا يجعلنا يعود بنا الى من يؤيدونهم ويعضدونهم . ان وثائق لجنة الاربعة والعشرين واللجنة الخاصة ضد الفصل العنصري ، ومجلس ناميبيا ، التي تعرض نتائج استقصاء هذه الهيئات واللجان تدطوى على مثل تلك المعلومات بشأن من هو الذي يمد بالاسلحة المعقدة والمعدات العسكرية التي تستخدم من جانب جنود نظام الفصل العنصري وقوات سميت العنصرية في عدوانها .

وبينما نناقش هنا القضاء على الاستعمار والعنصرية ، فان نظام سميت العنصري غير الشرعي يقوم بغاراته بالقتال الحديثه ضد شعب موزامبيق . اننا نعلم من يمد البترول الذي يساعد أجهزة الحرب العنصرية على ان تكون مستعدة دوما لاتخاذ اجراءات . كما نعلم كذلك أن اكثر من ١٨٠٠ شركة عبر وطنية تؤيد العنصريين ، وتدعم بناءها العسكري . ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية قد علمت بمزيد من القلق بتقرير اللجنة الخاصة ضد الفصل العنصري (A/AC.115/L.493) الذي يتضمن أسماء تلك الدول التي تدعم محاولات جنوب افريقيا من أجل الحصول على أسلحة نووية . اننا نؤكد من جديد مطلبنا باتخاذ تدابير وقائية من جانب مجلس الأمن .

كثيرا ما نستمع الى حجج تشير الى ان التعاون مع النظام العنصري في جنوب افريقيا يمكن أن يستخدم لممارسة بعض النفوذ للحد من نشاط هذا النظام . ان هذه محاولة تعتمد تضليل الرأي العام . ان النضال ضد الاستعمار والعنصرية في جنوب افريقيا لا يمكن ان يكون موضوع تقييد لسلطة العنصريين ، بل بالاحرى فانه يعمل على تصفية هذه القوة ، وعلى تنفيذ حق الشعوب الافريقية في تقرير المصير .

ومهما كان ما تقوله الدوائر في هذا الصدد داخل وخارج الامم المتحدة ، فان هدفها الفعلي هو الحفاظ على النظام الحاكم في جنوب افريقيا . وربما يفضل البعض اشكالا سياسية أخرى للسيطرة ، ولكن فقط من أجل استقرار السلطة للنظام العنصرى واستخدامه كأداة ضد الاستقلال والأمن للشعوب الافريقية .

ان حق تقرير المصير لشعوب جنوب افريقيا وناميبيا وزمبابوى لا يمكن ان يتحقق عن طريق التدايات والكلمات المنمقة ، وانما من الضرورى اتخاذ تدابير حاسمة من أجل تصفية الاستعمار في جنوب افريقيا كحاجز للمهجوم على حياة وحريات الشعوب الافريقية . ان مثل هذه التدابير ينبغي أن تصيب قبل كل شيء نظام الفصل العنصرى باعتباره لب نظام الاستغلال والمقهر العنصرى . ان تطبيق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة له ما يبرره كما ان له ضروراته .

ان ما تعتبره جمهورية المانيا الديمقراطية ضروريا هو ما يلي : (١) قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) ينبغي ان ينفذ دوما وان أى انتهاك لحظر الاسلحة ينبغي ان يلقى عقوبة حازمة . (٢) ان حظر الاسلحة ينبغي ان يطبق في جميع مجالات التعاون العسكرى ، وان اى تعاون نووى ينبغي ان ينتهي . ان جنوب افريقيا يجب ألا تمتلك الأسلحة النووية . (٣) تطبيق عقوبات اقتصادية بعيدة المدى ولا سيما فرض حظر على امداد البترول ، وحظر الاستثمارات .

ان القوى الامبريالية تحاول ان توجه التنمية في جنوب افريقيا في قنوات تقوم على أساس الاستعمار الجديد . ان النظم العميلة تهدف الى ضمان سيطرة جنوب افريقيا وكذلك ضمان الاستغلال التام للشعوب ونهب ثروتها الطبيعية وذلك عن طريق الشركات عبر الوطنية وعن طريق المصالح العسكرية والاستراتيجية للدوائر الامبريالية . ان المناورات التي تهدف الى منع شعبي ناميبيا وزمبابوى من ممارسة حقهما في تقرير المصير هي محاولات لا عطاء النظم العنصرية حرية العمل ولمناهضة العزل الدولي لها .

وبينما الدول الخمس في حلف الاطلنطي التي هي أعضاء في مجلس الأمن تقوم بأنشطة دبلوماسية مختلفة وتجعل ممثلي النظم العنصرية يرتقون الى مستوى الأطراف المتفاوضة فان الارهاب في ناميبيا يتزايد . ان الاعتقال الأخير لزعما منظمة شعوب جنوب غرب افريقيا سوابو ، توضح النوايا وراء هذه الانتخابات الزائفة . اننا نطالب الافراج الفورى عن ممثلي سوابو وان أكبر ضمان لتنفيذ حق

شعب ناميبيا في تقرير المصير واستقلاله هو التنفيذ التام للقرار ٣٨٥ (١٩٧٦) الصادر من مجلس الأمن وهذا ما نؤيده تماما .

فيما يتعلق بزيمبابوي فان القوى الاستعمارية ما زالت تأمل في انها تستطيع ان تشق حركة التحرير وان تضاعف أعمالها الارهابية . ان سميث قد أقام ما يطلق عليه التسوية الداخلية ضد المطالب الخاصة بتحقيق تقرير المصير . ان هذه الضائقة أخفقت نتيجة لمقاومة قوى التحرير . ان الطريقة العملية الوحيدة نحو ايجاد حل لمشكلة روديسيا الجنوبية هي ازالة حكم الأقلية غير الشرعية واستكمال نقل السلطة غير المشروط الى الأغلبية الافريقية التي تمثلها الجبهة الوطنية . وطالما ان شعب زيمبابوي لم يتحرر فان قرارات الحظر التي تتخذها الامم المتحدة ينبغي ان تظل موضع تنفيذ وينبغي ان تدعم وليس لأى دولة الحق في الغائها من جانب واحد .

ان الشعوب فيما يطلق عليه الأقاليم الصغيرة في المحيط الهادى ، وفي المحيط الهندى ، والبحر الكاريبي تواجه الخطط الامبريالية التي تهدف الى منع التحقيق الكامل للاستقلال وتقريب المصير . ان الدول الاستعمارية المعنية لا تفعل أى شيء لتحسين الوضع الاقتصادى والاجتماعى ومن أجل منح الاستقلال لتلك الأقاليم . ومما يزيد الطين بلة ان هدفها نشر السيطرة الاستعمارية . وان السلطة الادارية الحاكمة لهذا الاقليم تود الحفاظ على سيطرتها بطريقة مستمرة وكل هذا ينتهك ميثاق الامم المتحدة انتهاكا صارخا ، والاعلان الخاص بمنح الاستقلال للشعوب والدول المستمرة . بينما تقوم القوى الامبريالية باعاقة القضاء على آثار الاستعمار التقليدى فانها تزيد من هجومها على الحرية والسيادة والاستقلال للدول التي تحررت على الصعيد القومى . فعن طريق وسائل اقتصادية وسياسية وايدولوجية وحتى وسائل عسكرية تحاول ان تقيد افريقيا المتحررة في اطار من قمع الاستعمار الجديد . ان حاجة الدول الفتية الى التبادل الاقتصادى الدولى والى التغلب على الآثار المترتبة على السيطرة الاستعمارية التي ظلت زهاء قرن يساء استعمالها لفرض علاقات اقتصادية غير عادية . وفي هذا السياق فان وثيقة اجتماع بلغراد لوزراء خارجية دول عدم الانحياز (A/33/206) تنص على ما يلي :

* ان القوى الاستعمارية وقوى الاستعمار الجديد ، في جهودها لاستعادة مواقفها الضائعة وفرض علاقات تقوم على أساس الاستعمار الجديد على دول عدم الانحياز والبلدان

النامية ، تحاول جاهدة فرض أشكال جديدة من التبعية عن طريق استعمال الشركات عبر الوطنية لهذا الغرض بصورة خاصة ” . (A/33/206, Annex, para. 23)

وهذا هو الذي دعا عددا من الدول الى ان ترفض احترام ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . ان حلف الاطلنطي يريد توسيع نفوذه في افريقيا بطريقة مباشرة وغير مباشرة . وان ما يسمى احتياطي القوات الخاصة العسكرية قد اقيم . ان استخدام القوة المسلحة من أجل التدخل في الشؤون الداخلية جزء من خططهم . وجاء في خططهم اثاره العداوات بين الشعوب التي تحررت والغزاعات القبلية . ان حلم الاستراتيجيين في حلف الاطلنطي هو ان يروا الشعوب الافريقية تقاتل بعضها البعض من أجل تحقيق اهداف الامبريالية . ان الاستعماريين الجدد يضمنون خططهم نشر المعلومات الزائفة عن حياة الشعوب التي تحررت وسياسة دولهم . ان جمهورية المانيا الديمقراطية تؤيد المطلب الشرعي الخاص بكسر الاحتكار الامبريالي على الأخبار . والميوم ، لم يعد سرا ان تلك الزعامة التي تهدف الى الهيمنة والتوسع في الشرق الأقصى تتعاون مع الامبريالية والاستعمار الجديد وتسبب ضررا بالغا للنضال الشعوب من أجل التحرير القومي والاجتماعي .

ان الشعوب والدول الافريقية تقاوم الاستعمار الجديد . انها لا تريد فقدان سيادتها واستقلالها . وفي هذا الصدد نريد ان نشيد بالدور الكبير لمنظمة الوحدة الافريقية التي تقاوم هذه المحاولات .

ان جمهورية المانيا الديمقراطية تنادي بتنفيذ مبادئ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ولا سيما فيما يتعلق بافريقيا . ان دعم سيادة الدول المتحررة قويا سوف يعطي دفعة أيضا لنضال الشعوب المضطهدة من قبل المستعمرين والعنصريين لتحصل على حقوقها المشروعة . ان المانيا الديمقراطية مع الدول الأطراف الأخرى الأعضاء في حلف وارسو قد وجهت في الآونة الأخيرة نداء على دول وشعوب العالم ” من أجل القضاء في أقرب وقت ممكن على البقايا الأخيرة للاستعمار وسياسة الاستغلال التي يقوم بها المستعمرون الجدد وهي المصدر الرئيسي للتخلف ، واستئصال القمع العنصري والقومي ” .

ان وفد جمهورية المانيا الديمقراطية على اقتناع بأن النضال البطولي الذي تخوضه شعوب جنوب افريقيا تحت زعامة الممثل الشرعي الوحيد لها وهو منظمة التحرير القومي سوف تحرز النصر في النهاية وان جميع الشعوب سوف تحصل على حقها غير القابل للتصرف في العيش في حالة من السلام ، والاستقلال ، والحرية .

السيد راسون (مدغشقر) (الكلمة بالفرنسية) : مهما قلنا وأكدنا فان تصفية الاستعمار تعتبر أحد الاهداف الأساسية للأمم المتحدة . ومنذ سنة مضت اعادت الجمعية العامة التأكيد في قرارها ٤٢ / ٣٢ على ان استمرار الاستعمار في جميع أشكاله ومظاهره يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة ، ومع الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ومع اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وان استمرار الاستعمار يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

وفي هذا العام مرة أخرى ، وعقب المناقشة التي نجريها سنعيد تأكيد تأييدنا الحازم والقوى للنضال الذي تقوم به حركات التحرر الوطني من أجل الحرية .

اننا لا ننوي ان نستعرض مرة أخرى الظروف التي أدت الى وضع الاعلان الصادر بالقرار ١٥١٤ (د - ١٥) بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وهو في الواقع يعيد تلخيص ما ورد من أحكام في الميثاق . ان الميثاق في الواقع يعلن ايمان الدول الأعضاء " بالحقوق الأساسية للانسان ، وبكرامة وقيمة الانسان الفرد وبالمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء وكذلك بين الأمم صغيرها وكبيرها " .

ان الأمر يتعلق بمناقشة المبادئ الأساسية التي وردت في الاعلان ، ألا وهي حق جميع الشعوب في تقرير وضعها السياسي ومستقبلها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، واحترام الوحدة الوطنية ، وسلامة أراضي الشعوب والبلدان المعنية .

ان هذه العناصر تمثل كلا لا يتجزأ ، وتستهدف غرضاً محدد ، وهو السماح لجميع البلدان والشعوب المستعمرة بالتمتع بالحرية الحقيقية والتامة . وهي تعلن مجموعة من الحقوق السياسية غير القابلة للتصرف والمطلقة بطبيعتها ، ومن ثم فهي غير قابلة للتجزئة أو التشويه كما أنها لا يمكن ان تنازع .

ان المناقشة الحالية في رأى وفد بلادي ، لا يمكن أن تكرر الا بأننا لم نتمكن من التوصل الى نتائج محددة فيما يتعلق بالتطبيق الكامل للمبادئ الأساسية التي يتضمنها الاعلان . لأن جميع المبادئ المتعلقة بالسيادة والاستقلال وسلامة الاراضي الاقليمية والوحدة الوطنية والتمثيل الحقيقي ، قد مثل بها وشوهت أو ببساطة فانها قد استبعدت .

ويجب لذلك ان نقر بأنه لازالت هناك معائل لمقاومة تحقيق أهداف هذا الاعلان ، وان

الاحتلال والسخررة الاستعمارية والعنصرية مستمرة ، كما ان القوى الاستعمارية والاستعمار الجديد تحاول فرض اشكال جديدة للتبعية مستخدمة الديمقراطية الزائفة والاستقلال المنقوص . وهذا حقيقي وينطبق بصفة خاصة على حالة الجنوب الافريقي ، حيث حرم شعبا ناميبيا وزمبابوي أكثر من أى وقت مضى من حقهما في تقرير المصير والاستقلال وحيث تم انكار هذا الحق من قبل العنصرية الفاشمة ، حتى ان الاستعمار والعنصرية قد أصبحا قوة للقمع في المنطقة .

وفي ناميبيا في المقام الاول ، فقد وصلنا ، كما سبق أن أكدنا من فوق هذا المنبر بالأمس ، الى هذه " المفارقة غير المحتملة " ذلك أن الأمم المتحدة قد انخرطت الى أن تعترف بأن الحوار مع سلطة غير شرعية يمكن ان يصبح قاعدة ، بينما لو وجب حدوث ذلك فانه اذا ما جرؤ الانسان على القول ، فهو استثناء .

وباسم حل سلمي مزعوم بينما هو حل جزئي وجائر ، يحاول البعض بأى ثمن اجراء مفاوضات صورية مشكوك في أمرها . وهناك محاولات أخرى لخلق موقف جديد تضطر فيه منظمة الأمم المتحدة الى ان تنساق الى التعامل مع عملاء جنوب افريقيا والذين تقوم بمحاولة فرضهم ، عن طريق الانتخابات الزائفة ، على شعب ناميبيا .

وبالنسبة الى وفد بلادي فان شعب ناميبيا قد حدد موقفه باختيار النضال المسلح ، وأن أى حل سلمي لا يمكن أن يبرر الا اذا كان ينص على النقل الفوري للسلطة دون قيد أو شرط الى الممثل الحقيقي للشعب النامبي وهي منظمة سوابو ، التي يتعين عليها ان تختار بحرية النظام الذى تود اقامته للحفاظ على استقلال ناميبيا السياسي والاقتصادى .

أما في روديسيا فقد اتخذت الاحداث منعطفا خطيرا ، ذلك ان السلطة الادارية بالتواطؤ مع بعض القوى الغربية وجنوب افريقيا قد أثارت موقف لا يعتبر الا محاولة جديدة لتصفية الاستعمار لمصلحة أقلية ولمصالح أجنبية تقوم بدورها .

ان السلطة الادارية ، ان نصبت من نفسها حكما مكلفا باقتراح صيغ للاتفاق ، وذلك لمعاونة الاطراف في النزاع على الدخول في مفاوضات ، الا أنها في نفس الوقت ترفض القيام بالتزاماتها بتصفية الاستعمار في زمبابوي . ولا يمكن ان تجرى مفاوضات حقيقية الا بين المملكة المتحدة بوصفها الدولة المستعمرة من جهة وبين الجبهة الوطنية كممثل لشعب زمبابوي من جهة أخرى .

ان وفد بلادى قد ركز بصفة خاصة على ضرورة تصفية الاستعمار في الجنوب الافريقي بسبب الموقف الشديد الحرج في المنطقة . وفي بدء هذا البيان ، فقد ذكرنا بما ورد في القرار ٤٢ / ٣٢ الذى أكد على ان الاستعمار يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين .

ان الاسباب الرئيسية للتوتر الدولي ، في تلك المنطقة ، تكمن بصفة خاصة في قوى الاستعمار والعنصرية والامبريالية والمصالح الاقتصادية الاجنبية التي تمارس الضغوط والتهديدات أو تستخدم القوة لعرقلة التحرر السياسي والاقتصادي للأمم .

ان مثل هذا الموقف يتطلب اليقظة من جانبنا ، وعلينا أن نكثف مساندتنا لحركات التحرير الوطنية . كما ينبغي أن نركز جهودنا في البحث عن وسائل للضغط على النظم العنصرية ونظم الاقليات بوضع حد لسياسة القمع .

ومن وجهة نظرنا ، فان الامم المتحدة يتعين عليها ان تعيد تأكيد سلطتها وان ترفض الدور الثانوى الذى يحاول البعض تكليفها به لأنه لا يتماشى مع مهمتها . وعليها ان تصر على التطبيق الدقيق لقراراتها ، ويجب الا تقبل بأى شكل ، ان تحيد عن مبادئ الاعلان الصادر بالقرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

وفيما يتعلق بالاقاليم الصغيرة ، فان وفد بلادى يؤكد مرة أخرى موقف جمهورية مدغشقر الديمقراطية في هذا الصدد .

ورغم الظروف الخاصة بالموقع الجغرافي والظروف السكانية والاقتصادية ، فان شعوب هذه الاقاليم لها حق غير قابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا للاعلان الصادر بالقرار ١٥١٤ (د - ١٥) . وهذا ينطبق أيضا على الاقاليم الواقعة تحت الوصاية في جزر المحيط الهادى والتي تكتسب أهمية خاصة ، ذلك أن هذه الاقاليم قد استخدمت كقواعد عسكرية .

ان هذا الوضع لا يعرقل عملية القضاء على الاستعمار في المنطقة فحسب وانما يشكل تهديدا للسلام والأمن في المنطقة .

وعلى أساس الالتزامات التطوعية التي تقوم بها سلطات الادارة بموجب الميثاق وعلى اساس مقررات الامم المتحدة ذات الصلة فانه يتعين على سلطات الادارة أن تعمل ما في وسعها من أجل احترام حق تقرير المصير والاستقلال واحترام أمانى وتطلعات شعوب هذه الاقاليم .

واننا لنأسف بصفة خاصة ان في ميكرونيزيا ، ماتزال الدول الأعضاء السؤولة عن الاقاليم الواقعة تحت الوصاية ترفض ارسال المعلومات المطلوبة بموجب المادة ٧٣ من الميثاق كما ترفض تطبيق مبادئ الوحدة الوطنية وسلامة الأراضي بصفة كاملة ، بحيث يستطيع مجلس الأمن الذى يطلب منه الميثاق أن يشترك في اتخاذ القرارات الملائمة بشأن مستقبل هذه الأقاليم أن يضطلع بالسدور الذى أنيط به .

اننا لن نتناول حالة بعض الاقاليم مثل بليز وتيمور والصحراء الغربية ، تلك الحالات التى عالجتها الجمعية العامة بناء على توصية من اللجنة الرابعة .
الا أنه يجدر بوفد بلادى أن يشير الى مسألتين هامتين بشكل خاص نظرا للمبادئ التى تتعلق بها .

المسألة الأولى متعلقة باقليم بورتوريكو . اما اللجنة الرابعة فانها لن تتمكن لأسباب شكلية من أن تتخذ قرارا حول ما أوردته لجنة الأربعة والعشرين في الفصل الأول من تقريرها . ونحن من جانبنا نرى أنه من واجب الجمعية العامة أن تعمل على حصول شعب بورتوريكو على حق تقرير المصير والاستقلال بموجب القرار ١٥١٤ (د - ١٥) وان بحث هذه المسألة سوف يجرى على أساس نفس الاجراءات التى يجرى عليها بحث حالات الدول المستعمرة الأخرى وحركات التحرير التى تعتبر مثلها الشرعيين .

أما المسألة الثانية ، فهي تتعلق بالموارد المتزايدة اللازمة للأقسام المعنية بتصفيحة الاستعمار التى تضطلع بمهامها على أكمل وجه ، ومن الضرورة بمكان في الوقت الذى ندخل فيه مرحلة حرجة من نضالنا أن تدرس طريقة توفير لتلك الموارد دراسة مناسبة وأن يخصص لها الدعم اللازم على المستويين الادارى والمالي حتى لا تضيق التدابير التى يتم اقرارها ، نتيجة لعدم توفير هذه الموارد .

لا يمكن اخضاع شعب لليبودية ، ونحن مقتنعون بأن الاثنى عشر مليوناً من سكان العالم الذين لا يزالون يرزحون تحت نير الاستعمار سوف يحققون النصر ، وطالما لم تحقق العدالة فسوف نواصل الكفاح .

السيد هاداس (هنفاريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الدول الامبريالية الكبرى قد أنشأت امبراطورياتها الاستعمارية في حقبة طويلة من الزمن ضد رغبات الشعوب . وان انهيار هذه الامبراطوريات بعد الحرب العالمية الثانية ليثبت أن تاريخ تشكيلها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي يتناقض مع الطبيعة الانسانية قد أصبح باليا .

في عملية تصفية الاستعمار، لعبت الأمم المتحدة دورا نشيطا بعد الاعلان التاريخي لمنح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة الذي اعتمد بقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ورغم ذلك ، فبالاستقلال الرسمي الذي حصلت عليه الغالبية العظمى من المستعمرات السابقة لم تتخلص من كل تلك المشاكل وذلك لأن شبح الاستعمار الجديد قد ظهر في نفس الوقت مع التنمية .

وفي عدة حالات ، فان البلدان الاستعمارية الرئيسية حاولت وما تزال تحاول أن تحتفظ بسيطرتها الاقتصادية على المستعمرات السابقة ، بينما تحاول البلدان الكبرى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية فتسيطر على الموارد الطبيعية وتصدر المواد الأولية بأسعار تفرضها هي ولا تعمل الا القليل - أو انها تكاد لا تعمل شيئا - من أجل دعم دور التصنيع والتوسع في الانتاج الزراعي .

وفي محاولة تحقيق بعض المكاسب المؤقتة في تعزيز أو حتى توسيع نفوذها الاستعماري الجديد ، فان الدول الاستعمارية السابقة تعمل على تحقيق سياسة " فرق تسد " حتى اليوم . ولأسف فان هناك عدة حالات قد أسفرت عن اراقة الدماء .

ان سياسة التفرقة التي تمارسها الامبريالية ما تزال تجد الأرض الصالحة لها في آسيا وافريقيا بالنظر الى تنوع الجنسيات واللغات والأديان وغيرها التي تستخدم في هذه البلدان . وقد حاولت القوى المستعمرة أن تزرع الخلافات بين الشعوب . ولقد قيل بحق أنها حينما اضطرت الى ترك مستعمراتها السابقة فانها خلفت وراءها قنابل زمنية في شكل علاقات متوترة ، وصلت في بعض الحالات الى نقطة المواجهة بين الفئات المختلفة في المجتمع الواحد . أو حتى بين الدول حديثة الاستقلال .

في افريقيا ، كانت دائما سياسة الامبريالية هي التي ترمي الى منح وحدة البلدان الافريقية

وكجزء من تلك الجهود فإن الدول الغربية الكبرى وأصدقاء العنصرية تحاول اضعاف منظمة الوحدة الافريقية وزرع وتعميق الخلافات فيها ، بل والسيطرة عليها نظرا لأنه لو اتحدت صفوف منظمة الوحدة الافريقية بحيث تصبح منظمة قوية ، لأمكنها أن تصبح عقبة تحول دون تحقيق الأهداف الاستعمارية الجديدة لهذه الدول ، مما يمكن أن تلعب دورا حاسما في عملية تصفية الاستعمار .

ان أقوى الدوائر الاستعمارية تبذل جهودا كبرى للابقاء على سيطرتها على المعازل فسي امبراطورياتها الاستعمارية في الجزء الجنوبي من افريقيا وفي الأراضي الجزرية في المحيط الهادي في المحيط الهندي والبحر الكاريبي . ومع ذلك فان افريقيا ، وبشكل أكثر تحديدا الجنوب الافريقي هما الآن مفتاح تصفية الاستعمار . ان المستعمرين السابقين يعرفون ذلك جيدا ويحاولون عرقلة تنفيذ أحكام اعلان منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة وذلك باتباع اسلوبين هما ؛ محاولة تضليل الرأي العام العالمي وتقديم بعض الخطط لتحرير شعوب زيمبابوي وناميبيا ، والعمل من وراء الستار على دعم النظم غير المشروعة في الجنوب الافريقي وعرقلة تنفيذ القرارات القائمة ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن .

لقد كتبت الصحافة البرجوازية عن الخطة الانجلو امريكية لحل الموقف في روديسيا الجنوبية حالا حقيقيا ، الا أن تحليل هذا الاقتراح يتمخض عن اجابة واضحة هي أن كلتا القوتين تريدان منح روديسيا الجنوبية التي تحكمها الاقلية العنصرية من أن تتحول الى زيمبابوي تحكمها حكومة الأغلبية والابقاء على النظام الاجتماعي الحالي ونظام الطبقات ومراكز القوى للمستوطنين والاحتكارات ، والحفاظ على هذا البلد في مجال نفوذها . ولقد قال جوشوا نكوفو رئيس الاتحاد الشمسي لزيمبابوي ZAPU " ان ما يحاوله البريطانيون والامريكيون هو أن يعطوا شعبنا استقلالا زائفا ، بينما تظل البلاد مدارة بواسطة البريطانيين واصدقائهم الامريكيين والدول الأخرى فسي السوق الأوروبية المشتركة . واننا سنحارب استغلال شعبنا " .

وكمحاولة لاقصائه فقد أغضوا أعينهم عن الخطوات والتدابير العدوانية المتزايدة التي تقوم بها روديسيا الجنوبية ضد الشعوب المحبة للسلام المجاورة . كما حدث مؤخرا عندما تم قصف اراضي زامبيا في أوائل شهر نوفمبر الماضي والقيت القنابل على اراضي موزامبيق .

ان عملية تصفية الاستعمار لم تنته بعد فيما يتعلق بناميبيا . فلا الامم المتحدة ولا الحكومات المعنية يمكن أن تعتبر أن عطها قد انتهى . وفي الواقع فقد أصبح من الالهية بمكان أن نأخذ في الاعتبار ان مناورات الدول الخمس الغربية بشأن وضع اقتراح من أجل حل مسألة ناميبيا عن طريق الدخول في مفاوضات مع بريتوريا ، تعطى العنصريين وقتا لاستكمال اجراء انتخابات مشبوهة من جانب واحد في ناميبيا ، ان هذا يعد انتهاكا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأ من بل وميثاق الامم المتحدة . وبينما تدعي الدول الخمس ان هدفها هو تخفيف حدة التوتر ، فان جنوب افريقيا ما زالت تتابع سياسة القمع الوحشية ضد شعب افريقي . انه خلال فترة السنتين من المفاوضات بين بريتوريا والدول الخمس ، فقد صدم الضمير العالمي مرة أخرى في أيار/مايو الماضي ازاء انباء تشير الى مذابح دموية قام بها جيش جنوب افريقيا في كاسنجا وداخل أنغولا . وقبل الانتخابات المزعومة مباشرة التي أجريت في الاسبوع الماضي ، فان نظام جنوب افريقيا قد القى القبض على نائب رئيس سوابو وممثلين بارزين آخرين لشعب ناميبيا . ومع ذلك فان الصحافة الغربية تود أن تنسينا القمع الوحشي ، وان نعتقد أن :

” حكومة جنوب افريقيا تسهم اسهاما كبيرا تجاه تسوية متفق عليها ” ،

كما نشر ذلك في الديلي تلجراف اللندنية .

ان حكومة وشعب هنغاريا يعتقدان اعتقادا راسخا أن الطريقة الوحيدة لحل مشكلتي ناميبيا وزمبابوى ، تكون من خلال التنفيذ الكامل لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، والتي تنص بصفة خاصة على فرض حظر تام على بيع الاسلحة والبتترول ضد النظام العنصرى وتدعو الى مقاطعة اقتصادية كاملة ضد ذلك النظام في المجالات السياسية ، والدبلوماسية ، والثقافية والالعاب الرياضية ومجالات أخرى .

ونعتقد أنه بعد تنفيذ تلك الاحكام سوف نتمكن من تصفية الاستعمار . ان تحقيق ذلك متوقف على تنفيذ قرارات الامم المتحدة . ان النقطة الحرجة تتمثل في المصالح الاقتصادية والمصالح الأخرى وكذلك في الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تمرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

السيد خارلا موف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

ان وفد الاتحاد السوفياتي يعلق اهمية بالغة على بحث الجمعية العامة لموضوع تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ان البحث الشامل لهذا البند في اللجنة الرابعة وفي الجمعية العامة ، قد اتاح لنا الفرصة لكي نتمعن في تطور عملية تصفية الاستعمار . وكما دعانا كذلك الى تحديد الصعاب التي تقف في طريقها ، وتنسيق السبل من أجل القضاء عليها .

ان اعتماد الاعلان منذ ١٨ عاما ، بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي في ذلك القرار التاريخي ١٥١٤ (د - ١٥) ما يرحل يلعب دورا ايجابيا في نضال الشعوب من أجل التصفية النهائية للاستعمار والاستعمار الجديد ، من أجل التحرر القومي للشعوب المضطهدة . وفي هذه الوثيقة الهامة ، قالت الامم المتحدة ، ان نضال الشعوب ضد الاستعمار بجميع اشكاله ومظاهره هو حق مشروع وعادل ، وان جميع المحاولات التي تهدف الى الحفاظ على النظام الاستعماري هي غير قانونية وتتناقض وتتعارض مع المبادئ السامية للامم المتحدة .

ان الامة التاريخية الكبيرة لهذا الاعلان ، تكمن في انه ليس هو أحد الوثائق الرئيسية للامم المتحدة فحسب ، بل انه قد تحوّل الى مبادئ ارشادية من أجل سلوك الامم المتحدة فسي انشطتها في مجال تصفية نهائية للاستعمار على وجه الارض .

واليوم ، فاننا جميعا نشهد الانتهاء الناجح لعملية تصفية الاستعمار والذي تم بكل قوة بعد اعتماد هذا الاعلان . وفي هذا العام فقد حققت ثلاث مستعمرات استقلالها . ان مئات الملايين من الناس الذين كانوا يرزحون تحت نير الاستعمار والاستغلال الاجنبي ، قد اشتركوا في عملية المسيرة التقدمية للبشرية .

ان الدول والشعوب المستقلة حديثا تلعب دورا فعالا ومتزايدا في المجال السياسي ، وفي بناء الدول . وفي بداية القرن العشرين ، فان لينين العظيم مؤسس دولتنا قد قال ، ان الشعوب في الدول المستعمرة سوف تلعب دورا هاما للخاتمة في الثورة التقدمية للتطور البشري . وأعتقد أننا نرى ذلك منفذا الآن .

وهناك تغييرات كبيرة قد حدثت في الربع الاخير من هذا القرن في القارة الافريقية بوجه خاص ، تلك القارة التي كانت برمتها تحت سيطرة الاستعمار ، وقد حققت الآن نجاحا بالغاً من

أجل التحرر القومي . ان الامبراطوريات الاستعمارية قد انهارت ، وان التصفية النهائية لبقايا الاستعمار وقلاه في افريقيا جارية الآن بكامل عنفوانها . وفي دول افريقيا التي تحررت ، تجرى الآن تحولات سياسية واجتماعية كبيرة . وهناك عملية مستمرة من أجل دعم الدول الفتية في افريقيا ، وأهم من ذلك هناك اسهام الدول الافريقية في النضال من أجل تحقيق الانفراج الدولي ، ودعم السلام ، وتأكيد مبادئ المساواة في الحقوق فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول ، ومن اجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وفي هذه الآونة ، فقد قال السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، ايليش بريجنيف ما يلي :

” ان دول افريقيا قد زاد دورها كثيرا في الشؤون الدولية . ان الامبرياليين لا يستطيعون الآن اغفال رأيها . وفي هذه الظروف ، من الهمية بمكان دعم تضامن ووحدة اعمال هذه الدول الافريقية التي تتحدث لصالح عالم عادل وقوى ضد الامبريالية والاستعمار والعنصرية ” .

وفي الاتحاد السوفياتي ، هناك تعاطف بالغ مع هذه التغيرات التاريخية ، وفي علاقاته مع الدول الافريقية . وقد اتمج دوما مبدأ التضامن مع نضال الشعوب من أجل الاستقلال والحرية والتقدم القومي والاجتماعي ، ومن أجل المساواة الفعلية في الحقوق واحترام السيادة والوحدة الإقليمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والتعاون المتبادل . وهناك تبادل في الآراء بشأن المشاكل الراهنة في الحياة الدولية ، فيما بين الزعماء السوفيات وبين الافارقة ، وان معاهدات الصداقة والتعاون التي ابرمت بين الاتحاد السوفياتي وعدد من الدول الافريقية تعد بمثابة دليل مقنع على الصداقة المتزايدة بين شعوب الاتحاد السوفياتي وبين الشعوب الافريقية ، وعلى اتحسان المواقف بشأن جميع المشاكل الدولية الهامة . وينبغي أن نؤكد ، بوجه خاص ، ان المعاهدات والاتفاقات التي عقدها الاتحاد السوفياتي مع دول افريقيا ليست موجهة ضد أى أحد بالذات اطلاقا ولكنها تتمشى مع المصالح الحقيقية الوطنية للدول الافريقية ، كما أن الاتحاد السوفياتي يحاول كذلك الاسهام في التحرر النهائي للشعوب الافريقية .

ولنأخذ مثلا من مادة واحدة في معاهدة الصداقة والتعاون التي أبرمت أخيرا في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر بين الاتحاد السوفياتي وبين اشيوييا الاشتراكية . لقد نص في تلك المعاهدة على ان الاطراف المتعاقدة سوف تواصل بكل فعالية دعم التصفية النهائية الكلية للاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والعنصرية والفصل العنصرى ، والتنفيذ الكامل لاعلان الامم المتحدة الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

وكما نرى من هذه المادة ، ومن كل المعاهدة ، فانها قد لا تكون على هوى أعداء أفريقيا من المستعمرين والعنصريين . ان التغييرات الايجابية في جميع أنحاء أفريقيا غير مقبولة من القوى الرجعية والعنصرية والامبريالية . ان هذه القوى ترغب في مواصلة استغلال الشعوب الافريقية والموارد الطبيعية للقارة ، كما انها تفكر تفكيراً استعمارياً وذلك بإنشاء مناطق نفوذ ، ولا تود أن ترى الافريقيين كشركاء متساويين .

ان هذه القوى الاستعمارية ومؤيديها قد قامت دائماً بمغامرات عسكرية في افريقيا ، كما أثارت المنازعات وشجعت أعمال الانفصاليين بهدف اضعاف مختلف الدول في افريقيا ، وهي تتحمل مسؤولية كبيرة عن كثير من الانقلابات الحكومية ، والعمليات السرية الشهيرة ، والتصفيات الجسدية للزعماء الأحرار في افريقيا مثل باتريس لومومبا ، ومريان نفوايي وادوارد مندنين وملكار كابرال وكثيرين غيرهم .

وفي الآونة الأخيرة ، فان التدخل الامبريالي في شؤون افريقيا قد اتخذ شكلاً خطيراً يدل على أن هناك مؤامرات تحاك ضد قوى التحرر الوطني في أفريقيا . ان الاستعماريين يحاولون فرض رغباتهم وسيطرتهم على الشعوب الافريقية ، رغم أن ذلك مهمة فاشلة ، وهم يعملون على تحقيق مكاسب لهم في افريقيا . انهم يحاولون بصفة مستمرة أن يزيدوا من تكيف حربهم ومحاولاتهم من أجل الهيمنة في أفريقيا من خلال زيادة التوتر . كما أن شركائهم المباشرين ، هما النظامان العنصريان في بريتوريا وسالزبورى اللذان يشكلان في حد ذاتهما تهديداً للسلام الدولي . وبمساعدة الدول الاعضاء في حلف شمال الأطلسي ، فقد أقاموا نظاماً عسكرياً في تلك المنطقة يحاول أن يحصل على الاسلحة النووية .

ان تحدياً صليفاً للأمم المتحدة يجرى من قبل جنوب افريقيا عن طريق تلك الانتخابات غير المشروعة في ناميبيا ومحاولاتها عن طريق هذه المهزلة أن تضع عملاً لها في السلطة في تلك البلاد . ومن الدلائل الواضحة على الطبيعة الزائفة لهذه الانتخابات ، ان ثلث الناخبين المسجلين هم من مثلي الجالية البيضاء ومن الاشخاص الذين حضروا خصيصاً من جمهورية جنوب افريقيا مع كتائب قوات الاحتلال وقوات الشرطة في جمهورية جنوب افريقيا الذين يستخدمون في ناميبيا ويبلغ عددهم الآلاف .

ان رئيس منظمة جنوب غرب افريقيا " سام نجوما " قد أعلن أخيرا في مؤتمر صحفي عقده في لاوندا* ان المهزلة السياسية المتعلقة بهذه الانتخابات قد دبرها عنصريو بيريتوريا حتى يستطيعوا أن يجلبوا الى السلطة نظاما عميلا مطيعا ، ومن ثم يمكنهم الحفاظ على ناميبيا في مجال نفوذهم السياسي والاقتصادي والاستمرار في استخدام هذا الاقليم كجسر لشن مزيد من الأعمال العدوانية ضد الدول الافريقية المستقلة ."

ان منظمة جنوب غرب افريقيا كما هو معلوم وكما أعلن هنا مثلها ، مصممة على مواصلة نضالها السياسي والمسلح من أجل الحرية وتحقيق الاستقلال في ناميبيا . وفي سياق هذا النضال ، فان الوطنيين في ناميبيا يلقون تأييد القوات التقدمية من جميع دول المجتمع الاشتراكي . وقد تلقوا ، كما سوف يتلقون ، مساعدات من الاتحاد السوفياتي . ان الوطنيين في زمبابوي الذين يقودون في بلادهم حركة وطنية خالصة ضد النظام العنصري غير المشروع وضد مؤامرات السلطات الاستعمارية التي تقدم المساعدة لايان سميث ، يمكنهم أيضا أن يعتمدوا على مساعداتنا الايجابية . وليس هناك من منقذ لذلك النظام الشرير العنصري في زمبابوي ، ولو كان ذلك عن طريق المشاغبات ضد الدول الافريقية المستقلة أو عن طريق أية محاولات لجر السلطات الامبريالية الى الحرب مع شعب زمبابوي بزعم انقاذ المستوطنين البيض . ان شعوب الجنوب الافريقي ان تعتمد على تلك المساعدات المطلقة والتضامن الأخوي لقوى التقدم والديمقراطية سوف تحاول الاطاحة بقوى الاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصري .

وخلال الدورة الراهنة للجمعية العامة ، فان وفود العديد من دول افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وكذلك وفود الدول الاشتراكية ، قد كشفت المناورات والمؤامرات التي يحيكها الاستعماريون وحلفاؤهم الامبرياليون ، وجعلوها موضع نقد له ما يبرره ودعت الى تكثيف الجهود الدولية من أجل النضال ضد تلك المناورات . وفي القرارات الخاصة بهذه المشاكل الهامة مثل تصفية الاستعمار ومشكلة ناميبيا وروديسيا الجنوبية وغيرها ، هناك تنديد بالدول الغربية وحلفاؤها الذين لم يكفوا عن التواطؤ مع النظم الاستعمارية والعنصرية . كما أنهم انتهكوا انتهاكا صارخا المعقوبات التي فرضها مجلس الأمن على العنصريين ، وعملوا بكل عناد على عدم وضع حد لانشطتهم المخزية التي تقوم بها الاحتكارات الوطنية والمتعددة الجنسية في الاقاليم المستعمرة والتي تقوم مع العنصريين

باستغلال الموارد الطبيعية والبشرية في ناميبيا وزيمبابوي وجنوب افريقيا والعديد من الاقاليم الصغيرة المستعمرة .

وفي هذه الجمعية فقد تم الاعراب مرة أخرى عن الصعاب المختلفة التي تثيرها الدول الاستعمارية في طريق كثير من الاقاليم الصغيرة المستعمرة . ومن بين الحواجز التي تعوق تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، تأتي على رأس القائمة محاولة الدول الاستعمارية الحفاظ على قواعد العسكرة في هذه الاقاليم واستغلالها الذي لا ينقطع لجميع الموارد الطبيعية والبشرية من جانب الاحتكارات الوطنية الرأسمالية والشركات متعددة الجنسيات . ولهذا السبب ذاته ، فان شعوب كل من غوام وساموا الامريكية وجزر فيرجن وجزر الاتراك وكايكوس وبروني وغيرها من الاقاليم لازالت غير قادرة على تحقيق حقها غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال . وهذا يفسر مأساة شعب الذي يواجه خطرا حقيقيا وهو فقدان شخصيته الوطنية لكي يتم استقطابه من جانب السلطة الحاكمة . ومن أجل ماذا كل ذلك ؟ من أجل ارضاء الدوائر العسكرة في الولايات المتحدة التي احتلت أراضي الاقاليم التي تقع تحت الوصاية في جزر المحيط الهادي باعتبارها جسرا تشن منه هجوما ضد دول آسيا والمحيط الهادي . ولا يمكن ، بل ويجب ألا نخدعنا تلك المناورات المختلفة التي تحيكها السلطة الحاكمة من أجل تمويه عملية الاستعمار وضم . ان الصحافة الامريكية أيضا لا تخفي هذه الحقيقة .

ولا يمكن أن يتقرر مصير من قبل السلطة الحاكمة وحدها . ان تحرير هذا الاقليم وشعبه يقع ضمن اختصاص الامم المتحدة . ان شعب يجب أن تتاح له الفرصة لكي يسير في طريق السلام وطريق الاستقلال والتقدم الاجتماعي في اطار دولته المتحدة ذات السيادة . ان مشكلة مستقبل هذا الاقليم جزء لا يتجزأ من مشكلة تصفية الاستعمار . وكما يتضح من المادة ٨٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، فانه لا يمكن حل هذا الموضوع عن طريق مجلس الأمن . والآن وفي المراحل الختامية للنضال ضد الاستعمار ، فان الأمم المتحدة يتعين عليها مرة أخرى أن تعلن بكل وضوح وجلاء أن مبادئ الاعلان العالمي بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لا يمكن أن تكون موضع مساومة مع المستعمرين . وينبغي تنفيذ هذه المبادئ تنفيذاً تاماً في جميع الأقاليم المستعمرة كبرها وصغيرها . ان التنفيذ التام وغير المشروط لاغراض ومبادئ الاعلان يتمشى مع مصالح الشعوب المضطهدة والمستعمرة ومع مصالح المجتمع الدولي بأسره .

ان النضال من أجل الانفراج الدولي ومن أجل تحقيق وتوسيع نطاقه ، ومن أجل التعاون الاقتصادي على قدم المساواة ، يتطلب تنشيط الجهود الدولية من أجل التعجيل بتصفية بقايا الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري .

ان الاتحاد السوفياتي يقف على استعداد للاسهام مستقبلا بكل جهد ممكن في تنفيذ الاغراض النبيلة والسامية لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ولقد تأكد هذا الموقف الخاص بالاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية مرة أخرى في الاعلان الذي تم اعتماده في الفترة الأخيرة من الدول الأعضاء في حلف وارسو .

وفي هذا الاعلان فان الدول الاشتراكية ان أعلنت عن استعدادها لزيادة جهودها من أجل تعزيز السلم والأمن ، وتنمية عملية الانفراج والعمل على توسيع التعاون الدولي ، فقد دعت جميع دول وشعوب العالم الي :

"القضاء بأسرع ما يمكن على الرواسب الباقية للاستعمار وسياسة الاستغلال الامبريالي الجديدة التي تعتبر المصدر الرئيسي للتخلف ، والعمل على اقتلاع جذور القمع الوطني والعنصرى" . (A/33/392, annex, P.16).

وقد أشارت في اعلانها هذا الي :

" ان من حق الشعوب غير القابل للتصرف ، في جميع القارات ، ان تعيش في ظروف السلم ، والاستقلال والحرية ، وان تمارس سيادتها على ثرواتها الوطنية لضمان ازدياد رفاهيتها وضمان الكرامة والسعادة لجميع مواطنيها . وانه ليس لاحد الحق في التدخل في شؤونها الداخلية التي لها ، ولها وحدها ، ان تقرها . ويجب على الجميع ادانة ومقاطعة الأنظمة الاستعمارية والعنصرية في افريقيا وفي اية منطقة اخرى من العالم بوصفها من اعداء السلم والبشرية " . (المرجع السابق) .

ما هي النتائج التي يمكن استخلاصها على أساس دراسة موضوع تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؟ . لقد تم عمل الكثير ، ولا يزال أمامنا الكثير أيضا لعمله . ومع ذلك فلا يمكننا أن نتراخى في جهودنا في الأمم المتحدة من أجل الاسراع في تنفيذ القضاء على الاستعمار .

هناك أولا موضوع تطهير الجنوب الافريقي ، وتحرير زيمبابوي وناميبيا من سيطرة المستعمرين والعنصريين . وهناك أيضا موضوع القضاء على الفصل العنصرى في جمهورية جنوب افريقيا . فطالما بقيت معازل الاستعمار والعنصرية في الجنوب الافريقي ، فان القارة الافريقية لن تشعر بالأمن ، والجميع يفهم ذلك أكثر من أى وقت مضى . وجدير بنا أن نتابع بعناية الوضع في الاقاليم الصغيرة المستعمرة ، بما في ذلك الاقاليم الواقعة تحت الوصاية الدولية والموجودة في المحيط الهندى . لقد أيدنا وسنستمر في تأييد الرأى القائل بأن جميع الشعوب يجب أن تتحرر من الاستعمار ، وأن تعيش مستقلة في حدود الأراضي التي تشغلها .

انه من الضروري ، ليس فقط أن نعزز التضامن ، بل يجب أن نزيد دعم حركات التحرير الوطنية في الجنوب الأفريقي ، وفي الواقع ، فإن الوقت قد حان لأن نحدد قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بوضوح مواعيد وضع حد للسيطرة الاستعمارية في جميع الاقاليم المستعمرة كبيرة كانت أو صغيرة . ان القرار الذي اتخذ خلال هذه الدورة بشأن تصفية الاستعمار ينبغي أن يكون له ، طابع أكثر دقة . لقد جاء المستعمرون الى هذه الاقاليم ليس بناء على طلب شعوبها ، بل ضد ارادتها ، وكلما اسرع المستعمرون في مغادرة هذه الاقاليم كلما كان ذلك من صالح السلم والأمن لهذه الشعوب المعينة .

ومن المنطقي بحد عشرين عاما من اعلان تصفية الاستعمار ، ألا تكون هناك اقاليم مستعمرة في العالم . وفي هذا الصدد فاننا نوافق على وجهة النظر التي أدلى بها رئيسي لجنة الـ ٢٤ ، السيد سالم من أن هذا سيكون أحسن هدية تقدمها بمناسبة الذكرى العشرين لاعلان تصفية الاستعمار .

ان افريقيا سوف تتوصل الى الحرية والاستقلال ، ونحن على يقين من ذلك . وان مناورات المستعمرين ومؤيديهم لعرقلة ايجاد حل لمشكلة جنوب افريقيا سوف تبوء جميعها بالفشل . اننا على يقين من أن كفاح الشعوب سوف يعزز ، وهو الشرط الأساسي لتحقيق الانتصار على الاستعمار وعلى الفصل العنصري . ومن واجب الأمم المتحدة مساعدة الشعوب التي تكافح من أجل حريتها في سبيل هذه القضية المقدسة .

السيد دي لا بدراخا (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : من بين القرارات التي يمكن ان نعتبرها مثالا للعدل والتضامن والتعايش السلمي ، والتي تمثل مبادئ استوحتها الأمم المتحدة ، القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الذي اتخذته الجمعية العامة في الدورة الخامسة عشرة والذي يتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والذي ندرس اليوم تنفيذه .

ففي ١٩٦٠ ، فإن البشرية بفضل منظمة الأمم المتحدة الجهاز الأعلى من المنظومة العالمية للعلاقات الدولية عندما أقرت اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، قد أكدت ثلاث حقائق أساسية تتعلق بتلك النظم مهما كان شكلها وهي : أولا ، أن النظام الاستعماري يشكل انتهاكا للحقوق الأساسية للإنسان . ثانيا ، ان النظام الاستعماري يشكل انتهاكا لحقوق الأمم

المتحدة . وثالثا ، ان النظام الاستعماري يؤثر على السلم والتعاون الدوليين . وعلى هذا الأساس
ويتجميع تيار الحرية ، فان الأمم المتحدة قد ساعدت كفاح البلدان والشعوب المستعمرة من أجل
الاستقلال ، وخلق أجهزة تعجل بهذه العملية على أساس سليم وعادل . ويمكننا أن نذكر في هذا
المجال قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٦٥٤ (د - ١٦) اللذين انشأ اللجنة
الخاصة المعنية بتنفيذ القرار ١٥١٤ . كما يجب أن نذكر قرار الجمعية العامة ١٨١٠ (د - ١٧)
الذي حدد أعضاء لجنة الـ ٢٤ التي برز أعضاؤها بحماسهم ونشاطهم في اداء مهامهم السيئة
أنيطت بهم من قبل الدول الأخرى الأعضاء التي حاولت بدورها في نفس الوقت أن تعزز من ارادتها
لتحقيق الاستقلال في جميع محافل الأمم المتحدة الأخرى .

ان حق تقرير المصير للشعوب أمر منطقي له جوانب عديدة تتوقف على الطبيعة الاجتماعية
التي تتعلق بهذا الحق . ولذلك ففي صد الحديث عن منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة ، فانه يجب الا تقتصر على النواحي السياسية للمشكلة فقط ، بل يجب أيضا أن نتطرق
الى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الوطيدة الصلة ببعضها البعض .

وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادي يود أن يعرب عن رضائه للدراسة الممتازة التي
أعدتها السيد هكتور جروسي اسبيل والتي وزعت في ٢٠ حزيران / يونيه الماضي من الوثيقة
بشأن تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بحق تقرير المصير للشعوب
الخاضعة للاستعمار والسيطرة الأجنبية .

ونحن نوافق تماما على الفكرة القائلة بأنه من الناحية السياسية ، فان حق تقرير المصير
للشعوب الخاضعة للاستعمار والسيطرة الأجنبية ، انما يقوم على حق تلك الشعوب في الحصول على
الاستقلال ، وفي أن تتحد أو تندمج بحرية ، وأن يكون من المفهوم أن بلوغ هذه الأهداف في
الممارسة الفعلية لسيادتها ضد أي سيطرة أو هيمنة ، انما يجب أن يكون نتيجة لقرار حر تتخذه
الشعوب المعنية . وعندما تنتهي ممارسة حق تقرير المصير بقيام دولة جديدة ذات سيادة ، فان حق
تقرير المصير نفسه يرسى الاسس لكي تقوم هذه الدولة الجديدة وبحرية بانتخاب نظامها السياسي
الجديد . وهكذا فان حق تقرير المصير لا ينتهي بنيل الاستقلال وتحقيقه ، أو بأية صيغة

أخرى ، ولكن هذا الحق انما يستمر من أجل حماية ودعم هذا الاستقلال أو الوضع الذى تحقق
نتيجة امارسة حق تقرير المصير .
ان الجوانب الاقتصادية لحق الشعوب في تقرير مصيرها ، انما تنعكس أولا وقيل كل شيء
من حقها في أن تقرر بحرية النظام الاقتصادى الذى تود أن تعيش في ظلّه .

وعندما يكون شعب خاضعا للسيطرة الأجنبية أو الاستعمار فان هذا الحق يكون موجودا بالفعل ، مع أن القوى الاستعمارية قد تتجاهل هذا الحق وتنتهكه . وفي نفس الوقت علينا أن نبين أن المضمون الاقتصادي لحق تقرير المصير للشعوب يتضح بوجه خاص ، دون المساس بوجود جوانب مختلفة ، فهي حق السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية ، وهي مسألة تشمل المشاكل التي تتعلق بالتأمينات والأنشطة السلبية التي قد تنتج من عمل الشركات عبر القومية .

وفيما يتعلق بالنواحي الاجتماعية ، فان حق كل شعب في الانتخاب وتقرير نطاقه الاجتماعي الذي سيميش في ظله وفقا لارادته الحرة مع احترام تقاليد و صفاته الخاصة فهذه كلها حقوق معترف بها . ان الجوانب الاجتماعية لحق تقرير المصير مرتبطة بتعزيز العدالة الاجتماعية التي هي حق لكل الشعوب . ان العدالة الاجتماعية تعني الحق في التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية دون ما تمييز .

وأخيرا نحن نعتقد أن كل الشعوب الخاضعة للاستعمار أو السيطرة الأجنبية من حقها أن تناضل لتمنع تحطيم تراثها الثقافي أو التاريخي ، أو أن يتأثر هذا التراث من القوى الأجنبية الاستعمارية . ان فعالية حق تقرير المصير فيما يتعلق بالنواحي الثقافية هو أمر لا غنى عنه اذا ما اريد لشعب ان يكون واعيا بحقوقه ، وان يكون في موقف يسمح له بأن يتمتع وأن يناضل من أجل الاعتراف بهذه الحقوق وتثبيتها .

ان وفد المكسيك قد أيد دوما بكل امكاناته أية أعمال تتخذها الأمم المتحدة ضد الاستعمار وتحدثنا دائما في صالح مبدأ حق تقرير المصير للشعوب ، باعتبار أن هذا المبدأ هو أحد الخطوط التوجيهية التي تهتدى بها السياسة الخارجية للمكسيك .

ان العمليات التي تقوم بها الشعوب المعنية في كفاحها من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير أدت الى تزايد عدد الدول الأعضاء في هذه المنظمة ، ان بلغ عدد الدول الاعضاء الان ١٥٠ دولة عضو . ان هذا الكفاح لم ينته بعد . ونحن نعتقد أن الوقت لم يحن بعد لنتعاض أو نبطش من الجهود بحجة أن الكثير من التقدم قد تم تحقيقه . على العكس من ذلك فانه يتعين علينا أن نضاعف من جهودنا التي ترمي الى التعجيل بعملية تصفية الاستعمار والقضاء على مفهوم الاستعمار وكافة مظاهره الاخرى التي تعوق الشعوب عن ممارسة حقها في تقرير المصير .

السيد بنازكا (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالروسية) : لم تنقض بعد ٢٠ سنة منذ الوقت الذي قامت فيه الجمعية العامة في ١٩٦٠ ببناء على مبادرة الاتحاد السوفياتي باعتماد الاعلان بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ولكن خلال هذه الفترة التاريخية القصيرة فهناك العشرات من الشعوب المستعمرة قديما قد بدأت تسلك سبيل الحصول على الاستقلال . ان بروز دول جديدة مستقلة قد تسبب في حدوث تغييرات جذرية وأساسية في العلاقات الدولية ، الأمر الذي يبرز بروزا جليا في نطاق منظومتنا هذه . وان عملا كبيرا في نطاق هذا الاعلان قد أنجزته منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، وخاصة اللجنة المكلفة بتصفية الاستعمار وعلى رأسها السيد سالم من تنزانيا .

اننا نفسر هذا التقييم الايجابي لاسهام منظومة الأمم المتحدة كتشجيع للتطبيق الفعلي لأحكام الاعلان والوثائق المتصلة به فيما يتعلق ببقايا الاستعمار . وما لاشك فيه أن القضاء النهائي على الاستعمار سيلضي بؤرة للتوتر في العلاقات الدولية ، ومن ثم سوف يشكل أساسا لدعم الانفراج ودعم السلم والأمن الدوليين . فرغم التقدم الكبير الذي حدث في الكفاح ضد الاستعمار فان هذا الأخير لم يتم القضاء عليه لا في شكله القديم أو في شكله الحديث أو في أشكاله الأخرى ، وما يزال يمثل مصدر توتر ومصدر نزاعات .

ان القوات الامبريالية تبذل كل ما في وسعها من جهود ، وذلك للابقاء على سيطرتها الاستعمارية ، فهي تحزز ممارستها الاستعمارية الجديدة ، وتلجأ الى مختلف المناورات التي يكون الهدف منها الابقاء على سيطرتها وعلى معازل الاستعمار والعنصرية في جنوب افريقيا ، ومن ثم الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية في هذا الجزء من العالم . وفيما يتعلق باحدى المشاكل الأساسية المتصلة بتصفية الاستعمار، والتي تناقشها منظومة الأمم المتحدة ، والمتصلة بروديسيا الجنوبية ، فقد شهدنا في هذه السنة مرة أخرى مبادرة ترمي الى تسوية الوضع في هذا البلد ، وذلك في ظروف غير مقبولة بالنسبة لأغلبية الأفرقة . ان ممثلني شعب زيمبابوي قد بينوا ذلك مرة أخرى خلال دراسة هذا البند في نطاق اللجنة الرابعة . ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية على غرار الدول الاشتراكية الأخرى تؤيد التوصل

الى تسوية فورية لمشكلة روديسيا الجنوبية وانها يجب الا تتم على أساس استثماري جديد . اننا نعارض منح استقلال شكلي لهذا البلد مع الحفاظ على الصالح السياسية والاقتصادية وغيرها من الصالح القائمة للأقلية البيضاء . وكمهمة أساسية في طريق التسوية العادلة لهذا الشكل فانه من الجدير أن ننقل فوراً مقاليد الحكم الى الممثلين الحقيقيين لأغلبية الأفارقة ، أى للقوات الوطنية تحت قيادة جبهة زمبابوى . وهكذا فالامر لا يتعلق فقط بأن نستعيض عن الحكومة الحالية بحكومة مكونة من أفارقة ، ولكن الأمر يتعلق فعلاً بأن تكون هذه الحكومة ممثلة حقيقية للأغلبية الافريقية . ولذلك فان أى اقتراح يرمي الى تسوية هذا الوضع ، ولا يأخذ في الاعتبار هذا الجانب ، سيرفض دون النظر فبمن قدم هذا الاقتراح . ومع ذلك ، يجب علينا أن نعزل تماماً هذا النظام العنصرى طبقاً للقرارات الملائمة الصادرة عن الأمم المتحدة . ان هذه المسألة تحظى بأهمية قصوى لأن هذا النظام عازم ومصمم على البقاء ومن هنا فهو يلجأ الى مختلف الاجراءات ضد الأغلبية الافريقية . وهذه المناورات ترمي الى تضليل الرأي العام العالمي بتنفيذ ما يسمى بالتسوية الداخلية للمشكلة . ومن المشاكل الطحة التي تستدعي المزيد من الجهود قضية ناميبيا . قبل عشر سنين قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بوضع حد لانتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، واتخذت قراراً يقضي بتحمل الأمم المتحدة للمسئولية المباشرة على هذا الاقليم ، حتى الوقت الذي يتم فيه حصوله على تحقيق المصير والاستقلال الوطني .

وخلال هذه الفترة فان الامم المتحدة قد بذلت جهودا كبيرة لتحرير اقليم ناميبيا من سيطرة جنوب افريقيا . وفي هذه السنة ، فاننا شهدنا ان هذه المسألة قد حظيت بالاولوية ، وجرت مناقشتها خلال دورة استثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة ، وخلال مجلس الامن . ومع ذلك ، فان جنوب افريقيا لا تزال تتجاهل الجهود المبدولة من قبل منظمة الامم المتحدة بقصد التوصل الى حل عادل لهذه المشكلة ، وتحتل ناميبيا بطريقة غير مشروعة مما يزيد من حدة التوتر في هذا الجزء من العالم .

وفي هذا الوضع المتأزم الى درجة كبيرة ، فانه يجدر بالامم المتحدة وجميع اعضائها ممارسة الضغط الضروري على جنوب افريقيا ، وهو الضغط الذي يجبرها على أن تمتثل لارادة المجتمع الدولي ، وأن تعمل على تحقيق حل يتمشى ومطامح شعب ناميبيا بقيادة سوابو . وباستخدام جميع الوسائل المطابقة لميثاق الامم المتحدة ، فانه يجدر بنا ان نجبر نظام جنوب افريقيا على أن يرفع حدا لا احتلاله لاقليم ناميبيا ، وأن ينقل مقاليد الحكم الى سكان هذا الاقليم . ان الطابع العاجل لمثل هذه الاجراءات ضد العنصريين في جنوب افريقيا ، تمليه كذلك الحقيقة القائلة بأن سلطات بريتوريا ترفض رفضا مباشرا الامتثال للنداءات المتعددة الموجهة اليها من قبل منظمة الامم المتحدة والمتعلقة بوضع حد للسياسة الاجرامية للفصل العنصرى ضد أغلبية السكان والتي تشكل تهديدا دائما للسلم والامن الدوليين .

ومن بين المظاهر الاخيرة لسياسة العدوان ، والتي أثارت قلقا بالغاً وتسيبت في اذانة صارمة من قبل المجتمع الدولي ، واستعداد العنصريين في جنوب افريقيا للهجوم على جمهورية انغولا الدولة ذات السيادة . وقد ورد في بيان مكتب التنسيق لمجموعة دول عدم الانحياز في ٢٤ من تشرين الثاني / نوفمبر من هذا العام والوارد في الوثيقة A/33/390 ما يلي :

" ان القوات العنصرية لجنوب افريقيا ، والتي تخدم قوى الامبريالية والاستعمار والتي تتواطؤ معها قد قررت في الوقت الحالي القيام بشن هجوم على جمهورية انغولا ."

"ويدين مكتب التنسيق زيادة حشد قوات جنوب افريقيا على حدود جمهورية انغولا الشعبية ، ويدين بشدة النظام العنصرى لجنوب افريقيا الذى يرمي الى الاطاحة بنظام الحكم في انغولا ، وكذلك الاضرار بنضال التحرر الوطني في الجنوب الافريقي ."

(A/33/390-S/12936, Annex) .

وتشارك بلادى في هذا الرأى ، وكذلك في النداء الموجه من قبل مكتب التنسيق لـدول عدم الانحياز والذي :

" يدين جنوب افريقيا وحلفاءها الامبرياليين ، ويعمل على هزيمة الاستراتيجية الامبريالية وتكتيكاتها في الجنوب الافريقي والذي يعتبر التهديد بشن هجوم ضد جمهورية انغولا أحدث مظاهرها ". (المرجع السابق) .

ان دراسة هذه المسائل ، والتي تجرى منذ سنوات والمتعلقة بجنوب افريقيا تبين بكل وضوح أن وجود الانظمة العنصرية والمستعمرة ليس ممكنا الا بسبب المساعدة الواسعة التي تحظى بها هذه الانظمة من قبل الدول الاستعمارية واحتكاراتها . وان هذه الدول تحاول بشتى السبل أن تعرقل الجهود الرامية الى عزل الانظمة العنصرية ، وهى تعارض اتخاذ الاجراءات الهادفة الى وضع حد لهذه الانشطة الاجرامية .

ولذلك ، فاننا نرى من واجبنا أن نشير من جديد الى أن جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تؤيد اقتراحات ومطالب الدول الافريقية فيما يتعلق بوضع حد فوري لاي شكل من اشكال التعاون مع العنصريين وتطبيق جميع الاجراءات الفعالة طبقا للفصل السابع من الميثاق ، ضد انظمة جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية ، وهى الانظمة التي تتجاهل قرارات الامم المتحدة . ونرى أنه يجب على جميع الدول التي تريد فعلا وضع حد للاستعمار والفصل العنصرى في جنوب افريقيا والتي تهمها أن يبرز عهد للسلام في هذه المنطقة ، أن تساند هذه المطالب المشروعة والمعادلة .

ومن بين الاجراءات الحتمية التي ينبغي أن تتخذها منظماتنا بمشاركة جميع الاعضاء ، تعزيز المساعدة والدعم المتعدد الاطراف لحركات التحرير الوطنية لشعوب زيمبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا في كفاحها المشروع من أجل الحرية والاستقلال .

ان الجهود المبذولة من قبل منظماتنا والرامية الى تطبيق الحق المشروع لجميع الشعوب في تقرير مصيرها وتحقيق استقلالها طبقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، يجب أن ينطبق أيضا على مايسمى بالاقليم الصغيرى والتي تمثل بقايا النظام القديم للسيطرة الاستعمارية والامبريالية . ومن ثم ، فانه يجب علينا أن نرفض وأن ندين بصراحة قصوى الجهود المبذولة من بعض السلطات ومن بعض الدول التي تتولى سلطة الادارة في تلك الاقاليم والرامية الى ابقاء

سيطرتها عليها ، وخاصة محاولاتها ضم هذه الاقاليم أو تقسيمها . وكما اوضحت ذلك المناقشات الخاصة بهذه المسائل في نطاق لجنة الاربعة والعشرين ، فان مثل هذه الممارسات الاستعمارية تنطبق على الاقاليم الموضوعة تحت الوصاية في المحيط الهادى . ويجدر بنا كذلك أن ندين السياسة التي تنتهجها السلطات الاستعمارية وحلفاؤها بقصد الابقاء على القواعد العسكرية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ، مما يقف في وجه تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وهى السياسة التي لا تتماشى مع أهداف ميثاق الامم المتحدة ومبادئه . وخلق بنا أن نبيد جميع الجهود الممكنة من أجل أن تستجيب القوى الاستعمارية التي تمارس هذه الاعمال الى مطالب الجمعية العامة الواردة في الفقرة ١١ من قرارها ٤٢/٣٢ في ٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ والتي تقول :

" ان تسحب فوراً دون قيد أو شرط قواعدنا العسكرية ومنشآتنا من الاقاليم المستعمرة ، وأن تمتنع عن انشاء وحدات جديدة من هذه القواعد أو المنشآت " .

ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تؤيد دائماً حق جميع الشعوب المستعمرة غير المستقلة أو الواقعة تحت الوصاية ، في تقرير المصير والحرية طبقاً للقرار ١٥١٤ (د-١٥) . واننا والدول الاشتراكية الاخرى ، نقف الى جانب الشعوب التي تكافح من أجل القضاء النهائي على جميع رواسب الاستعمار ، والقضاء على جميع انظمة التمييز العنصرى والفصل العنصرى . ان هذا الموقف المبدئي للدول الاشتراكية ، قد تأكد من جديد خلال الاجتماع الاخير للجنة السياسية الاستشارية لحلف وارسو ، والذي عقد مؤخراً في موسكو . وقد ورد في البيان الذى صدر عن هذا الاجتماع ، على وجه الخصوص أن الدول الاشتراكية :

" تؤكّد تضامنها مع كفاح الشعوب ضد الاستعمار والامبريالية والاستعمار الجديد ، وضد جميع اشكال الاضطهاد والقمع . وكما كان الامر في الماضي ، فان الدول الاشتراكية ستقدم الدعم الى القوى التي تناضل من أجل الاستقلال ، والى الشعوب التي استقلت والتي تدافع في كفاح مبرير عن استقلالها وحريتها وعن حقها في اختيار طريق نموها الاجتماعى ولضمان سلامة ترابها الوطني وحماية استقلالها وسيادتها . وتعيد تأكيد عزمها

الثابت على مواصلة تنمية تعاونها الشامل وعلاقتها الودية مع الدول الاشتراكية
الفتية .

* وتؤيد الدول الاشتراكية تأييدا صارما شعبي زيمبابوي وناميبيا في كفاحهما من
أجل الحصول على الاستقلال الوطني . وهي تتعاطف مع النضال العادل لشعب جنوب
افريقيا من أجل إلغاء نظام الفصل العنصري وجميع اشكال التمييز العنصري . وهي تشجب
المحاولات الرامية الى فرض الحلول الاستعمارية الجديدة على شعوب زيمبابوي وناميبيا
وجنوب افريقيا ، فهي حلول غريبة عليها ، ويمكن أن تؤدي الى نشوب صراعات جديدة
في تلك المنطقة” (A/33/392-S/12939, Annex, p.10) .

السيد شونان (الصين) (الكلمة بالصينية) : بادئ ذي بدء ونياية عن الوفد الصيني ، أود أن أقدم اعظيم الاحترام لحكومات وشعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية التي تقف بشجاعة في طليعة الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية والسيطرة . كما نود أن نتقدم بتهانينا الحارة الى شعوب جزر سليمان وتافولا والكومولك الدومنيكا التي حصلت على الاستقلال الوطني أخيرا . ونحن نتمنى لشعوب مختلف البلدان نجاحها مستمرا من أجل الدفاع عن استقلالها الوطني وبنائها أوطانها .

على مدى السنة الماضية تحققت انتصارات جديدة نتيجة الكفاح المتصاعد الذي خاضته شعوب مختلف البلدان من أجل صيانة استقلالها الوطني ومكافحة الاستعمار والامبريالية والهيمنة . ان الموقف طيب للغاية . وان تجربة الكفاح أظهرت أن بلدان وشعوب العالم الثالث تلعب دورا بصفتهم قوة رئيسية في الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية والسيطرة . ان شعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية دعمت من وحدتها ومن تعاضدها في الكفاح . وان الدول الافريقية عبرت عن معارضتها الشديدة للتدخل الاجنبي في الشؤون الافريقية . وفي الوقت الذي تعارض فيه تدخل القوى الكبرى ، فان شعوب الاقاليم غير المستقلة في جنوب افريقيا هي في طليعة الكفاح ضد الحكم الرجعي للاستعمار والعنصرية وتقوم بكفاح مسلح بطولي وغيره من أنواع الكفاح المسلح الواسع النطاق من أجل الاستقلال والتحرير الوطني . كما ان الشعوب والدول غير المستقلة الأخرى تواصل تقدمها في طريق الاستقلال والتحرير الوطني . وان بعض البلدان والشعوب الآسيوية والافريقية قد نجحت في الدفاع عن استقلالها الوطني وسلامتها الاقليمية برد التدخلات العسكرية التي ارتكبتها احدى القوى الأخرى كما أحبطت مشاريع الهدم والتخريب . ولاستعادة الاراضي العربية المحتلة والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، فان الشعب العربي - والفلسطيني يكافحان ضد العدو والمشاركين ويواصلان كفاحهما ضد العدو والصهيوني الاسرائيلي والتنافس بين القوى الكبرى في الشرق الأوسط . وان كفاح شعوب أمريكا اللاتينية من أجل صيانة السيادة والاستقلال وحماية حقوقها الاقتصادية الوطنية ومصالحها ماض الى الأمام . كذلك فان الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية والهيمنة يشكل الاتجاه التاريخي في وقتنا هذا . بمعنى أن البلدان تريد الاستقلال والأمم تريد التحرر والشعوب تريد الثورة .

ومع تعميق وتصاعد حركات التحرر الوطني استطاعت سلسلة من البلدان أن تحصل على استقلالها . وان النظام الاستعماري القديم قد تقوض ، ولكن الاستعماريين القدامى لم يخنوا عن مسرح التاريخ . وان جنوب افريقيا ما زالت هي المعقل الرئيسي لكفاح أخير وما زالت أكبر رقعة استعمارية في العالم اليوم . وان التنافس بين القوتين العظميين وتدخلهما قد جعل الموقف أكثر حدة وتعقيدا . ولهذا ، فان كفاح شعب جنوب افريقيا من أجل التحرر الوطني قد جذب اهتمام شعوب العالم .

وتخطيا للعديد من الصعاب التي أقامها العنصريون والاستعماريون ، فان شعب جنوب افريقيا يواصل كفاحه من أجل الاستقلال الوطني والتحرر الوطني . وان الكفاح المسلح لشعب زيمبابوي قد الحق ضربات شديدة بالنظام الرجعي لسميث . وان الكفاح المسلح لشعب ناميبيا هز الحكم الاستعماري ليوثا والسلطات الاستعمارية الخاضعة له . وقد ظهر موقف جديد في الحركة الجماهيرية لشعب آزانيا في كفاحه ضد التمييز العنصري والفصل العنصرى . وقد وصل هذا الكفاح الى مرحلة عالية من الوعي السياسي والقدرة على خوض الكفاح . وبدعم وتضامن البلدان الافريقية والشعوب في بقية أنحاء العالم ، فان كفاح شعب جنوب افريقيا من أجل التحرر والاستقلال الوطني يلحق ضربات بالنظام العنصرى الرجعي بقوة متزايدة . وان العنصريين يجدون الأمور أكثر صعوبة . وبالطبع ، فان طريق الكفاح ما زال شاقا ، فالاستعمار والعنصرية على غرار القوى الرجعية الأخرى لن يقبل هزيمتهما . وكلما اقتربت هذه النهاية حاولت هذه القوى أن تصمد في وقفة أخيرة . وان هذه القوات تلجأ الى التكتيكات المضادة للثورة باستخدام القمع العسكرى والخداع السياسى في نفس الوقت أو بالتناوب . كما انها تعزز من قمعها للمكافحين من أجل الحرية وتقوم بغزوات عسكرية ضد البلدان الافريقية المجاورة . وفي نفس الوقت ، فانها تلجأ الى تكتيكات مرنة في محاولة لخداع مكافحي الحرية ولحملهم على وضع السلاح وتفتيت وحدة البلدان الافريقية واقامة الانظمة العميلة من أجل اطالة حكمها الاستعمارى بطرق مختلفة . وفي زيمبابوى ، بينما يتصاعد القمع العسكرى ضد شعب زيمبابوى ، فان سميث وأقرانه يقومون بالأعب سياسية تسمى " التسوية الداخلية " ويبدلون قصارى جهدهم ليث الفرقة بين منظمات التحرير في زيمبابوى . وفي ناميبيا ، فان حكم يوثا الذى ورث الاساليب الرجعية لفورستر ، يرفض بشدة أن ينسحب من ناميبيا ، وقام بتنظيم انتخابات زائفة انتهاكا

للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن وفي آازانيا ، هناك مايزيد على
٠ (ملايين من الأفارقة مازالوا يعانون من القمع الوحشي تحت نظام بشع من التمييز العنصرى والفصل
العنصرى . ومع ذلك ، وكما يقول المثل الصينى ، " ان الشرقوى ، ولكن الخير أقوى عشر مرات " .

ان شعب الجنوب الافريقي أخذ يستفيد على نحو أفضل من التكتيكات الثورية المزدهرة للتعامل مع التكتيكات المزدهرة المضادة للشورة التي يتبعها العنصريون . ان تجربة الكفاح تبين ان الكفاح المسلح هو الاساس للنصر وان الكفاح السياسي يجب أن يدعه الكفاح العسكري وان المفاوضات يجب ان تقوم على الكفاح . ان مواصلة دعم القوى العسكرية للشعوب والتنسيق مع اشكال الكفاح الأخرى سوف تمكن المرء من أخذ زمام المبادرة وأن يبقى منتصرا تحت كافة الظروف الى أن يتحقق النصر النهائي .

وما هو جدير بالذكر هو أن القوتين العظميين قد كفتا في السنوات الاخيرة من تنافسهما في افريقيا وان الجنوب الافريقي الذي يعتبر منطقة استراتيجية هامة وفنية بالموارد الطبيعية قد اصبح مكانا هاما لهذه المنافسة . ان احدي القوتين العظميين تبذل قصارى جهدها لكي تبقى على مصالحها وهي تتقدم بكافة انواع المشورة للعنصريين الذين يتعرضون لصدمات كبيرة في الداخل وفي الخارج وذلك في محاولة لتخدير ارادة الكفاح لدى شعب جنوب افريقيا واطفاء شحنة الكفاح المسلح . اما القوة العظمى الاخرى التي أتت الى المسرح أخيرا مدفوعة برغبتها في الهيمنة العالمية فانها تطمع في الجنوب الافريقي . وعن طريق الاستفادة من الانتكاسات المتكررة التي طانى منها العنصريون والاستعماريون القداماء قامت تلك القوة بتعزيز تسللها وتوسعها في الجنوب الافريقي تحت شعار دعم حركات التحرر الوطني . وان تعمل جاهدة لبيت الفرقة والانقسام بين البلدان الافريقية وبين منظمات التحرير الوطني فان هذه القوة تقوم بمدح البعض باعتبارهم تقدميين والصاق بطاقة الرجعية على البعض الآخر وذلك لخلق جو من البلبلة يسمح لها بالتسرب ومواصلة تدخلها العسكري في محاولة لكي تحل محل العنصريين والاستعماريين القداماء . وما زال من المهام الجادة التي تواجه شعب جنوب افريقيا ان يرد النمر الآتي من الباب الخلفي والذئب المهاجم من الباب الأمامي .

ان الجدلية التاريخية تبين لنا ان الاعمال البشعة للرجعيين كانت قد وفرت دروسا لتعليم الشعب الثوري عن طريق الامثلة السلبية . ان عدوان وتوسع الدول الكبرى قد دفعا شعب جنوب افريقيا الى توحيد الصف والتعاقد في كفاح مشترك ضد الاستعمار والامبريالية والعنصرية وهيمنة القوى الكبرى . ان كثيرا من البلدان والشعوب الافريقية قد زادت من دعمها ومساعدتها لشعب جنوب افريقيا . ان الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية الذي

عقد مؤخرا قد أدان بشدة الاستعمار والامبريالية والعنصرية وكشف بصراحة عن اعمال الصدد وان التوسع التي ترتكبها القوتان الكبريان في افريقيا . كما أشار الى ان افريقيا لا تستطيع ان تقبل القضاء على نير استعمار لكي تقبل محله نير استعمار آخر . وقد اعتمد هذا المؤتمر سلسلة من القرارات ادانت بشدة الانظمة العنصرية واكد من جديد على دعمه الأكيد للكفاح من أجل تحرير شعب الجنوب الافريقي . ان هذا يبين تماما العزم الشديد لقرابة ٤٠٠ مليون من الافريقيين على ان يحرروا القارة الافريقية بأكملها . ان التاريخ تصنعه الشعوب ولا يمكن لاية قوة رجعية تحاول ايفاف تقدم عجلة التاريخ ان تنجى من أن تدمر هي نفسها .

وتحت قيادة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الذي يرأسه الرئيس هوا كوفنج وسييرا على سياسته الخارجية التي وضعها الرئيس ماوتسي تونغ ورئيس الوزراء شوين لاي فان حكومة وشعب الصين سوف يؤيدان دائما وبشدة الكفاح العادل لكافة الشعوب والامم المقهورة وسوف يؤيدان بشدة شعب جنوب افريقيا في كفاحه العادل ضد العنصرية البيضاء ومن أجل الاستقلال والتحرير الوطنيين . كما يجب ان تحصل زبابوى وناميبيا على الفور على استقلالها الوطني الحقيقي بصيدا عن أى تدخل خارجي وعلى اساس سلامتهما الاقليمية وتوحيدهما . كما يجب القضاء على سياسة التمييز العنصري والفصل العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا . ويجب أن يتمكن شعب آزانيا من تحقيق تحريره على الفور . ونحن نؤيد بشدة بلدان افريقيا وبلدان العالم الثالث الاخرى وشعوب تلك المناطق وكذلك شعوب كافة البلدان في كفاحها العادل ضد هيمنة القوى الكبرى ومن اجل الدفاع عن الاستقلال الوطني وسيادة الدولة .

ونحن على اقتناع عميق بأنه مع التمسك بأهداف الوحدة والكفاح فان الشعب الافريقي بتأييد من كافة البلدان المحبة للعدالة سوف يحقق النصر في نضاله ضد الامبريالية والاستعمار والعنصرية والسيطرة وسوف يحقق الاستقلال والتحرر الكاملين للقارة الافريقية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اعطى الكلمة للسيد ممثل الكونغو الذي يــــود

التحدث نيابة عن الدول الافريقية .

السيد فاياما (الكونغو) (الكلمة بالفرنسية) : لقد انقضت ثماني عشرة سنة منذ

ان تبنت هذه الجمعية العامة الميثاق الحقيقي لتصفية الاستعمار والممثل في اعلان منح الاستقلال

للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) بتاريخ ١٤ من كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ . وكان من الممكن منذ ذلك الحين ان تتم عملية تصفية الاستعمار لولا الحمل السيء الرجعي الذي قامت به المصالح الاقتصادية الأجنبية في البلدان الواقعة تحت السيطرة من جهة والموقف السلبي لاقليّة من المستوطنين البيض الذين يتوقف بقاؤهم على السيطرة بأية وسيلة على أغلبية سكان البلدان التي يعيشون فيها . وتلك هي الحالة في روديسيا وفي جنوب افريقيا على وجه الخصوص .

فالمشكلة المطروحة هي مشكلة مزدوجة ان ، حيث أن الامر يتعلق في آن واحد بمسألة السيادة الاستعمارية بالمعنى الواسع ومسألة مجتمع في حد ذاته . والواقع ان السيطرة الاستعمارية تتميز - ولنضرب مثلا بالحالة في روديسيا - بالصلة الوثيقة التي يقيمها المتعمدون ، وعلى رأسهم ايان سميث ، بين وضع الطبقة المسيطرة ، وهي طبقة المستوطنين البيض ، وبين الايمان بأن الاشخاص المنحدرين عن الحضارة الغربية المسماة بالحضارة الانسانية المسيحية يمكنهم وحدهم ، بل يجب عليهم ، ان يمارسوا على جميع الشعوب الاخرى سيطرة مطلقة .

وبالأمس كما هو الحال اليوم لاتزال تعتبر نظرية الحضارة اساسا لاضفاء الشرعية على مواقف من هذا النوع على الرغم من طبيعتها الشاذة الخاطئة . وقد اضعفت مشكلة اخرى حيوية الى هذا الاساس الثقافي الا وهي العمل الضعيف الذي قامت به القوى الاستعمارية واشير مرة اخرى الى روديسيا فمن المفيد ان نذكر الضعف الذي تحصل به الدول الاستعمارية السابقة لتحمل مسؤوليتها . والواقع انها لم تفعل شيئا على الاطلاق ، وهذا ما يحدث .

ان الجمعية العامة باعتمادها في ١٢ تشرين الاول / اكتوبر سنة ١٩٧٠ القرار ٢٦٢١ (د - ٢٥) الذي يتضمن برنامج العمل الذي يهدف الى التنفيذ الكامل لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة قد أكدت بذلك عزمها على استئصال هذا الوضع الاستعماري لتلك الشعوب والامم والافراد من جانب دول وأفراد آخرين . ان هناك طرقا عديدة لتصوير العلاقات بين بني البشر ومن بين هذه الطرق فان الاستعمار يعتبر أكثرها فرابة وأكثرها ضررا وبالتالي لا يمكن قبوله .

لقد اختلفنا منذ بضعة أيام بالذكرى الثلاثين لاعلان حقوق الانسان . ان الاستعمار لا يتفق بالمرّة مع المبادئ الواردة بهذا الاعلان ولا يستجيب أيضا للتطور الذي حدث منذ عشرات السنين في العالم . والواقع ان الاستعمار — بالاضافة الى انه يشجع على مظاهر البربرية والكرامية ويضفي الشرعية على النهب والاستغلال — وفي هذا المعنى فانه يعتبر نوعا من العبودية المستترة وفي ظل الاستعمار فان العنصرية والفصل العنصري واستغلال الموارد البشرية والاقتصادية للشعوب انما تخدم المصالح الأجنبية ، ولا تنمو الا في ظل الاستعمار . ان المفهوم الاستعماري يحد — من جهة أخرى — القمع . ولذلك فانه لا يتفق مع مفهوم الحرية . والاستعمار لا يقبل أى مناقشة . لذلك فهو يستبعد حركات التحرير ويعتبر المناضلين من أجل الحرية من الارهابيين . والبعض — من بين الأنكيا — يعتبر ان العمل ضد النظام الاستعماري والامبريالي بأنه عمل محظور و " شيوعي " ، الأمر الذي يبرر في نظرهم القهر والقمع . وقد بلغ هذا الشعور قدرا كبيرا من الذكاء بحيث تتناقله الأجيال الاستعمارية منذ الساعات الاولى من العصر الاستعماري .

اننا نعتقد ان الوقت قد حان كي نقضي على ذلك تماما . ان متطلبات احترام الكائن البشرى وحقه في تقرير المصير وفي التنمية بكل حرية لا تقبل النقض . اننا اذا فعلنا ذلك نكون قد كسبنا وقتنا وجنبنا الشعوب آلاما لا طائل منها . فما فائدة ان نحرمهم اليوم مما سنضطر — ان عاجلا أو آجلا — الى منحهم اياه ؟

ولا شك في اننا سوف نستمر في تسجيل مزيد من الدول المستقلة ، بفضل العمل الدائب للشعوب المحبة للحرية والتقدم . ونحن ننتهز هذه المناسبة كي نتوجه بالتحية — باسم مجموعة الدول الافريقية — الى الدومينيكان التي استقلت في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر الماضي ، وأصبحت الآن العضو ١٥١ في الامم المتحدة . وفي نفس هذا العام ، حصلت دولتان أخريان على استقلالهما ، وهما جزر سليمان في ٧ تموز / يوليه ، وتوفالو في ١ تشرين الأول / اكتوبر .

ان هذا الاستقلال يعتبر دليلا على حقيقة انه ليس من هناك كيان سياسي — ضعيفا كان أو صغيرا — الا وله الحق في تقرير مصيره واستقلاله . ان هذا يلقي الضوء على كثير من مناقشاتنا ويخفف من التوترات التي لا طائل منها ، سواء في شمال أو جنوب افريقيا أو في امريكا اللاتينية أو في الباسفيك أو في آسيا ، حيث لا زالت هناك بعض المشاكل التي تعالج في اللجنة الرابعة ، والواردة في تقارير تعرض على الجمعية العامة .

اننا عند ما ندرس تقرير لجنة الأربع والعشرين ، فان أحد العناصر التي نخرج بها هي العقبات التي تضعها المصالح الاقتصادية والعسكرية وغيرها في طريق تنفيذ التدابير التي اقترحها المجتمع الدولي للقضاء على استمرار الاستعمار والسيطرة . ويبدو هذا واضحا في روديسيا ، حيث ظل نظام الأقلية العنصرية غير المشروع قائما بفضل الدعم الاقتصادي الذي يلقاه من بعض الدول الاقتصادية الكبرى .

ان برنامج العمل لتحرير ناميبيا وزمبابوي الذي تم اعتماده في المؤتمر الذي عقد في مابوتو في ايار/مايو ١٩٧٧ ، وكذلك اعلان مانهضة الفصل العنصري الذي تم اعتماده في لاغوس في آب/اغسطس ١٩٧٧ ، قد أقر سلوكا يجب ان يحتذيه الجميع . ومع ذلك فاننا مازلنا نعرب عن أسفنا للتواطؤ المتزايد بين النظام المتمرد وبين الشركات عبر الوطنية التي تمتلكها بعض الدول التي توفر لايان سميث وحكمه غير الشرعي الوسائل اللازمة ليبقى على قيد الحياة . ولذلك ، ورغم الحظر المفروض على الأسلحة وعلى جميع العلاقات الاقتصادية ، فان النظام المتمرد لا زال يحصل على امداداته بصورة طبيعية من شركائه التقليديين .

وما زال البترول يصله عن طريق جنوب افريقيا . ومع ان روديسيا وجنوب افريقيا ليست لديهما شركات بترولية قادرة على توفير هذا القدر من الطاقة على المستوى العالمي . وبالإضافة الى ذلك فان امداد نظم الأقلية العنصرية بفرق من المرتزقة الذين يفدون دائما من نفس المصادر ، انما يؤكد التواطؤ القائم بين بعض الحكومات وهذه النظم . وبالرغم من ان الدول التي توفر هؤلاء المرتزقة تنكر ذلك ، فان مكاتب الاعلام والمكاتب السياحية لهذه الدول تستمر في التغني بمفاتيح هذه الدول الملعونة .

ولذلك يجب على جميع الحكومات ان تتخذ التدابير الملائمة والفعالة لمنع أي هجرة لرعاياها نحو روديسيا أو جنوب افريقيا ، مادامت لم تتحقق فيها الحياة الاجتماعية الديمقراطية . كما انه من المفيد جدا من أجل تحرير زمبابوي ، ألا يمنح أي جواز سفر أو وثائق سفر أخرى للأقلية العنصرية . وأن تعتبر أية وثائق صادرة عن روديسيا باطلة .

وأخيرا ، فانه بالإضافة الى ضرورة تقديم مساعدة عامة سياسية ومادية لحركات التحرير الوطني ، وخاصة الى الجبهة الوطنية في زمبابوي ، فمن المهم بمكان ان نقضي على قدرة سلطات الأقلية

البيضاء في القيام بشن العدوان على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تعمل على تنفيذ تدابير التي اعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن . ان العدوان الذي ارتكب هذا العام ضد موزامبيق وزامبيا ، والتهديد الدائم للدول التي لها حدود مشتركة ، دول المواجهة ، يجب أن تتخذ تدابير بشأنه .

ان اللجنة الخاصة المعنية بدراسة الموقف فيما يتعلق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، قد اقترحت اتخاذ تدابير ملموسة من أجل اعلام الرأي العام بصورة كاملة بالمشاكل التي تتعلق بعملية انتهاء الاستعمار . ومن الضروري ان يتم ذلك ، حيث ان عملية انتهاء الاستعمار - استعمار العقلية في الدول التي تقدم أكبر دعم للمنظم الرجعية - تشكل أيضا أحد الشروط اللازمة لتحقيق أهداف ومقاصد الامم المتحدة . وبدون ذلك ، فان الحكومات - مهما حسنت نيتها - لن تقدم الا خططاً للسلام تأخذ في الاعتبار مصالح الاحتكارات العسكرية والصناعية الكبرى وبذلك فانها لن تحل المشكلة عما قريب .

والمعروف انه يجب ألا تؤخذ في الاعتبار فقط مصالح رجال الصناعة ومخططي الاستراتيجية العسكريين بل يجب ان تستلهم الحكومات عملها - كما تزعم - من الشعوب المعنية . وبذلك تتغير المواقف تجاه السلام والأمن للشعوب الافريقية . وانا ما نظرنا من هذه الزاوية ، الى عملية تصفية الاستعمار فسوف نجد أنها سوف تظل عنصراً أساسياً في تحسين العلاقات الدولية .

السيد كوتشوبسي (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

في العام الماضي احتفلت البشرية المتقدمة كلها بالذكرى الستين لثورة تشرين الأول / أكتوبر الاشتراكية الكبرى التي فتحت آفاقاً جديدة لزيادة الكفاح من أجل التحرر الوطني في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة . وقد كان انهيار الفاشية حافزاً حاسماً على تكثيف هذا الكفاح من أجل الاستقلال والتحرر الوطني ، كما انه يعجل بانتهاء الامبراطوريات الاستعمارية ، لأن في كل عام تقريبا تبدأ دولة جديدة السمي من أجل التنمية السيادية نحو السيادة ، وهو الأمر الذي خلق ظروفًا ملائمة من أجل القضاء على مخلفات الاستعمار وساعد أيضا على تدعيم حقوق جميع الشعوب في الاستقلال الوطني .

ان انهيار النظام الاستعماري لم يكن نتيجة الارادة الحسنة للقوى الامبريالية - كما يجرى تقديم هذا الأمر في العالم الغربي - ولكنه كان نتيجة لكفاح متواصل قامت به الشعوب المضطهدة ضد قوات السيطرة الاستعمارية . ولذلك يمكننا أن نقول انه في نطاق هذا الكفاح العادل ، الذي تقوم به الشعوب المستعمرة ، فقد تمكنت هذه الشعوب من الاعتماد على المساعدات المختلفــــة والتأييد الشامل من جانب الدول الاشتراكية من أجل التضامن الدولي مع الشعوب التي تكافح ضد الاستعمار ، ومن أجل الاستقلال الوطني ، كما كان الأمر قبل ٦٠ عاما ولا يزال حتى الآن ، وذلك يشكل أحد المبادئ الأساسية لسياستنا الخارجية * .

وخلال الفترة التي انقضت على التصديق على اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي ، فقد سجلنا تقدما كبيرا فيما يتعلق بتصفيحة الاستعمار ، وهذا يبرز بصفة خاصة في القارة الافريقية التي تحرر القسم الاكبر منها ، باستثناء الجزء الجنوبي من القارة . فقد حصلت ٩٤ دولة على حريتها واستقلالها في افريقيا نتيجة لكفاح مبرر ضد السيطرة الاستعمارية . ان دور الدول التي استقلت ، وليس فقط الدول الافريقية ، يبرز في نطاق العلاقات الدولية . ان أغلبية هذه الدول تؤيد قضايا الحرية وتندد بجميع أشكال الاستعمار والسيطرة .

ومع ذلك ، فاننا لم ننته بعد من قضية الاستعمار . ان الاستعمار لا يزال قائما في جنوب افريقيا ويشكل مصادر للتوتر تعتبر قواعد للاستعمار من أجل شن الهجمات على قوات التحرير الافريقية الوطنية وعلى الدول الافريقية الفتية التي سلكت طرقا مستقلة للتنمية .

ان مصادر الاستعمار تكمن في شكل الانظمة العنصرية في جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية ان هذه الانظمة تحاول عن طريق القوة أن تحرم شعبي زيمبابوي وناميبيا من حقهما المشروع في الاستقلال والحرية . كما تحاول هذه الأنظمة أن تبقي على النظام الاستعماري في هذه المنطقة بتعزيز سيطرة حفنة من المستعمرين على الاغلبية .

ان الوضع في جنوب افريقيا يثير القلق في نطاق المجتمع الدولي ، كما تدل على ذلك أعمال هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان الانتهاك الصارم لحقوق الانسان الثابتة والاستغلال المقيت الذي يتعرض له أهالي جنوب افريقيا حيث يسود الاضطراب ، وفي ناميبيا حيث

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أوبيدينا (كينيا) .

نظام الاحتلال ، وفي روديسيا الجنوبية حيث نشهد تمييزا عنصريا شاملا ، ان هذا كله لا يمكن الا أن يثير استنكار الرأي العام العالمي واستنكار جميع الشعوب المحبة للتقدم وللعدالة .
ان نظامي جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية وأعمالهما العدوانية ضد الشعوب الافريقية ، وتزايد القدرة العسكرية لبريتوريا وسالزبورى ، ورغبة جنوب افريقيا في الحصول على أسلحة نووية ، كل ذلك قد خلق وضعا في جنوب افريقيا يمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

وفي نظر جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية فان كل دولة وكل القوى المحبة للسلم ينهضي عليها أن تسهم ، بشتى السبل ، في وضع حد للوضع السائد في جنوب افريقيا ، وهو وضع متفجر . ان التطبيق الشامل للمبادئ الواردة في اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة يكتسب أهمية أكبر ، وينهضي على منظمة الأمم المتحدة أن تقول كلمتها ، وأن تتخذ الاجراءات الفعالة من أجل التوصل الى هذه الغاية . ان الوضع يقتضي ذلك ، ويكفينا أن ننظر الى الوضع السائد حاليا في ناميبيا . ان تنظيم الانتخابات في ذلك الاقليم رغم رفض الجمعية العامة ومجلس الأمن لهذا الاجراء ، يشكل تحديا للمجتمع الدولي وانتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولي ، كما يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

ان نظامي جنوب افريقيا وسالزبورى العنصريين لا يزالان ينتهكان قرارات منظمة الأمم المتحدة ، ويفرضان القمع على حوالي ستة ملايين من السكان في زمبابوى ، وذلك عن طريق مطاردات الشرطة والقمع العنصرى الصارخ ، واستغلال السكان المحليين . ونظرا الى نمو حركة التحرر ، فان هذه الانظمة تحاول أن تشوه جميع الحقائق المتعلقة بهذه الحركة . ان السياسة التي ينتهجها النظام العنصرى في روديسيا الجنوبية ، تجعل وفد بلادى يعرب عن تأييده وتضامنه لمواطني زمبابوى الذين يكافحون من أجل تحرير وطنهم ، ويبلح على اتخاذا اجراءات فعالة ضد هذا النظام .
ان وفد اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يدين سياسة الأوساط والدول التي تنتقد الاستعمار في جميع أشكاله بالكلام ، ولكنها - من الناحية العملية - تساعد الدول الاستعمارية والعنصرية في جنوب افريقيا ، ضاربة بقرارات الجمعية العامة عرض الحائط ، كما تحاول التهرب من فرض العقوبات التي اعتمدت ضد جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية .

ان هذه الدول تحاول الاختفاء وراء بعض العبارات التي يراد بها تشويه الكفاح الذى

يخوضه ممثلو تلك الشعوب . ان هذا انما يقوم على مصالح لا أساس لها من الصحة . ان ذلك يتم بالتراضي مع السلطات التي تقع هذه الشعوب وترفض منح الاستقلال للأغلبية . اننا نرى أن العزل الدولي الكامل لنظام جنوب افريقيا ، واحترام جميع أعضاء منظمة الأمم المتحدة لجميع الالتزامات المترتبة عن ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ، من شأنهما أن يسهما اسهما قيما في تطبيق الامكانات التي من شأنها أن تعجل بتسوية عادلة لمشكلة جنوب افريقيا ، والقضاء على الاستعمار بجميع أشكاله .

ان منظمة الأمم المتحدة ، وخاصة لجنة ال ٢٤ التي قامت بعمل كبير ، ينهني عليهما أن تواصل البحث دائما عن الوسائل التي من شأنها أن تقضي على الاستعمار بشكله القديم والحديث .

السيد / داشتسيرين (منغوليا) (الكلمة بالانكليزية) : ان مسألة تنفيذ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة كان سنة تلو الاخرى على جدول أعمال دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبارها من أهم المشاكل التي تواجه الامم المتحدة والمجتمع الدولي . وفي كل مرة كانت مناقشة هذه المشكلة تمثل خطوة واسهاما هاما في الجهود المستمرة للشعوب التقدمية في العالم للتوصل الى الهدف النهائي الا وهو القضاء التام على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري ، وهى قوى لا تزال تسمم المناخ الدولي . والواقع ان التصفية الفورية والكاملة لبقايا الاستعمار والعنصرية لن تؤدى فقط الى تخفيف آلام الملايين من البشر ، بل انها كذلك ستزيل مصدرا خطيرا للتوتر الدولي مما يدعم بدرجة كبيرة من عملية الانفراج الدولي التي لا تزال السمة المميزة للوضع العالمي الراهن .

يجب ان نلاحظ مع الارتياح ان السنوات الاخيرة شاهدت الانجازات البارزة في مجال تصفية الاستعمار ، وهى انجازات ادت الى الانهيار التام للامبراطورية الاستعمارية البرتغالية ، والى بروز عدد من البلدان التقدمية الجديدة في القارة الافريقية ، ومع ذلك ، فان الهدف النهائي المتمثل في اقتلاع آثار الاستعمار والتمييز العنصري لم يتحقق بعد تماما ، فلا يزال هناك الملايين من البشر وخاصة في الجزء الجنوبي من افريقيا ، تعاني وتقاسى من السيطرة الاستعمارية والفصل العنصري .

ان نظام الاقلية في سالزبورى لا يزال يواصل سياسته القائمة على الاستغلال البشع والتمييز العنصري لشعب زمباوى الاميل ، بينما النظام العنصري الاخر في جنوب افريقيا لا يزال بتشجيع ودعم حلفائه الغربيين يتمسك بسياسته الكريهة الا وهى سياسة الفصل العنصري ، كما يتمسك بالاحتلال غير الشرعي للاقليم الدولي لناميبيا ، فضلا عن ذلك ، فان العنصريين لا يزالون يحاولون نشر سياسة الفصل العنصري الكريهة في ناميبيا وزيمبابوى وبالتالي فهم يقومون بتحدى صـاـرـخ للمجتمع الدولي والامم المتحدة التي أدانت مرارا نظام الفصل العنصري بوصفه جريمة ضد الانسانية .

وفي نفس الوقت ، كان النظم العنصرية لا تزال تقترف أعمالا عنصرية وحشية ضد البلدان المجاورة ، وهذا ما يهدد السلم والامن في المنطقة وفي العالم اجمع ، ان اوضح امثلة على هذه

الاعمال العدوانية السافرة تراها في تلك الهجمات المتعمدة التي قامت بها الانظمة العنصرية في جنوب افريقيا وجنوب روديسيا هذا العام ضد انفولا وأخيرا ضد موزامبيق ، وزامبيا ، ان مثل هذه الاعمال العدوانية السافرة يجب ايقافها فوراً والى الابد . وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادى يعتقد ان المقدرة الدفاعية لبلدان الخط الاول مثل أنفولا وموزامبيق وغيرهما من البلدان وتلك الدول التي لا تزال تواجه أعمال العدوان من قبل العنصريين ، يجب دعمها وتقويتها حتى تستطيع تلك البلدان المشار اليها آنفا أن ترد بنجاح أية هجمات قد يشنها في المستقبل النظام العنصرى لبريتوريا وسالزبورى .

على غرار الوفود الكثيرة الاخرى ، فان وفد بلادى يشعر بقلق عميق تجاه الاعمال التي تقوم بها تلك القوى الكبرى التي تتظاهر بانها تتبنى قضية حقوق الانسان ، ولكنها في الواقع هى الحامية الاساسية للانظمة الفاشسية العنصرية في جنوب أفريقيا وغيرها حيث تنتهك حقوق الانسان على أوسع نطاق ممكن . والواقع ان من المعروف للجميع أن النظمين العنصريين في جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية موجودان وقد استطاعا أن يتحديا المجتمع الدولي فقط بفضل الدعم والتعاون الواسع من قبل بعض القوى الغربية وشركاتها عبر الوطنية . كما ان من المعروف ان ما يسمى بالتسوية التفاضلية لمشكلة جنوب افريقيا والتي بدأتها بعض البلدان الغربية انما املتها مصالح تلك القوى واحتكاراتها المتعددة الجنسيات ، وليست نابعة من مصالح الشعوب الاصلية للاقاليم المعنية .

وفي مواجهة الكفاح المتصاعد لشعوب ناميبيا وزيمبابوى وجنوب افريقيا تحت قيادة حركاتها التحررية الوطنية ، فان العنصريين وحمايتهم في محاولة لتعزيز مواقفهم يلجأون الآن الى تدابير جذرية والى مناورات شتى . وما يسمى بالانتخابات التي أجراها جانب واحد في ناميبيا أخيراً ، أى جنوب افريقيا ، يهدف الى اقامة نظام عميل وهو نتيجة مباشرة لمخطط أعدته منذ مدة طويلة القوى العنصرية والامبريالية . ان المجتمع الدولي وخاصة منظماتنا يجب ان تشجب وترفض الانتخابات المزعومة في ناميبيا .

لقد حان الوقت لاتخاذ اكثر التدابير فاعلية ضد النظمين العنصريين في جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية . ومن بين تلك التدابير ضرورة تطبيق شامل وصارم للعقوبات الاقتصادية

المفروضة على جنوب افريقيا وغير ذلك من التدابير القسرية المنصوص عليها في المادة (٤١) من ميثاق الامم المتحدة ، ونحن نعتبر ان حظر الاسلحة المفروض ضد جنوب افريقيا طبقا لقرار مجلس الامن رقم ٣١٨ لعام ١٩٧٧ لا يكفي في حد ذاته كأداة فعالة مالم يواكب هذا الاجراء تدابير قسوية أخرى ضد نظام بريتوريا ولذلك - فمن الضروري بل من الملح ان تقوم منظماتنا وفي المقام الاول مجلس الامن باتخاذ المزيد من الاجراءات الجبرية ضد كل من جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية . وهى التي يمكن أن تحدث أكبر ضغط ممكن على هذين النظامين .

وفي نفس الوقت ، فان وفد بلادى يعتقد انه من الاهمية بمكان أن يشرع المجتمع الدولي ومنظماتنا في مواصلة وزيادة التأييد والمعونة التي تقدم لحركات التحرير الوطنية التي اعترفت بها منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة بصفتها الممثلة الشرعية الوحيدة للشعوب الاصلية لنايبيا وزمبابوى وجنوب افريقيا . وان هذه المساعدة يمكن تقديمها على أساس ثنائي وأساسي متصدد الاطراف ، وذلك في كافة الميادين السياسية والمعنوية والمادية .

فيما يتعلق بالاقاليم الاخرى التي لا تزال ترح تحت نير الحكم الاستعماري ، فان موقف حكومة بلادى قد عرضناه مرارا وتكرارا في البيانات التي أدلى بها وفد بلادى أمام الجمعية العامة وان موقفنا هذا انما يتماشى تماما واحكام القرار (١٥١٤) (د-١٥) ، وهو الذي ينص على :

" ان لكل الشعوب الحق في تقرير المصير ، ومن خلال هذا الحق تقرر بحرية وضمها السياسي وتسير بحرية في تنميتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية . وان عدم الاستعداد الكافي سواء كان ذلك سياسيا ، أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو تربويا لا يجب أن يستخدم كذريعة لتأخير الاستقلال " .

وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادى يود مرة ثانية ان يعبر عن ترحيبه القلبي بانضمام دولة جديدة الى منظماتنا الا وهى جزر سليمان ، ونتمنى لها كل نجاح في تعزيز استقلالها وحريتها والسير في تنميتها في طريق التقدم الاجتماعي والعدالة .

كما يجب أن نلاحظ مع الارتياح ان بعض الاقاليم الاخرى المستعمرة سوف تحصل قريبا على استقلالها وسوف تنضم الى اسرة الامم المتحدة .

وبالرغم من تلك الاشياء المشجعة ، فلا تزال هناك بعض التطورات المؤسفة التي قد تؤدي الى استمرار السيطرة الاستعمارية ما لم تتخذ تدابير فعالة وعاجله بصفة خاصة ، فان وفد بلادى يود أن يعبر عن عميق قلقه على التطورات التي تقع في جزر المحيط الهادى .

وطبقا للبيانات الاخيرة ، فان القوة التي تدير هذه الجزر تحاول ان تفتت هذا الاقليم ، وان تضم جزءا أو كل هذه المنطقة . ان وفدى يعتبر ان هذا العمل من قبل الدولة القائمة بالادارة هو انتهاك سافر وتحدى مفضوح لميثاق الامم المتحدة ، والاعلان الخاص بتصفية الاستعمار ، واتفاقية الوصاية المعقودة بين القوة القائمة بالادارة والامم المتحدة ، وهو الاتفاق الذى ينص بوجه قاطع على ضرورة صيانة السلامة الاقليمية للاقاليم المستعمرة ، وتسهيل والاسراع بعملية منح الاستقلال لها .

وفي ضوء ما تقدم فان وفد بلادى يعتقد أن الجمعية العامة يجب ان تطلب من القوة القائمة بالادارة باتخاذ الخطوات اللازمة حتى يتمكن شعب تلك الجزر في أقرب وقت ممكن من ممارسة حقوقه الثابت في تقرير المصير والحرية ، طبقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) .

ان الذكرى العشرين لصدور هذا الاعلان التاريخي الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة اصبحت وشيكة . واننا نشعر بأمل وطيد أنه حينما يحين وقت الاحتفال بهذا اليوم التاريخي ، فان الأمم المتحدة ستكون قد حققت تقدما ملحوظا في الانتهاء من عملية تصفية الاستعمار في الاقاليم التي مازالت تخضع للاستعمار . ان جمهورية منغوليا سوف تسعى الى الاسهام في تحقيق هذا الهدف النبيل .

وختاما أود ان احيطكم علما بأن وفد منغوليا قد قرر أن ينضم الى قائمة مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.16 وكذلك مشروع القرار الوارد في الوثيقة L.17 .

السيد نيكولين (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

منذ ان اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاعلان التاريخي حول منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة ، ذلك الاعلان الذى جاء بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى ، انقضى على صدور هذا الاعلان ما يقرب من العشرين عاما . ومع ذلك فان مسألة تنفيذ هذا الاعلان الخاص بتصفية الاستعمار مازالت موضع بحث ، ولها آثار كبيرة على مصير هذه الشعوب التي لازالت تعاني من الاستغلال والتهمية الاستعمارية .

ان الكفاح من أجل التحرير الوطني للأمم المستعمرة الذى يستلهم نصر ثورة تشرين الاول / اكتوبر الاشتراكية في روسيا ، قد حقق نجاحا كبيرا خلال العشر سنوات الماضية . لقد حدثت

تغيرات كبيرة في القارة الافريقية تحت تأثير حركات التحرير الوطني ، فالامبراطوريات الاستعمارية قد انهارت . لقد أثيرت مسألة القضاء على آخر بؤر الاستعمار والعنصرية في الاراضي الافريقية . وقد حدثت تغيرات اقتصادية وسياسية عميقة في الدول الافريقية ، وهناك ايضا عملية دعم الدول الشابة . وفي افريقيا ثبتت أقدام القوى السياسية التي توجه الدول الافريقية نحو الاشتراكية . وان حركات التحرير الوطني في الجنوب الافريقي قد تدعت .

الا أن هذه التغيرات الايجابية لا ترضي الامبرياليين والعنصريين والرجعيين الذين يحاولون أن يقضوا على القوى المناهضة للاستعمار في افريقيا وأن يدعموا أقدامهم وأن يوجهوا تنمية الدول الافريقية الى طريق الاستعمار الجديد الذي يخدم أغراضهم وهناك مصالح الأوساط الاحتكارية الغربية التي تهتم اهتماما كبيرا باستمرار الاستغلال الاستعماري والاستعمار الجديد للموارد البشرية والطبيعية الفنية في افريقيا ، والتي تحقق أرباحا خيالية ، كما انها تهتم بمصالحها الاستراتيجية على حساب الدول وفي صالح دول حلف شمال الاطلسي .

ان ما تتبعه الأوساط الامبريالية يعتبر انتهاكا صارخا لاعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة ، وكذلك لمقررات الأمم المتحدة . وفي القرار ٤٢ / ٣٢ ، فان الجمعية العامة أكدت مرة أخرى .

" ان مواصلة الاستعمار بجميع اشكاله ومظاهره -- بما فيها العنصرية والفصل العنصري ، واستغلال المصالح الاجنبية وغيرها في الموارد الاقتصادية والبشرية ، وشن حروب استعمارية لقمع حركات التحرير الوطني في الاقاليم المستعمرة في افريقيا -- كل هذا ينافي ميثاق الامم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ويشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين " . (قرار الجمعية العامة ٤٢ / ٣٢) .

ان الدول الاشتراكية في الاعلان الذي اعتمده مؤتمر اللجنة الاستشارية التي اجتمعت في موسكو في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر من هذا العام أكدت :

" ان السياسة الامبريالية الموجهة ضد الشعوب التي تخوض حربا للتحرر من القمع الاستعماري والعنصري والاستعمار الجديد من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي والاستقلال هي مصدر تهديدات للوفاق الدولي " .

ان احد المعامل العنصرية والفصل العنصرى في الجنوب افريقي ، والقاعدة الرئيسية للاحتكارات الغربية هو نظام الحكم العنصرى في جنوب افريقيا . اننا نجد هناك تعايشا بين العنصريين ومئات الاحتكارات الاستعمارية الغربية . وهي تعيش بصورة طفيلية على حساب السكان الأفارقة الأصليين . أن هدفها واحد وهو ان تستغل بصورة بشعة الشعوب الوطنية في جنوب افريقيا لكي تحقق الاحتكارات الامبريالية الغربية أرباحا خيالية ولكي تنهب الموارد الطبيعية لفائدة الرأسمالية الاحتكارية .

ولهذا فان جنوب افريقيا هي وجهة للاستثمارات الغربية التي تصل الى بليارات الدولارات ان ٧٠ في المائة من الاستثمارات في اقتصاد جنوب افريقيا ترد من المصارف والاحتكارات الصناعية الغربية . وان الارباح الكبيرة التي تحققها الاحتكارات الامبريالية عن طريق استغلال الافريقيين نستخدم لتأييد النظام العنصريين لجنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية ولقهر الأفارقة ، ولتدخل ضد الدول الافريقية المستقلة ، ولاثارة انقلابات وتمويل المرتزقة .

ويمكن ذلك جنوب افريقيا من تدعيم قدرتها العسكرية . ان نفقاتها العسكرية تضاعفت أربع مرات تقريبا خلال السنوات الخمس الأخيرة . وعلى الرغم من مقررات الأمم المتحدة ، فان الاحتكارات الامريكية والانكليزية والتابعة لمانيا الغربية والدول الغربية الاخرى تستمر في نشاطاتها في جنوب افريقيا وتتغلفل في ميادين اقتصادية اخرى في البلاد .

ان شركة الصلب البريطانية ، كسال ، والتي تديرها الحكومة البريطانية لاتزال احمدى الاستثمارات الهامة في عاصمة جنوب افريقيا ، وهي تسهم اسهاما مباشرا في تنمية صناعات الحديد والصلب التي تعتبر من الصناعات الاساسية والحيوية لزيادة القدرة العسكرية للنظام العنصرية . ان الشركات البريطانية مثل ويريتيش بتروليان وشركة موبيل أوويل وكالتكس الامريكية لها نصيب الأسد في تجارة جنوب افريقيا .

كذلك الخطط التي تهدف الى توفير البترول لجنوب افريقيا ، ورغم العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة ، فاننا نرى جميع الاحتكارات البترولية الكبرى في البلدان الضريبة تسهم في هذا ، وليس خافيا على أحد أن انتاج هذه الشركات الكبرى التي لها فروع في جنوب افريقيا مثل شركة التليفون والتلغراف الدولية ، والمجموعة الامريكية البريطانية لشركة جنرال اليكتريك وشركة تليفونكس لالمانيا الضريبة ، وشركة سيمنس لالمانيا الضريبة ، وشركات أخرى توفر لجيش جنوب افريقيا أسلحة ومعدات حديثة للحرب . ان الاحتكارات الاجنبية هي التي ساعدت النظام العنصرى في جنوب افريقيا على خلق هذه الصناعة العسكرية ، وعلى تنظيم صناعة مختلف التقنيات العسكرية العديدة . ان الابحاث في مجال الطاقة النووية التي تتم في جنوب افريقيا عن طريق خبراء من الضرب قد أعطت لجنوب افريقيا قدرة على بناء اسلحتها النووية بنفسها ، مما يهدد الامن والسلام الدوليين في افريقيا وخارجها .

ان الدول الضريبة الكبرى هي التي تنتهك قرارات الامم المتحدة ضد جنوب افريقيا ولاسيما القرار ٤١٨ (١٩٧٧) لمجلس الامن الذى يقضى بفرنس حظر بترولي اجبارى على جنوب افريقيا . ومثال ذلك ما نشرته مجلة جنوب افريقيا في عدد نوفمبر الذى ظهر في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، وهو انه خلال فترة ستة أسابيع من تاريخ اعتماد ذلك القرار ، فان وزارة الخارجية فى أمريكا قد وافقت على بيع ٦ طائرات استطلاع لجنوب افريقيا ، بينما في آذار / مارس ١٩٧٨ قد وافقت على بيع ما بين ٧٠ و ٨٠ طائرة خفيفة .

وفي الوقت نفسه ، وكما سمحنا منذ فترة طويلة ، تزيد الاستثمارات الاجنبية في البنوك الضريبة في جنوب افريقيا توفر لنظام الفصل العنصرى قروضا تصل الى ٣٠٤ ملايين دولار سنويا ، وهناك علاقة تجارية واقتصادية وصلات سياسية بين جنوب افريقيا والضرب ، وينبغي أن نضيف أيضا

الى ما يحدد سياسة التحالف الغربي مع جنوب افريقيا ذلك المظهر العسكري والاستراتيجي ، وهذا معقول جدا لان جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية تعتبر قاعدة أساسية لتنفيذ مشروعات حلف شمال الاطلنطي في قارة افريقيا .

ان الدعم الدائم والشامل لجنوب افريقيا عن طريق الدول الغربية قد سمح للعنصرين في جنوب افريقيا باتباع سياستهم وممارستهم الاجرامية للفصل العنصرى ضد الوطنيين في البلاد ، بل سمح أيضا باحتلال غير مشروع لناميبيا عن طريق جنوب افريقيا ، وباستغلال مواردها البشرية والطبيعية لناميبيا .

ان العنصرين في بريتوريا قد تجاهلوا القرارات العديدة للجمعية العامة ومجلس الامن الخاصة بوضع حد للاحتلال غير المشروع لناميبيا ، بل اتخذوا تدابير أخرى لزيادة سيطرتهم الاستعمارية على ذلك البلد . ان منظومة الامم المتحدة قد أدانت بحزم كل التدابير التي تتخذها حكومة جنوب افريقيا والتي تهدف الى فرض التسوية الداخلية المزعومة على ناميبيا ، والاستمرار في احتلالها ، ومع ذلك فان القمع الاجرامي ضد سكان ناميبيا ، وضد جبهة التحرير سوايو ، وعطيات العدوان التي لم يسبق لها مثيل ضد الدول المجاورة ذات السيادة الذي راح ضحيته آلاف المواطنين من النساء والاطفال ، كل ذلك يؤكد أن جنوب افريقيا ليس في نيتها أن ترحل عن ناميبيا ، أو أن تعدل من سياستها ضد البلدان الافريقية المستقلة ذات السيادة . والدليل على ذلك ، أن جنوب افريقيا تتجاهل تماما القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ، وتتجاهل الرأى العام الدولي وكل ذلك بقصد أن تفرض نظاما عميلا في الدولة ، وتزيد سيطرتها الاستعمارية .

ان تحرير ناميبيا من الاحتلال غير المشروع الذي يمارسه نظام بريتوريا العنصرى ، يعتبر أحد المشاكل الدولية الاساسية الهامة التي يجب أن نقضي عليها تماما . ولا تحتل أى تأخير . ان المسؤولية الكبرى في هذا السبيل لكي تستقل ناميبيا ، انما يقع على عاتق الدول الغربية الاعضاء في حلف شمال الاطلنطي ، والتي متحدة عقوبات وقرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع هذه الدولة ، وان القرار ٣٣ / ٤٠ قد أدان التواطؤ بين القوى الكبرى واسرائيل التي تتعاون مع جنوب افريقيا في جميع المجالات ، ولا سيما المجال النووى الذي يعتبر انتهاكا لقرارات الامم المتحدة . ان أنشطة الدوائر الاجنبية في ناميبيا وجنوب افريقيا

تعتبر عائقا في سبيل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة كما هو وارد في
القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

ان جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية قد أيدت باستمرار ولا زالت تؤيد تمتع شعب
ناميبيا بحقه الثابت في تقرير مصيره وفي الاستقلال ، على اساس سلامة ووحدة اراضي هذه الدولة ،
وانسحاب القوات الاجنبية ، وتأيد حق منظمة سوابو التي تعتبر الممثل الشرعي الوحيد لذلك
الشعب .

ان حل مشكلة ناميبيا يقوم على اساس قرارات مجلس الامن والهيئات الاخرى للامم المتحدة .
على جميع الدول أن تحترم العقوبات التي فرضها مجلس الامن على نظام بريتوريا ، وكذلك تطبيق
القرار ٤١٨ (١٩٧٧) لمجلس الامن بشأن حظر ارسال اسلحة الى جنوب افريقيا . كما ينبغي
ايضا تطبيق جميع العقوبات الالزامية الواردة طبقا للمادة السابعة من ميثاق الامم المتحدة . كما
ينبغي أيضا أن نغرض حصارا تاما على الصعيد السياسي والدولي على نظام بريتوريا .

ان الموقف خطير ايضا في بؤرة من بؤر العنصرية ، وهي روديسيا الجنوبية ، هناك كما في
ناميبيا فان العنصريين ، يبذلون جهودا دائمة من أجل الاحتفاظ بالنظام غير المشروع لا يان سميت
المحكوم عليه بالفشل ، ان نظام سالزبورج يحظى بتأييد الدول الغربية الكبرى وهو يحاول أن يقضي
على التطلعات المشروعة لشعب زيمبابوي في الحرية والاستقلال . ان النظام العنصري غير المشروع
يرتكب عمليات اجرامية ضد الدول المجاورة المستقلة ذات السيادة موزامبيق ، وزامبيا ، بوتسوانا
ولمقاومة ومعاربة حركات التحرير في زيمبابوي ، ومن أجل تدعيم جهازه العسكري ، فان نظام
سالزبورج يستقدم بعض المرتزقة من الدول الغربية لتدعيم جيشه .

طبقا لتقارير الصحافة الاجنبية فان عدد المرتزقة الغربيين في الجيش النظامي لجنوب افريقيا
يصل الى . . . ٥ شخص ، وهو رقم يصل الى ما نسبته ٥٠ في المائة من القوات النظامية للنظام
العنصرية . وهناك بعض المرتزقة من أمريكا يبلغون اكثر من الف ، وكما هو وارد في وثائق الامم
المتحدة حول الانشطة العسكرية للدول الاستعمارية في الاقاليم التي لا زالت تحت ادارتها فان
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٧ / ١٩٧٨ توضح أن النفقات العسكرية قد زادت بنسبة
٧٥ في المائة وقوات البوليس حوالي ٣٠ في المائة بالمقارنة بالفترة ١٩٧٦ / ١٩٧٧ . ان النظام
غير الشرعي ينفق حاليا حوالي مليون دولار يوميا من أجل القيام بعملياته العسكرية .

وان اللجنة الخاصة لتصفية الاستعمار قد ادانت التعاون العسكى والسياسى القائم بين جنوب افريقيا والنظام غير المشروع لسانزورى وتشغيل ايان سميث للمرتزقة الاجانب لشن حرب ضد حركة التحرير الوطنية في زمبابوى وللقيام بعمليات المدوان ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة . ان احدى المناورات الوقحة لنظام ايان سميث من اجل خداع الرأى العام العالمى ومن اجل اقامة نظام للاستعمار الجديد في روديسيا الجنوبية مع استبقاء السلطة في ايدى العنصريين البيض كانت الاتفاقية المهرمة في ٣ آذار / مارس من هذه السنة فيما يخص التسوية الداخلية المزعومة والتي وضعها ايان سميث والعنصريين ومعاونوه الافريقيون . ان هذه الصفقة غير المشروعة قد ادانتها الجبهة الوطنية لزمبابوى ، ومنظمة الامم المتحدة ، والمجتمع الدولى التقدمى باعتبارها مناورة أخرى يبذلها النظام العنصرى غير المشروع للاقلية البيضاء للحفاظ على سيطرته ولقهر شعب زمبابوى . ان الدول الغربية التي تحاول ان تصور نفسها على انها تؤيد حق تقرير المصير والاستقلال للشعوب الافريقية بما في ذلك شعب زمبابوى لم توقف هذه الاعمال بل اتخذت تدابير لاضفاء الشرعية على النظام غير المشروع لايان سميث ولتقديم مساعدة سياسية واقتصادية وعسكرية جديدة . وان كونفرس الولايات المتحدة قد اتخذ قرارا يسمح للحكومة بأن تضع حدا لاشترك امريكا في العقوبات المطبقة ضد روديسيا الجنوبية . وسمحت حكومة الولايات المتحدة بمنح تأشيرة دخول لايان سميث العنصرى ولمعاونيه الافريقيين ، وبذلك فانها تنتهك قرارات مجلس الامن ضد روديسيا الجنوبية والتزاماتها طبقا للمادة ٢٥ من ميثاق الامم المتحدة . ان الجمعية العامة قد ادانت تصرف الولايات المتحدة في القرار ٣٣ / ٣٨ باء

وطبقا لبيانات الصحافة الامريكية في واشنطن بوست بتاريخ اول كانون الاول / ديسمبر هذا العام فان ايان سميث وعملاءه قد اعربوا عن نيتهم في ان يسيروا في طريق التسوية الداخلية وقالوا انهم سينشئون ني نيسان / ابريل ١٩٧٩ مايسى بحكومة ائتلافية تضمن السلطة الحقيقية للأهية البيضاء خلال السنوات الخمس القادمة .

ان جمهورية بيلوروسيا تؤيد عزل نظام ايان سميث وتريد تقوية جميع العقوبات طبقا للمادة ٤١ من ميثاق الامم المتحدة وتدعيم القوى الوطنية لزمبابوى تحت قيادة الجبهة الوطنية . وان جمهورية بيلوروسيا كما فعلت في الماضى سوف تؤيد بحزم تحقيق الحقوق الثابتة لشعب زمبابوى في تقرير

المصير والاستقلال والقضاء على النظام العنصرى فى روديسيا ونقل السلطات جميعها الى شعب زيبابوى الممثل فى الجبهة الوطنية .

هناك مسألة على قدر كبير من الاهمية من اجل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للشعوب

والبلدان المستعمرة ، وهى مسألة تصفية استعمار ما يسمى بالاراضى الصغيرة . ان هذه مشكلة قد اصبحت ملحة لأن الدول الامبريالية تستعمل هذه الاراضى كقواعد عسكرية وتبذل محاولات لضم هذه الاراضى انتهاكا لميثاق الامم المتحدة وان اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار قد ادانت قيام مثل هذه القواعد والمنشآت العسكرية فى هذه الاراضى ، لأن ذلك من شأنه أن يعوق تنفيذ الاعلان الخاص بتصفية الاستعمار ولا يتفق مع مبادئ الميثاق ومع قرار ١٥١٤ (د-١٥) ، كما

انه يدين استغلال هذه الاراضى لاقامة منشآت عسكرية . ان الأنشطة الاقتصادية والمالية والعسكرية للدول الامبريالية والاستعمارية فى هذه الاراضى الواقعة تحت ادارتها وخاصة مناطق كبيرة فى منطقة البحر الكاريبى والمحيط الهادى انما تقف عائقا امام الاستقلال لشعوب هذه الاراضى ويؤدى الى نهب مواردها الطبيعية ويحرم الشعوب الوطنية من حقها فى التمتع بثرواتها . وهذا ينطبق بصورة خاصة على جزيرة ميكرونيزيا الواقعة تحت الوصاية فى المحيط الهادى . وفى الآونة الاخيرة فان الولايات المتحدة الأمريكية قد أضرت بوحدة اراضى ميكرونيزيا ، وتتبع سياسة الضم لهذه الاراضى وتفرض سلطتها عن طريق التحالف المزعوم معها . ولا شك ان هذه الأنشطة من طرف واحد تتعارض مع المادة ٧٦ من ميثاق الامم المتحدة وأغراض الوصاية ، ولا يمكن الاعتراف به على انه سليم وله قوة القانون .

ان بييلوروسيا تؤيد مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها والقضاء على اى تفرقة بين الدول

الصغيرة والكبيرة . ان هذا حق ثابت لجميع الدول وجميع الشعوب طبقا لميثاق الامم المتحدة واعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة .

وفى اول كانون الثانى /يناير ١٩٧٩ فان شعب بييلوروسيا سوف يحتفل بالذكرى الستين

لبييلوروسيا الاشتراكية والحزب الشيوعى البييلوروسى . وان شعبنا قد أيد دائما ويؤيد حق الشعوب التى تخوض نضالا من اجل تحقيق تقدمها الاجتماعى والاقتصادى ومن اجل القضاء على بؤر التمييز

العنصرى والفصل العنصرى . وفي منظمة الامم المتحدة فان بييلوروسيا قد ايدت دائما القضاء على النظم العنصرية غير المشروعة في سانزورى ، ونقل السلطة الى شعب زمبابوى الممثل في جبهته الوطنية . وتؤيد انسحاب جنوب افريقيا التام من ناميبيا واعطاء السلطة الى سوابو التي تعتبر الممثلة الشرعية الوحيدة لشعب ناميبيا . وتؤيد القضاء على نظام الفصل العنصرى في الجنوب الافريقي الذى يعتبر امانة لكرامة الانسان وعلى العنصرية في اى شكل .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد أنهينا الآن مناقشتنا حول البند ٢٤

من جدول الاعمال . وأدعو الآن ممثل غينيا الذى يرغب في تحليل تصويته قبل التصويت .

السيد كويات (غينيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان العمل الدائم والنزيه

الذى يقوم به بلدى الجمهورية الثورية الشعبية لغينيا بزعامة الحزب الذى يقوده احمد سكوتورى ، والتضامن الفعال لشعب غينيا مع جميع الشعوب في وجه الامبريالية والاستعمار والفصل العنصرى والميز العنصرى لا يحتاجان الى تعليق ، لأننا نعتقد انه لا يوجد شعب طلب ان يستعمره شعب آخر . لذلك فان الاستعمار مضاد للطبيعة .

ولذلك فان جمهورية غينيا كانت من بين أولئك الذين بادروا الى اتخاذ القرار ١٥١٤

(د - ١٥) وهو القرار الذي اتفق على تسميته بميثاق تصفية الاستعمار ، وهذا يعني أيضا أن

حزب الدولة في غينيا لم يدخر جهدا من أجل القضاء على آخر مخلفات السيطرة والاستغلال الاستعماري ان يقيننا العميق هو ان الشعوب هي التي تصنع التاريخ ، وانه لا يمكن لأى قوة ان تصادر حقوق شعوب ناميبيا وزمبابوى وجنوب افريقيا وفلسطين وغيرها في الحرية والاستقلال والسيادة .

لكل هذه الأسباب التي تدخل في نطاق الدفاع عن المصالح السامية للشعوب ، فان وفد

بلدى يريد ان يشترك في مشروعات القرارات الواردة في الوثائق A/33/L.16 و L.17 و L.32 وهي

المعرضة الآن أمام الجمعية العامة في اطار الهند ٢٤ من جدول الأعمال . وبالإضافة الى ذلك

فانني أريد أن أشير الى خطأ فادح وقع في تسجيل التصويت الذي تم هذا الصباح بالنسبة لمشروع

القرارين الواردين في الوثيقة A/33/460 فبينما لم يشارك وفد بلدى في هذا التصويت فان التسجيل

الذي نشرته الأمانة يبين اننا صوتنا لصالح المشروع ٢ أ وصوتنا ضد المشروع ٢ ب . وان وفد غينيا

يعلن كعضو في اللجنة المخصصة المشكلة من رؤساء الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية في

شأن الصحراء الغربية عن عدم صلاحية وبطالان تصويتها المزعوم بالاجاب أو النفي الذي تم هذا اليوم

اى ١٣ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨ على مشروع القرار ٢ أ ومشروع القرار ٢ ب في الوثيقة A/33/460

حول الصحراء الغربية .

ونتيجة لذلك وكما سبق أن أكدنا هذا الامر أمام اللجنة الرابعة فان وفد غينيا يؤكد بأن عدم

مشاركته في التصويت حول قضية الصحراء الغربية في نطاق الأمم المتحدة هو موقف لم يتغير لأنه في

نظر حزب الدولة لا يمكن في مثل هذه الحالات ان نكون حكما وخصما في نفس الوقت ، وبعبارة أخرى ،

فان وفد بلدى يأسف على أن آلة التصويت قد اختلت بحيث نسبت الى وفد بلدى مثل هذا التصويت

حيث ان وفد بلدى لم يكن يريد أو ينوي ان يشارك في التصويت حول هذه القضية التي ستقوم منظمة

الوحدة الافريقية بتسويتها .

ونأمل بالأ يتكرر مثل هذا الخلل الفني ، ونتمنى ان يسجل هذا البيان في محضر هذه

الجلسة وان يدرج في ملف الامم المتحدة الخاص بقضية الصحراء الغربية .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : الآن ستته الجمعية العامة في مشاريع القرارات الواردة في الوثيقتين A/33/L.16 و A/33/L.17 . وان تقرير اللجنة الخامسة حول الآثار المالية والادارية المترتبة على هذه المشاريع وارد في الوثيقة A/33/490 .

وقبل ان ننتقل الى التصويت أود أن اعلن ان الدول التالية قد انضمت الى مقدي مشروع القرار A/33/L.16 : جيبوتي ، كينيا ، منغوليا ، والدول التالية قد انضمت الى مقدي مشروع القرار A/33/L.17 : جيبوتي ، كينيا ، منغوليا واوغندا وسنبدأ بالتصويت على مشروع القرار A/33/L.16 .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الهانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الرأس الأخضر ، امراطورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ،

سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : بلجيكا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اسرائيل ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

تمت الموافقة على مشروع القرار A/33/L.16 بأغلبية ١٢٩ ضد لاشئ وامتناع ٦ عن التصويت

[قرار رقم ٤٤/٣٣]

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى التصويت على مشروع القرار A/33/L.17

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الهانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجننتين ، استراليا ، النمسا ،

جزر البهاما ، البحرين ، بهادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،

بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا

الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الرأس الأخضر ، امبراطورية افريقيا الوسطى ،

تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ،

تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية

الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ،

الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ،

اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ،

هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ،

اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ،
الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبيا ، الجماهيرية
العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،
موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،
هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ،
بنما ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،
ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،
سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ،
سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،
ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية
السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية
المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية
الكامرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ،
فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ،
زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : لا أحد .

تمت الموافقة على مشروع القرار بأغلبية ١٣٥ مقابل لا شيء [قرار رقم ٤٥ / ٣٣] .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة الان للممثلين الذين يرغبون فسي

تحليل تصويتهم .

السيد بنتنك فان شونهيتين (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوت وفد

بلادى لصالح مشروع القرار A/33/L.16 لاننا نعلق اهمية كبرى على التنفيذ الشامل الصارم لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ومع ذلك ، فان وفد بلادى لديه بعض التحفظات على اجزاء من القرار الذى تم اعتماده . وبالرغم من اننا وافقنا عموما على تقرير اللجنة الخاصة ، الا أننا لا نوافق على كل اعتبار وكل توصية واردة فيه . وان وفد بلادى يكرر من جديد رأيه القائل بأن ممارسة حق تقرير المصير قد تؤدى الى حلول أخرى غير الاستقلال اذا ما قام الشعب بقرار حر وديمقراطي باختيار بديل آخر . وان مثل هذا القرار يجب احترامه تماما .

ان حكومة بلادى تعتبر ان التطورات في جنوب افريقيا حرجة ودقيقة للغاية وترفض تماما السياسة غير الانسانية البغيضة القائمة على الفصل العنصرى . ومع ذلك فان الموقف في جنوب افريقيا ليس مسألة تتعلق بتصفية الاستعمار . وفي رأينا اننا لا نسعى الى القضاء على سياسة الفصل العنصرى في اطار القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

السيد بروشنن (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد فرنسا لم يعارض اعتماد

مشروع القرار A/33/L.17 وكما سبق أن قلنا في اللجنة الرابعة فان انضمامنا الى التوافق في الآراء لا يعني أن نتخلى عن تحفظاتنا الممهودة فيما يتعلق ببعض القرارات التي لم توافق عليها والسبب سبقت الاشارة اليها في النصوص التي اعتمدها الآن .

السيد هاتشنسون (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد ايرلندا لفخور

بأن يذكر بتصويته لصالح القرار ١٥١٤ (د - ١٥) في عام ١٩٦٠ . وان ذلك التصويت يعكس وجهة نظر الشعب الايرلندى ، وذلك فيما يتعلق بالاستعمار واستغلال الشعوب أينما كانت . ان تأييد وفد بلادى لمشروع القرارين A/33/L.16 ، A/33/L.17 هو تأكيد لتأييدنا لمبادئ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ولجميع اعمال منظمة الامم المتحدة فيما يتعلق بتصفية الاستعمار . اما فيما يتعلق بمشروع القرار A/33/L.16 ، فان وفد بلادى لديه بعض التحفظات فيما يتعلق به سبق أن أشرنا اليها من قبل في شأن مشروع القرار (A/32/L.36) في الدورة السابقة للامم المتحدة .

السيد ميراتا (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادي صوت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.16 الذي تم اعتماده الآن وذلك انطلاقا من تأييدنا الثابت للأهداف الواردة فيه ألا وهي إعادة التأكيد على الحق الثابت لشعوب المناطق غير المستقلة في تقرير المصير والاستقلال . ومع ذلك ، هنالك بعض الفقرات في القرار يجد وفد بلادي صعوبة فسي تأييدها وهي الفقرة ٦ من الديباجة والفقرات ٢ ، ٥ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ب . كذلك فاننا لن نقبل بعض الالفاظ المستخدمة في الفقرة الخامسة من الديباجة والفقرات ٣ ، ٤ ، ١١ من المنطوق ، وفيما يتعلق بالفقرة ٧ من المنطوق فان وفد بلادي يفهم هذه الفقرة على ان المقصود منها ليس هو ادانة كل نوع من انواع النشاط الاقتصادي .

السيد فرالسن (النرويج) (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني ان اتحدث عن وفود الدانمرك ، وفنلندا ، وايسلندا ، والسويد ، ووفد بلادي . ان حكومة النرويج أيدت دائما عملية تصفية الاستعمار واننا سوف نواصل الاسهام في جهود الامم المتحدة من أجل تصفية الاستعمار ومساعدة الشعوب المستعمرة على تحقيق حقها الثابت في تقرير المصير . وسوف نواصل اعطاء العون المادي والمعنوي للشعوب المستعمرة من أجل تمكينها من بلوغ أمانها في حق تقرير المصير والاستقلال . ان دول الشمال تدرك المسؤولية الخاصة الواقعة على عاتق الامم المتحدة في مجال تنفيذ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وقد صوتنا لصالح مشروع القرار الوارد في A/33/L.16 لاننا نشارك في تحقيق الاهداف الاساسية المنصوص عليها في هذا القرار . ان بلدان الشمال لها بعض التحفظات بشأن بعض الفقرات الواردة في القرار الذي تم اعتماده الآن . ونسود أن نوضح أن الفقرة ٤ من المنطوق تتضمن صياغة يمكن اعتبارها مخالفة للمبادئ التي تؤمن بها بلدان الشمال ألا وهي أن الامم المتحدة يجب أن تسعى الى حلول سلمية . كذلك فاننا نشعر ببعض التحفظات بشأن بعض الفقرات الاخرى التي يبدو بعضها متعارضا ومبدأ العالمية وهو المبدأ الذي تؤمن به وفودنا .

السيد بانديني (ايطاليا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوتت ايطاليا لصالح القرارين اللذين اعتمدتهما توا الجمعية العامة . وقد فعلنا ذلك - كما فعلنا في الاعوام السابقة - بشأن نصوص مماثلة وذلك انطلاقا من تأييدنا الدائم لعملية تصفية الاستعمار التي بدأت بالقرار

التاريخي ١٥١٤ (٥ - ١٥) والذي تشعر ايطاليا بالفخر لانها شاركت في اعتماده . وان وفد بلادى يود أن يكرر من جديد بهذه الطريقة التزامه المتواصل بقضية القضاء على بقايا الاستعمار . ومع ذلك فاني أود أن أعرب عن تحفظاتنا بشأن النص الوارد في الوثيقة A/33/L.16 . اننا تناولنا هذا الموضوع بشكل مطول في الماضي ، فاني سوف اقتصر في بياني على بعض الملاحظات الموجزة فيما يتعلق بالفقرة ٤ من المنطوق فاننا نفهم ان الاشارة الى العبارة الواردة فيه التي تقول " بكافة الوسائل الضرورية " يجب تفسيرها على أنها تعني كل الوسائل السلمية طبقا للميثاق .

فيما يتعلق بالفقرة ٧ من المنطوق المتعلقة بالمصالح الاقتصادية الاجنبية في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي فاني أود ان أؤكد من جديد على الموقف الذي أعرب عنه وفد بلادى أمام اللجنة الرابعة وهو اعتراضنا على الاقتراح القائل بأن جميع المصالح الاقتصادية الاجنبية هي بالضرورة ضارة برفاهية شعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وضارة بتقدمها صوب الاستقلال .

فيما يتعلق بالفقرة ٢ من المنطوق فاننا نود أن نؤكد من جديد على أنه في رأينا أن نظام الفصل العنصرى يمثل أبشع مثل غير انساني يعمل على انتهاك حقوق الانسان ولكنه لا يعتبر شكلا من اشكال الاستعمار .

في الختام ، أود أن أسجل تحفظ وفد بلادى على الفقرتين ٨ ، ١٠ من المنطوق .

السيدة ستاهل (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : ان الولايات المتحدة تتفق مع الأهداف الأساسية لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.16 الخاص بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . لقد عملنا طويلا على ان نضمن لجميع الشعوب الممارسة الحرة لحقها في تقرير المصير دون تدخل اجنبي ، وسوف نستمر في أن نفعل ذلك في المستقبل . ان الولايات المتحدة ملتزمة ، تماما بايجاد حل مقبول على المستوى الدولي لمشاكل الجنوب الافريقي يؤدي الى تحقيق الاستقلال لزيمبابوي وناميبيا ، والقضاء على الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ومع ذلك ، فان وفد بلادي قد امتنع عن التصويت على مشروع القرار هذا حيث ان لديه بعض التحفظات الجادة فيما يتعلق ببعض النقاط الهامة .

ان الولايات المتحدة تعتقد ان حق تقرير المصير هو حق للشعوب بأن تحدد بأنفسها الوضع الذى تريده لنفسها . ان الولايات المتحدة ليس لديها مفهوما مسبقا عن أى وضع سوف تختاره الأراضي الا هذا الذى يتفق مع الرغبات الحرة للشعوب الوطنية .

ان تقرير اللجنة الخاصة بشأن تنفيذ القرار ١٥١٤ (د-١٥) الذى وافقت عليه الفقرة ٥ من المنطوق والتي تشير الى الأراضي تحت الوصاية لجزر الباسفيك وبورتوريكو ، ان الملاحظات غير الصحيحة التي ذكرها ممثل كوبا لم تترك لنا خيارا الا ان نصرب عن أسفنا انه في تقرير لجنة الأربع والعشرين هناك قسم في الفصل ١ يتضمن مشروع قرار يصدر حكما مسبقا على وضع بورتوريكو ، ويتضمن مقرا يتناول تلك القضية مرة أخرى في عام ١٩٧٩ . ان بورتوريكو ليست مسألة تدخل في اختصاص لجنة الأربع والعشرين ، وان ادراجها تعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية للولايات المتحدة . أما فيما يتعلق بمناقشات اللجنة حول الأراضي تحت الوصاية لجزر الباسفيك ، فنود ان نقول ان مجلس الأمن قد فوض الى مجلس الوصاية امر بحث الاقاليم الخاضعة للوصاية في جزر الباسفيك ، وان هذه المسألة تدخل في الواقع في اختصاص مجلس الوصاية .

وانني ان انتقل الى الأجزاء الأخرى للقرار ، فان وفد بلادي يمتقد ان الفقرة ٤ من المنطوق لا تتفق مع وجهة النظر التي تقول ان تقرير المصير يجب ان يتم من خلال طرق سلمية كلما كان ذلك ممكنا .

وفيما يتعلق بالفقرة ٧ من المنطوق ، تشارك الولايات المتحدة وجهة النظر القائلة بأن

الأنشطة الاقتصادية الأجنبية التي تعوق حرية التعبير عن الحق في تقرير المصير يجب اذانتها .
ولكننا لا نعتقد ان أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية في الأراضي التي لا تتمتع بالحكم الذاتي
تدخل بصفة عامة ضمن هذه الفئة .

ان الولايات المتحدة لديها تحفظات على الفقرات ٦ و ٩ و ١١ من المنطوق لأسباب معروفة
تماما . ان الولايات المتحدة تعتقد بأن زيادة الطابع السياسي للوكالات المتخصصة من شأنه أن
يقلل من فعاليتها في تأدية المهام التقنية والانسانية التي انشئت من أجلها . ونحن نعتقد أن
الام المتحدة والوكالات المتخصصة يجب ان تقدم المساعدة لشعب الجنوب الافريقي وليس لحركات
التحرير بوصفها منظمات .

ان الولايات المتحدة لا يمكن ان تؤيد الفقرة ٨ من المنطوق حيث انه يمكن تفسيرها على
انها تدين أية اتصالات بما في ذلك العلاقات الدبلوماسية مع حكومة جنوب افريقيا . وكما هو معروف ،
فان الولايات المتحدة التي ظل تعاونها النووي مع جنوب افريقيا محدودا ويقتصر على الأغراض السلمية
والذي لم يبدأ الا منذ عام ١٩٧٥ لأنها ظلت تناقش استئناف التعاون النووي في المجال السلمي مع
جنوب افريقيا ، ان مثل هذا التعاون ، بالطبع ، يتضمن الضمانات الدولية الملائمة ، والتمسك
بمبادئ معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .

وأخيرا ، فيما يتعلق بالفقرة ١ من المنطوق فان وجهات نظرنا معروفة . ان الولايات
المتحدة تعارض وجود القواعد العسكرية في الأراضي التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، اذا قامت
هذه القواعد بالتدخل في حرية التعبير عن حق تقرير المصير . ومع ذلك ، فاننا نعتقد ان الحالات
الفردية القائمة الآن ، يجب ان تدرس . ولا يمكن ان نعم احكاما على حالات فردية . ان الطبيعة
غير التمييزية لهذه الفقرة انما تتجاهل كذلك رغبات السكان الوطنيين .

وفيما يتعلق بالقرار الوارد في الوثيقة A/33/L.17 ، فان الولايات المتحدة تؤيد نشر
المعلومات الموضوعية الخاصة بتصفية الاستعمار ، وان كانت لديها تحفظات بشأن الأسلوب الذي
اتبعتة لجنة الأربع والعشرين ، والذي يدعو الى دعاية أكثر لمثل هذه البنود الخاصة بدور المصالح
الاقتصادية الأجنبية ، والمصالح الأخرى في الأراضي التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ودور " الأنشطة
العسكرية للدول الاستعمارية التي تعوق " التنفيذ الكامل لاعلان تصفية الاستعمار .

السيد بيات (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : ان حكومتي تؤيد بشدة مبدأ تقرير المصير ، وقد فعلت ذلك على مدى ثلاثين عاما . وكما قال الدكتور دافيد اوين وزير خارجيتنا عندما تحدث في المناقشة العامة في ٢٧ ايلول / سبتمبر حيث قال :

” عندما انشئت الامم المتحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الامبراطورية البريطانية تفطي حوالي $\frac{1}{8}$ مساحة اليابسة ، وكان تعدادها يزيد على ٥٠٠ مليون نفس . ومنذ ذلك الوقت ، استقلت ٣٥ دولة وشعبا في هذه الامبراطورية واحتلت اماكنها بيمن دول العالم . ان ذلك يعتبر ابلغ دليل على التزام الحكومات البريطانية المتعاقبة بمبدأ حق تقرير المصير ” . (A/33/PV.10,p.51)

وفيما يتعلق بالأقاليم التي مازالت تحت ادارة المملكة المتحدة فنحن نلتزم بمبدأ تقرير المصير وان كنا سوف لا نفرض استقلالاً على تلك الأقاليم التي لا تود ذلك في الوقت الراهن . وأولا وقبل كل شيء ، البلدان التي مازلنا مسؤولين عنها منها روديسيا الجنوبية ، وأود ان اقتبس مرة ثانية باختصار من بيان الدكتور دافيد اوين حيث قال :

” ان هدف حكومتي هو ان تفعل كل ما هو ممكن من أجل التوصل الى تسوية سلمية عن طريق المفاوضات يكون من شأنها تحقيق حكم الأغلبية والاستقلال على أسس مقبولة من شعب زمبابوى بأسره ” . (المرجع السابق ، ص ٦٧)

وفي ضوء سجلنا السابق ، والتزامنا المتصل فائنا نأسف ان المملكة المتحدة وجدت نفسها مضطرة للامتناع عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.16 .

ويمكنني أن أضيف أن حكومتي كانت تفكر في التصويت ضده . واني آسف لأن المملكة المتحدة تتعاطف مع الكثير من المشاعر الواردة في هذا القرار .

ان المملكة المتحدة ترفض التلميح الوارد في الفقرة السادسة من الديباجة وهو " التعاون " مع حكومة جنوب افريقيا . وبالإضافة الى ذلك ، ففي الفقرة الثانية من المنطوق نجد أنه من غير المناسب استخدام لغة مستمدة من الفصل السابع من الميثاق والاشارة الى أن الفصل العنصرى رغم أنه عملية بغريضة ، هو شكل من أشكال الاستعمار . كما ان حكومتي تشعر بتحفظات شديدة ازاء اعضاء الطابع السياسي على الوكالات المتخصصة للامم المتحدة وهو أمر وارد ضمنا في اللغة المستخدمة في الفقرة السادسة ، كما أنها لا تقبل النظرية الواردة في الفقرة السابعة من المنطوق والتي تقضي بأن المصالح الاقتصادية الاجنبية هي بالضرورة عائق أمام حق تقرير المصير للشعوب في الأراضى غير المستقلة .

ان المملكة المتحدة ، قد صوتت والتزمت بقرار مجلس الأمن ٤١٨ ، ومع ذلك فان المملكة المتحدة قد أشير اليها مع عدد من البلدان الغربية الاخرى لادانتها في قرار اتخذته اللجنة الرابعة بشأن البند ٩٥ المعنون " أنشطة المصالح الاجنبية الاقتصادية وغيرها " الخ . ونحن نعتبر أن الادانة الواردة في الفقرة الثامنة من منطوق القرار الحالي موجهة الى المملكة المتحدة ضمن دول أخرى ، وانا نرفض بشدة هذا الادعاء .

كما أن المملكة المتحدة لا تعتمز الامتثال الى الفقرة العاشرة من المنطوق لأن اللغسة المستعملة فيها غير واقعية . وأخيرا فان حكومتي تعتقد أن بعض العناصر الواردة في الفقرة الثانية عشرة من المنطوق تضع على الجمعية العامة مهاما تتجاوز اختصاصاتها وسلطتها .

لقد ذكرت عددا من النقاط المحددة في هذا القرار التي لا يوافق عليها وفد بلادي . واني أود أن أختتم حديثي بالاشارة الى نقطة عامة ، وهي أن هذا القرار يحاول أن يتناول في وقت واحد مشاكل الاقاليم المستعمرة في الجنوب الافريقي والمشاكل الخاصة بالاقاليم الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أنحاء أخرى من العالم ، كما لو كانت هذه المشاكل متشابهة أو متصلة اتصالا وثيقا ، وطبيعي أن الحالة ليست كذلك . ان محاولة الجمع بين هذين النوعين من المشاكل قد تؤدي الى وضع غير واقعي ومضلل . ان هذين النوعين من المشاكل تتناولهما الجمعية العامة في عدد كبير من القرارات الأخرى . ولذلك فانني أرى أن هذا المشروع لا داعي له ، ان لم أكن مخطئا .

السيد البوكيرك (البرتغال) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد البرتغال قد صوت لصالح مشروع القرار A/C.I/33/L. 16 وذلك لتجسيد تأييدنا لأعمال اللجنة الخاصة المعنية بتنفيذ قرار الأمم المتحدة بشأن تصفية الاستعمار . ان البرتغال تدرك الحاجة الى اتخاذ اجراءات تهدف الى القضاء الفوري على مخلفات الاستعمار ، ولذلك فقد أيدنا دائما الوسائل والبرامج التي تهدف الى مساعدة الشعوب المستعمرة في الحصول على حقها في تقرير مصيرها ، وبالتالي الحصول على استقلالها .

ومع ذلك ، فان وفد بلادي لا يمكنه أن يقبل جميع النتائج والقرارات الواردة في الفقرة الخامسة من منطوق القرار الذي تضمنه تقرير اللجنة الخاصة المعروض على الجمعية العامة . وعلاوة على ذلك وطبقا لموقف البرتغال بالنسبة الى هذا الموضوع ، فان لدينا تحفظات بشأن الفقرة العاشرة من منطوق القرار .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سأعطي الكلمة للمتحدثين الذين يرغبون في استعمال حقهم في الرد .

السيدة ستاهل (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) : انني آسفة لتناول الكلمة وذلك للرد على ملاحظات السيد ممثل كوبا فيما يتعلق بيورتوريكو . ان وفد بلادي كان يأمل في عدم اثاره هذه المسألة من خلال عمل الجمعية العامة . واننا نعتقد أن هذه الطريقة هي التي ينتهجها معظم الأعضاء في التفكير . ان موقف الولايات المتحدة بالنسبة الى بيورتوريكو واضح ومعروف لهذا المحفل ، كما أن موقف الأمم المتحدة معروف أيضا . ومع ذلك ، ونظرا الى المحاولات التي تهدف الى تشويه الحقائق ، فانني سأذكر هذه الحقائق باختصار .

انه يتعين على شعب بيورتوريكو أن يختار الوضع الذي يناسبه . ان هذا الشعب قد اتاحت له فرصتان منذ سنة ١٩٥٢ لاختيار هذا الوضع . ان هذا التطور ، قد جعل هذه الجمعية تحذف بيورتوريكو من قائمة الاقاليم المحتلة في عام ١٩٥٣ ، وقد فعلت ذلك ايضا الجمعية العامة عام ١٩٧١ . وان فلا يصح ان تثار هذه المسألة في نطاق الجمعية العامة .

ان موقف الولايات المتحدة فيما يتعلق بيورتوريكو قد تم الاعراب عنه مؤخرا من قبل الرئيس كارتر في البيان الذي أدلى به في ٢٥ تموز/يوليه ، ووجهه الى بيورتوريكو . ان السفير يونغ

قد أوضح موقف الولايات المتحدة فيما يتعلق بهذا الموضوع . وفي بيان السيد الرئيس فقد ذكر
تأييد الولايات المتحدة لحق هذا الشعب في تقرير مصيره ، وتأييده في الوضع الذي يختاره بواسطة
التصويت .

ان السيد ممثل كوبا لم يتوقف عن تشويه الوضع في بورتوريكو ، بل حاول أن يشوه أيضا ما يجري
في الأمم المتحدة ، وذلك بمحاولة الادلاء بملاحظة متهورة - ان صح هذا التعبير - ولكنه نسي
أن يشير الى القرار ٧٤٨ (د - ٨) الذي يقضي بحذف بورتوريكو من قائمة الاقاليم المحتلة . واننا
لسعداء اذا لم تمكن اللجنة الرابعة كوبا من العمل كما تشاء ، ومن اقتناعها بأن تتناول قضية ليست
مدرجة على جدول أعمالها . ولقد استمعنا الى جميع وجهات نظر مختلف الوفود . كما أفتت اللجنة
القانونية بأن هذه النقطة غير واردة على جدول الأعمال .

ومن ثم فانه يتعين على ممثل كوبا أن يحترم هذا الأمر . ويجب من باب اللياقة ألا يتكلم عن
القادة الذين تم انتخابهم بطريقة حرة مثل المحافظ روميرو بارسيلو والتطاول عليهم . والواقع أن
النقطة التي أثارها السيد ممثل كوبا غير واردة على جدول الأعمال ، وبالتالي يجب عدم مناقشتها .

السيد روا كوري (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : انني آسف ان اتحدث مرة اخرى في هذا
الوقت المتأخر ، حول هذه المسألة الخاصة ، ومع ذلك فهذا أمر واجب نتيجة لما ذكرته ممثلة
الولايات المتحدة . ان موقف الولايات المتحدة فيما يتعلق باستعمار بورتوريكو أمر معروف تماما ، كما
أننا نعلم أيضا أن الولايات المتحدة قد غزت هذه الجزيرة خلال القرن الماضي ولا تزال تحتلها
عسكريا حتى الآن . وكما نعرف أيضا ، فان شعب بورتوريكو لم يتمتع بحقه في السيادة مطلقا لكي
يختار بنفسه وبحرية ، مصيره السياسي ، ان ليس من السهولة أن شعبا يحتل بقوة امبريالية هي
أقوى دولة في الغرب ، يستطيع أن يختار مصيره بحرية في ظل احتلال عسكري أجنبي .

هذا هو ما حدث عندما جاء ممثلون عن بورتوريكو الى الأمم المتحدة ، كما حدث في السنوات الماضية ، لكي يطلبوا نقل السلطات كاملة الى شعب بورتوريكو حتى يستطيع هذا الشعب أن يختار بحرية مصيره السياسي ، ولكن هذا لم يحدث مطلقا حيث أن بورتوريكو لا تزال احدى مستعمرات الولايات المتحدة ، سواء أرضى هذا الكلام ممثل الولايات المتحدة أم لم يرضه .

أما فيما يتعلق بالحق المشروع لوفد بلادى في اثاره هذا الموضوع في الأمم المتحدة ، فاني لا أعتقد أنه من حق أى وفد ، ولا سيما وفد الولايات المتحدة التي تحتل بورتوريكو ، أن يوضح لى الاجراء الذى يمكن أن أتبعه .

ان مسألة بورتوريكو قد أدرجت كأمر واقع ، ولكن الأمر معروف على الجمعية العامة ، ولسنوات عدة يدرس في اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار ، وانا كانت هذه اللجنة لم تدرس مسألة بورتوريكو بالذات ، فان ذلك يرجع الى أن وفد الولايات المتحدة يعارض دائما دراسة هذا الأمر فسي تلك اللجنة ، ولقد كان في امكاننا دراسة الموضوع بحضور ممثلين عن هذا الشعب المستعمر . ان أى حديث في هذا الصدد يهيم امريكا اللاتينية التي لا تقبل الانتخابات التي تمت تحت رقابة المخابرات الامريكية والسلطات العسكرية التي تحتل بورتوريكو وتقيم قواعد عسكرية هناك . اننا ثوريون ولنسند رجال سياسة . وانني أعرب عن وجهات نظر شعب بلادى الذى يسمى الامور بأسمائها .

ان الرئيس ايزنهاور قد أعدلى الفرصة لمثله في الأمم المتحدة السيد كاهوت لودج أن يذكر في الأمم المتحدة أنه انا ما طلبت بورتوريكو الاستقلال فسوف تمنح هذا الاستقلال . وانا ما نظرنا الى القرار الذى اتخذته لجنة تصفية الاستعمار هذا العام ، فاننا سنجد أن هذا القرار يعكس الفكرة السابقة ولو أنه لا يتفق تماما مع ما ذكره رئيس الولايات المتحدة أو ممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة السفير يونغ .

وبالنسبة الى كوبا ، فان مشكلة بورتوريكو على قدر كبير من البساطة . ان الأمر يتعلق باعطاء الهوية السياسية لشعب بورتوريكو الأصيل الذى حضر ممثلون عنه في العام الماضي للمطالبة بحقهم في تقرير المصير والاستقلال ، وكل ذلك واضح في القرار . ومن الواضح أيضا أن السيد روميرو بارسيلو ليس من بورتوريكو بل يبدوا أنه من امريكا الشمالية ، وهو لا يعرب عن وجهة نظر بورتوريكو بل عن وجهة نازر دولة تحتل بورتوريكو ، انه ليس من بورتوريكو ولا نعترف به كممثل لها .

وأود أن أضيف أن السفير ليونارد ودياز غونزاليس ، الذي كان رئيساً للجنة الرابعة في عام ١٩٧٣ وضع قاعدة وليس ملاحظة عابرة ، وعليكم الرجوع الى سجلات الأمم المتحدة ، لتروا أن الأمر كذلك . وبالإضافة الى هذا ، فإن السيد ودياز غونزاليس موجود في الأمم المتحدة ويمكن أن يوجهه اليه السؤال مباشرة .

ان مشكلة بورتوريكو تشغل بال البعض من الولايات المتحدة ، ولذلك أود أن أشير الى مشروع القرار الذي قدمه عضو مجلس الشيوخ الأمريكي ، السيد موينييهان ، وأعتقد أنه كان مثملاً هنا في الأمم المتحدة ، وأعتقد أنه نفس الشخص . وفي مشروع هذا القرار ، فإنه يستعمل لفظة الاستعمار التقليدي ، انه يقول ان عشرة حكومات أعضاء في الأمم المتحدة - وهي مصادفة حكومات ذات سيادة ومستقلة - من الدول التي صوتت لصالح القرار هي دون أدنى شك حكومات مناهضة للديمقراطية . ولا أعرف من الذي قال للسيد موينييهان أنه يستطيع أن يقول ما هي الديمقراطية . وبالإضافة الى ذلك كان مشروع القرار الموجه الى مجلس الشيوخ يطلب من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أن يبلغ هذه الحكومات التي صوتت في صالح العمل الذي قامت به اللجنة بأن الولايات المتحدة سوف تستمر في اعتبار تصويت تلك الدول لصالح هذا القرار عملاً غير ودي . ان هذا الرجل يعتقد بصراحة ، انه يعيش في أيام دبلوماسية المدفع ، وربما يشجع هذا التصرف الرعب في البعض منا ، ولكنه ولا شك لن يخيف الحكومات المستقلة ذات السيادة . ونحن لا نخشى المدافع . هذه هي اللغة التي يستعملها الكونغرس في هذه الامبراطورية ، وهي نفس اللغة التي تخفي الحقائق .

ان شعب بورتوريكو سوف يختار مستقبله بنفسه ، وهذا أمر طبيعي . ولكننا نود أن نضيف أننا نأمل في أن وفد الولايات المتحدة وحكوماتها ، عند معالجة مشكلة بورتوريكو سيطبقان القرار ١٥١٤ (د - ١٥) وسينقلان جميع السلطات الى شعب بورتوريكو حتى يستطيع أن يختار مصيره بنفسه مهما كان هذا المصير والمستقبل . وفي هذا الوقت ، فاننا سنكون على اتفاق مع ممثل الولايات المتحدة ، بأن شعب بورتوريكو قد مارس حقه في تقرير المصير والسيادة التامة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان الجمعية العامة بذلك تكون قد انتهت من دراسة

البند ٢٤ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠ / ٤ .